استقلال المؤسسة الدينية في البحرين

ومحاولة اخضاعها

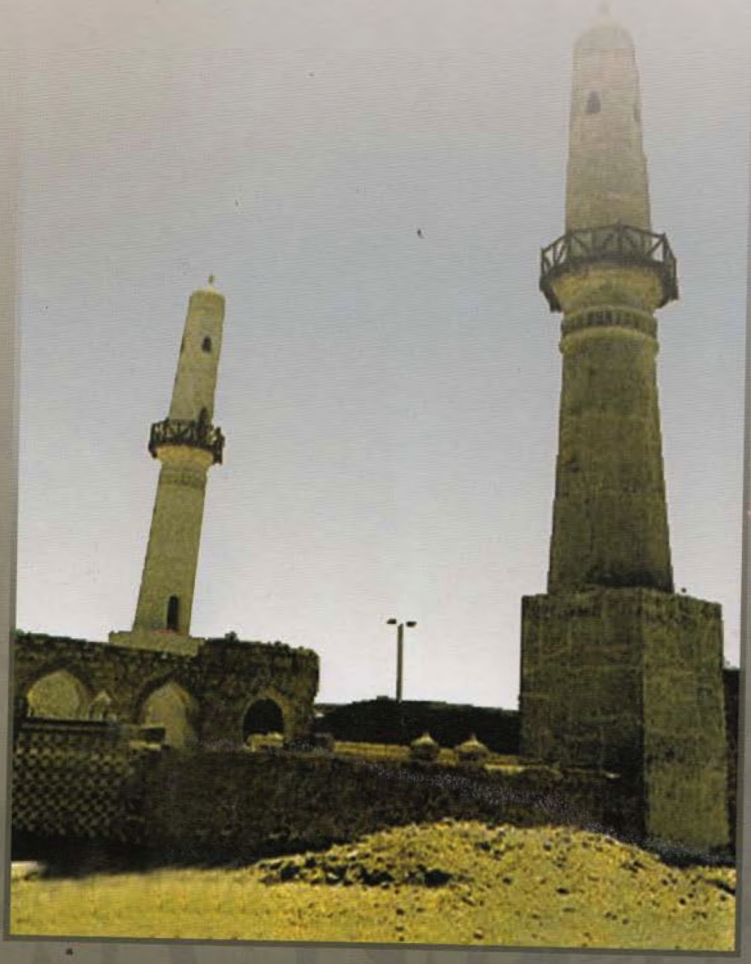

محسن عبد الكريم

استقلال المؤسسة الدينية في البحرين

ومحاولة إخضاعها

محسن عبد الكريم

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى - 2006

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

دار الصقر للطبع والنشر

بيروت - لبنان

قال الله تعالى في كتابه الحكيم :

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ❖ لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ❖ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ❖ لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْاْ رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

(سورة التوبة، آية 107 إلى 110)

المقدمة

نتيجة للظلم والقمع الفضيع الذي قامت به السلطة في البحرين ضد المواطنين العزل وخاصة الشيعة منهم اشتعلت الانتفاضة الشعبية 1994 وأصبحت موضوع اهتمام الحكم المحلي للاطروحات الإقليمية التي زادت أبناء الشعب ضيقاً والتي منها اقتراح بضرورة قيام أطراف الحكم بسحب الاستقلالية المالية والاقتصادية لفروع المؤسسة الدينية، وتم صقل الاقتراح بغطاء براق سمي " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " رغبة في أن تكون نتيجته وقف فوران الشارع الشعبي الشيعي.

تمت كتابة مسودة مشروع إنشاء ما سمي حينه "المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " ولم يذكر بها تأريخ (صدرت سنة 1996)، وختمت بالقول أن وزير العدل رأي الاستعانة بمجلس أعلي للشؤون الإسلامية يرسم الخطط الرئيسية في مجال الدعوة ومواجهة الأفكار الدخيلة على الفكر الإسلامي، بعدها صدر مرسوم أميري بتشكيل (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) هكذا كانت ولا زالت طريقة سن القوانين.

واجه المجلس المذكور رفضا شديدا من علماء الدين وغالبية طلبة العلوم الدينية الذين أدركوا محاولة مصادرة استقلاليتهم وحريتهم الدينية وظهرت البيانات وصدرت الفتاوى الصارمة بحرمة الانظمام إليه والتعامل معه.

الهدف من هذا المجلس هو السيطرة على فروع المؤسسة الدينية الشيعية من مساجد وحسينيات وعزاء وشؤون الحج وغيرها وأصحابها وهي المؤسسة التي حافظت على استقلاليتها مدة قرون من الزمن وهو سبب نزاهتها فهي على دراية تامة أنّ الاستقلال الديني والفتوائي هو نتيجة للاستقلال المالي والاقتصادي، والمؤسسة التي تأخذ رواتبها ومعاشها من الحاكم تجبر على أخذ خطب الجمعة من مخابراته أيضاً، وأنّ رجل الدين لا يصيب من دنيا الحكام شيئا إلا أن يصيبوا من دينه مثله، فردود الفعل التي انتقدت شيخ الأزهر حول حرمة عمليات

الفلسطينيين ضد المحتلين وحق فرنسا في سن قانون ضد الحجاب كانت احتجاجا على عدم استقلاليته في الفتوى . أهمية الاستقلال هذا هي الذي جعلت الإمام الخميني يرفض الاقتراح بجعل الحوزة الإسلامية في إيران تحت غطاء وأوامر الدولة رغم انه كان قائدها ومرشدها، والحرية الدينية تتطلب أن يقوم الناس بتطبيق مواسمهم ومراسمهم كما يشاءون ويثبتوا أشهرهم وصيامهم وأزمنة أعيادهم وأفراحهم بضوابطهم الشرعية دون الحسابات السياسية للنظام، النظام الذي لم يفقه بعد أنّ الشعب الذي جاهد من أجل حريته لا ينحدر عن عقائده ومبادئه إلى منزلقات الحكم في البلد وخططه الهابطة.

إنّ هذه الأوراق ليست إلا مقدمة وإثارة للمسألة الدينية التي تنتهك مفرداتها بشكل روتيني من النظام، ودعوة إلى كل الأطراف لتحمل مسؤوليتها، وإننا ندعوا الأخوة الأعزاء وخاصة في الطائفة المظلومة إلى العمل الجاد من أجل إيقاف هذا الاستهتار بالدين والتمييز والطائفية التي يراد تصييرها قانونا.

أجواء إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

اشتعلت الانتفاضات في البحرين كردة فعل على الظلم والظلامات المتواصلة من النظام ودوائره ولم تمض عقود القرن الماضي إلا بمطالبات شعبية واسعة يقابلها رصاص حي يطلقه زبانية النظام المرتزقة ضد المواطنين، ويقارن ذلك دائما إيحاءات وإجراءات من النظام لقطع الطريق أمام وصول الشعب إلى حقوقه، وحينما اشتعلت انتفاضة 1994 تكرر وهم النظام بإخمادها في ساعات أو أيام قليلة ولكنها استمرت متحدية لمدة خمس سنوات، الوهم قائم على أسس غير علمية منها أن المرتزقة الأجانب ومعهم القوة والسلاح والمحاكمات الجائرة والقتل ودعم الأنظمة الرجعية في المنطقة وتفتيت القوى الوطنية قادر على وقف المطالب الوطنية، قيل في حينها أن قضية الانتفاضة في البحرين طرحت على أكثر من منتدى عربي رسمي، قام المشاركون فيها بدعمهم الكامل للنظام الظالم عوضا عن نصيحته والأخذ بيده إلى منطقة الصواب، ولم تقدم المؤسسة العربية أية مقترحات موضوعية لوقف نزيف الدم البحريني المسفوح بل شاركت بعض الأنظمة الخائنة بقوة شرطة لذبح المواطن البحريني المظلوم، وكان اقتراح سحب الاستقلالية المالية والاقتصادية من الشيعة الثائرين وهم يمثلون الغالبية الساحقة من الشعب قد دغدغ أركان النظام – الذي كان يتوسل ويتسول العرب لتقديم دعمهم له – عن طريق كيان ظاهره براق ولامع ألا وهو (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، ولكن هذا الاقتراح اصطدم بفكر الشيعة وعقيدتهم بوجوب الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي عن الحكام مقدمة للاستقلال الفكري والديني والفتوائي، أشيع في حينه أنّ هذا الاقتراح مصري وهو على طريقة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر واتضح أنّ أصحاب الاقتراح بعيدون عن فكر ومذهب أهل البيت عليهم السلام، وقوبل برفض شديد من المجتمع البحريني ومن علماء الشيعة خاصة، ولم يؤيد هذا الاقتراح أحد يذكر إلا بعض المنتفعين من مائدة السلطان المؤيدين له في كل ما يأمر وإن كان على حساب هدم الدين واغراق السجون بالمواطنين المعذبين، واستباحة المساجد واعتقال وتعذيب النساء، ونشر العهر والفجور وغيرها دون المساس بالمصلحة الشخصية لأولئك النفر القليل، وبعض السذج

الذين لا يفقهون أنّ هذا المجلس عمل إجرامي خطير يراد منه مصادرة الإرادة الشعبية المستقلة.

وسكت عن المجلس من كان دينه دين الدولة ومصالحه مرتبطة بها ولا ينظر إلى انتقاص المجلس من كرامته ومذهبه، رجال دين ولكنهم موظفون عند الدولة دينهم دين ملوكهم، لا يلقون خطبة الجمعة إلا بعد مراقبة وزارة الداخلية لها، إذا لم تكتبها هي، أولئك المتاجرون بالدين والدين لعق على ألسنتهم يديرونه ما درت معايشهم كما وصفهم الإمام الحسين عليه السلام.

على هذا يكون المجلس من ثمار قانون أمن الدولة وأنه وليد عقلية وأفكار وحسابات ومخططات تلك المرحلة، وهي مرحلة يفترض أن صفحاتها السوداء طويت وتم الانتقال إلى أخرى – كما يدّعى النظام بذلك كذبا صبحا وعشيا – بفكر جديد وعقلية جديدة وحسابات جديدة، فالصدق يحتم أن تزول آثار ولوازم تلك المرحلة.

نص مسودة وزير العدل حول مشروع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية:

بينما كانت انتفاضة 1994 تفضح الحكم والحاكمين، كانت الإجراءات ضدها تتواصل، وبين عشية وضحاها انتبه وزير العدل إلى تطويق الأهالي بمجلس يستعين به ضدهم، فخرجت منه مسودة حول ما سمي حينها (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) ــ والذي سنذكره اختصارا بحروفه الأولى (معشس) لأنه سيتكرر معنا كثيرا ــ ذكر في أولها نقاطا عنونها بأنها أهم ما أنيط بادارة الشؤون الإسلامية وعدّدها ذاكراً المساجد والدعوة الإسلامية والدعاة والحض على مبادئ الإسلام ولكنه قبل ختامها قال أنّ هذه لمحة من الإسلام ...)، وإذا أردت أن تعرف المستوى المتدني للوزراء الذين يختارهم النظام لحكومته فراجع هذه المسودة[1] وتفرج ولا تتشمت، ثم ختم المسودة بأنه رأى أن يستعين بمجلس أعلى للشؤون الإسلامية يرسم الخطط الرئيسية في مجال الدعوة والشؤون الإسلامية ومواجهة الأفكار الدخيلة على الفكر الإسلامي، بالحجة والدليل والبرهان، وأنه اجتمع مع كبار علماءه من القضاة، وتوصلوا إلى مشروع مرسوم أميري بإنشاء هذا المجلس وصلاحياته.

ولن نتحدث عن هذه المسودة هنا لا من جهة عدم التناسق، ولا عن ذكر عدد المساجد الذي ذكر أنها 600 مسجدا في البحرين نصفها وعددهم 300 مساجد شيعية و300 النصف الآخر مساجد سنية !!! ولا إملائيتها وسوء البيان في تعبيرها كأنها كتبت على عجل، ولا ما ذكر في الفقرة (رابعا) إذ كتب (هذه لمحة من الإسلام) وما كان الرجل يتكلم عن الإسلام والعبارة كاملة (هذه لمحة من الإسلام أقف فيها عند هذا الحد لكي لا أطيل عليكم فالحديث في الموضوع ليس له حدود)، نهاية الرسالة تلفيق هو أشبه بالدور فقد تشاور مع العلماء وتوصلوا إلى

---

(1) نص مسودة وزير العدل حول مشروع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ملحق1.

مرسوم أميري بإنشاء المجلس وصلاحياته طبقا للمرسوم الأميري، أما التاريخ فهو غير محدد في هذه الرسالة الرسمية (لكنه سنة 1996 أثناء اشتعال انتفاضة التسعينيات)، وجاء في فقرتها الثالثة أن خريجي العلوم الإسلامية كثروا وأصبحوا لقمة سائغة لتلك الحركات لاستغلالهم في الدعوة لأهدافها ومساعدتهم ماديا لكي يصبحوا من دعاتها !!! وختمت بالقول أن الوزير رأي الاستعانة بمجلس أعلي للشؤون الإسلامية يرسم الخطط الرئيسية في مجال الدعوة والشؤون الإسلامية ومواجهة الأفكار الدخيلة على الفكر الإسلامي بالحجة والدليل والبرهان، وكتب بأسفلها "عبد الله بن خالد آل خليفة" وزير العدل والشؤون الإسلامية، بعدها صدر مرسوم أميري بتشكيل (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) هذه طريقة سن القوانين في البحرين[1].

وعندما بحثنا عن هذا المسمى (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) وجدنا انه يتكون بتفس الإسم تقريبا في عدد من الدول هي: تشاد (المجلس الإسلامي الأعلى في تشاد)، واثيوبيا (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا)، وأوغندا (المجلس الأعلى الإسلامي الأوغندي) والغابون (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالغابون)، ونيجيريا (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – نيجريا) والكونغو (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ الكونغو الديمقراطية) وغامبيا (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ غامبيا) وكينيا (المجلس الأعلى لمسلمي كينيا)، ومالي (المجلس الإسلامي الأعلى ــ مالي) وموزمبيق (المجلس الإسلامي الموزمبيقي) وغينيا بيساو (المجلس الوطني الإسلامي)، وكمبوديا (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بكمبوديا)، والمالديف (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، وتونس (المجلس الإسلامي الأعلى ــ تونس) ومصر(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ مصر) والسعودية (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في

---

(1) ملاحق الكتاب:

ملحق 2: مرسوم أميري بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ملحق 3: قرار بشأن تعيين أمين عام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ملحق 4: قرار بتشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

السعودية) وكلها دول أفريقية ماعدا السعودية من دول منطقة الجزيرة العربية وجمهورية المالديف وهي مجموعة جزر في المحيط الهندي، لا نعلم الدولة صاحبة التسويق والتصدير للمجلس إن كانت مصر أو السعودية، وقد أشير إلى المصريين بتدخلاتهم حين إنشاء المجلس في البحرين وقيل أنّ تركيبة المجلس في البحرين مأخوذة من نسخة مصرية كاملة، مع أن تجربة المصريين لا إغراء فيها ولا جاذبية تجعل الحكم في البحرين يتبناها ويستنسخها، وغالبية المذاهب في مصر سنية لا تتبنى استقلالية المؤسسة الدينية وفروعها، تلك المؤسسة المصرية هي التي تدافع عن النظام الفرنسي العلماني وتعطيه الحق في منع النساء المسلمات من التحجب على لسان شيخها الأكبر الشيخ الطنطاوي، ليظهر التناقض والسخرية حتى قيل أنّ عدد من علماء المسيحيين واليهود وفئات من الشعب الفرنسي والأوربي غير المسلم أكثر إنصافا للمسلمين من شيخ الأزهر إذ إنهم يرفضون قانون خلع الحجاب وشيخ الأزهر المعين من الدولة المصرية يقول بأحقية فرنسا في منع المسلمات من ارتداء الحجاب! وليكون بذلك المظهر الأبرز لتبعية المؤسسة الدينية للدولة وانحرافها معها حتى جهرت بالباطل في محاولة لإسقاط حكم شرعي ثابت عند كل المذاهب الإسلامية دون أدنى لبس أو شك، وتعارف عليه المسلمون وغيرهم، وهو الحجاب، لقد قال الشيخ –غفر الله لنا وله– أنّ منع الحجاب على النساء المسلمات في فرنسا شأن داخلي بطريقة خطابية غير مسئولة.

نعم هو هذا الذي تبحث عنه السلطات عندما تبتعد من المسائل الجوهرية في الحياة كالعدالة والحرية والذي ينمو المجتمع حضاريا بوجودها لتبحث عن مخارج ضيقة غير شرعية يتستر بها وتتستر به، والحكم في البحرين يبحث عنها. هناك خطر حقيقي في البحرين من استنساخ أو تقليد إداري لمؤسسات مصرية هي متعثرة أساسا وفاشلة في مصر ونقل نموذجها للبحرين والمجلس المشؤوم أحداها، والقضاء ومستشاريه وجه آخر لها . هذا الاستنساخ إنما يحدث لدى الحكم الفقير شعبيا والخائف من الانقراض مستقبلا . هذه الدول صاحبة المجالس الإسلامية التي ذكرناها مع عدم علمنا أن هذه المجالس مفعلة أو شكلية، كل هذه الدول تدين تقريبا بالمذاهب السنية – إذ التشيع بدأ ينتشر فيها أو في بعضها في العقود القليلة الماضية ــ سوى البحرين التي يتكون غالبية شعبها من الشيعة ــ وبهذا تقوم البحرين ببادرة فريدة في العالم الإسلامي لوضع مذهب تحت وصاية مذهب آخر،

وربما لهذا ذكر الشيخُ عيسى قاسم وزيرَ العدل بأن صدام [طاغية العراق الملعون] على شراسة حزب البعث في مواجهة الإسلام وقتله للعلماء ومطاردته لهم والجرائم الشنيعة التي قام بها لكنه لم يفرض قانونا يعين أئمة الجماعة وأئمة الجمعة ويسيطر على الحوزة وعلى كل مرفق من مرافق المذهب الشيعي.

هذا الاحتجاج على المجلس يجب أن يكون منبها لجميع من رضى به و لأبناء السنة خاصة كون غالبيتهم لم يعترضوا أبدا عليه كأنه لا يعنيهم أو كأنهم موافقون عليه، ولكل من يظن بأنّ المجلس لصالحه، ولينتبهوا بأنّ القانون يطبق بعمومه وانّه وإن كان لا يبدل حالها عاجلا اليوم فإنه سيكون ذريعة لقلب كثير من أمورها الشرعية غدا، المؤسسة الدينية لأبناء السنة يجب أن تنتبه لهذا وتراقب وضعها المتخاذل مع الأنظمة وألا تقبل أن تكون موظفة لهم وجاعلة دينها ومذهبها في خدمتهم، يجب أن تستدرك هذه المؤسسة تبعيتها للنظام وألا تقبل أن يراقب سلفا خطابها الأسبوعي في خطبة الجمعة أو غيره كرامة لها وحفاظا على نزاهتها المفقودة في البحرين وفي أغلب مواقعها. وتفاديا للحظة الانفجار وقت فك التحالف الهش بين الأنظمة والتيارات الدينية السنية، حتى لا تنزف الدماء بين الطرفين المسلمين والتي نشهد صورة أولية لها في الجزيرة العربية المولدة لبعض هذه التيارات.

الهدف من إنشاء المجلس:

بملاحظة الظرف الذي نشأ فيه المجلس المشؤوم وسمي (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وبنوده وأصحابه وأعماله نلحظ أن الهدف من إنشائه بالأساس منع الاستقلالية الدينية والمذهبية تماما والسيطرة التامة والدائمة على فروع المؤسسة الدينية وشؤونها من مسجد ومأتم وموكب وعزاء ومدرسة بل كل ما يتصل بالدين بصلة أو يمثل فعالية دينية واضحة، والحصار الاقتصادي الصارم على المؤسسة الدينية الشيعية وأصحابها وتكبيل العلماء وتقييدهم وتكميم أفواههم ولا سيما أن الحركة السياسية والاجتماعية تقاد وتحرك بأيدي العلماء الفضلاء، من أجل ذلك ومن أجل استقرار الوضع الفاسد الحالي استقرارا يضمن استمرارية السرقة والنهب والاستهتار بالشعب من قبل آل خليفة وجلاوزتهم دون مزاحمة أو تعكير صفو حاول النظام استعمال ورقة العلماء الذين كانت لهم كلمة في المجتمع

بشراء ضمائر بعضهم ومدهم برواتب شهرية ثمنا لمواقفهم وتخاذلهم مع النظام، وإعدام معارضة العلماء والمؤسسة الدينية للسياسات الرسمية عن طريق إنشاء " معشس".

من أهم أهداف المجلس فرض المذهب الرسمي الحاكم السني على المذهب الشيعي بل والمحاولة عن طريقه لإلغاء الشيعة والتشيع من البحرين على المدى البعيد، وإحلال مرجعية رسمية حاكمة ظالمة محل المرجعية الشرعية، وفرض ولاية الحاكم السفيه عوض ولاية المرجعيات الشرعية والفقهاء، وسحب بساط الشرعية الدينية والاجتماعية للعلماء والذين سيفقدون جزءً كبيرا من شخصيتهم وقدسيتهم بالركون للدولة، والهيمنة الكاملة على قدرات المسلمين ومقدراتهم في البحرين، والتحكم في أموال الزكوات والأخماس وتجفيف المنابع المالية الدينية وتحويلها إلى الجهة السياسية الحاكمة، وتشديد القبضة السياسية على المؤسسة الدينية وإسكات وإخضاع علماء الدين والتدخل في الحرية المذهبية بشكل فاضح.

ومن أهدافه الرئيسية إعطاء شرعية دينية للدولة وحكامها خاصة بعد أحداث انتفاضة التسعينات حيث فضحت الدولة بعدم شرعيتها وتعمقت عقدة الشرعية لديها فصارت تبحث عنها وتوهمت أنها وجدت لها مخرجا عبر هذا المجلس لتكسب منه الشرعية المفقودة، وتسيير المجتمع المسلم في البحرين بالفكر الديني للمؤسسة السياسية الاستبدادية.

وبالنهاية تمرير كل سياسات الحكام الهابطة دون اعتراض أو حق بالاعتراض . فإذا لاحظنا بيانات المجلس وأعماله اهتدينا إلى أهداف المجلس الحقيقية من الصورية، لقد أصدر المجلس 6 بيانات خلال 9 سنوات أي بمعدل بيان واحد لكل سنة ونصف وهي كالتالي :

1- بيان بمناسبة العام الهجري الجديد جاء فيه (أنّ البحرين تحت ظل حكومتها " الرشيدة " وعلى رأسها الحاكم عيسى بن سلمان آل خليفة تتمتع بالحرية الدينية، وإن حرية العقائد وممارسة الشعائر واستقلاليتها لهي من أبرز صفات حكامها سابقاً ولاحقاً وذكر أن تأسيس المجلس أساسا من أجل المحافظة على المقدسات الإسلامية)، هذا البيان غير مؤرخ بتاريخ ولكنه صدر في المدة بين تأسيس المجلس ووفاة الحاكم

السابق عيسى بن سلمان أي بين 1996 ومارس 1999 وهي أشد سنوات القمع والاضطهاد الديني في البحرين، ازدادت الانتهاكات ضد المتدينين والأهالي وخربت فيها المساجد والحسينيات وكسرت محتوياتها ولم تسلم المصاحف بداخلها من التمزيق ولا أثاثها من التخريب، فعن أي مقدسات يتحدثون ولم يسلم من ظلمهم وأذاهم لا الإنسان ولا القرآن . وأين كان هذا المجلس عندما كانت تنتهك الحقوق، أين هو عندما كانت قوات المرتزقة والشغب الأجنبية تعتدي بشكل يومي على المساجد والمآتم ولم تبق حرمة للبيوت وأهلها، لماذا لم يدن أية عمل من هذه الأعمال المخالفة للشرع والقانون والأعراف، ولماذا لم يصدر الفتاوى والبيانات حينها، فهذا البيان تلميع للحكام وقلب للحقائق.

2 – بيان تحت عنوان (حول نعمة الأمن، والمحافظة على مكتسبات البلاد والعباد وشجب الأحداث الغريبة والوافدة على مجتمعنا المسلم) وصدر يوم الأربعاء 16 رمضان 1418هـ الموافق 14 يناير 1998م وذكر البيان (أنّ الله شرع للبشر من الشرائع، وحد من الحدود ما فيه حماية للأمن من الفوضى والاضطراب، ووضع سبحانه أقصى العقوبات وانكأها لكل من يزعزع الأمن ويخيف الناس الآمنين، ويتعدى على أرواحهم بالسفك والقتل، وعلى ممتلكاتهم بالحرق والتخريب، وأدان واستنكر أعمالا اعتبرها إجرامية لأنها مخالفة لهدي الإسلام الذي يحترم ممتلكات الناس ويحرم دماءهم وأموالهم)، وكأنّ الأجهزة الأمنية قصرت في جرائمها حتى يأتي هذا المجلس المهووس ليكملها، والأعمال الإجرامية يقصد مطالبة الشعب بالحرية والقانون والحقوق والسعي للحفاظ على كرامته وإيقاف جرائم النظام، وما تلك الأعمال التي تصاحب الثورات والانتفاضات إلا قليلة تكاد لا تذكر وغالبيتها من صنع أوباش المخابرات ومرتزقتهم، ولكنه لا يشير أبدا إلى جرائم أشباح " المخابرات " وحثالات " رجال الأمن "، ولا إلى السجون التي امتلئت بالمواطنين، ولا إلى الانتهاكات المتكررة بشكل يومي ضد أبناء البحرين في السجون والبيوت وأماكن العبادة، وهذا البيات تهديد للشعب.

3 – بيان تحت عنوان (حول تحديد الأهداف والمرامي التي أنشئ

من أجلها المجلس لتوحيد صفوف المسلمين) وهو غير مؤرخ أيضا بتاريخ ولكنه يقع في المدة نفسها في البيان الثاني أي قبل سنة 1999 وبعد تأسيس المجلس، وذكر فيه (أن المجلس يسعى إلى تخليص الفكر الإسلامي من الشوائب التي تلحق به، وتنقية الخطاب الإسلامي من المفاهيم الغربية التي أخذت تتغلغل وتشكك فيه بإعداد الكوادر المتخصصة من طلاب العلوم الشرعية وتوجيههم ودعمهم مادياً ومعنوياً كما يسعى هذا المجلس بكل اهتمام إلى العمل على جمع كلمة المسلمين في هذه البلاد، ولم شملهم على كلمة التوحيد، ومحاربة التفرقة والتمييز الطائفي وكل ما من شأنه تفرقة المسلمين، وتمزيق صفوفهم، وتوهين كلمتهم)[1]، وهذا كذب صريح واستغفال فالتمييز الطائفي قانون غير مكتوب يطبق بصرامة، والآلية لقطع دابر الطائفيين ليست بيد المجلس بل في وضع قانون يحرم التمييز والطائفية، وقضاء يلاحق الطائفيين، وطرح ثقافة الوحدة والتعامل بقوة ضد المميزين والطائفيين والعنصريين.

هذا البيان خطير جدا إذ اعتبر "المجلس ضرورة وانه (يختصر

---

(1) بيان "معشس" تحت عنوان (حول تحديد الأهداف والمرامي التي أنشئ من أجلها المجلس لتوحيد صفوف المسلمين).

وجزء من هذا الكلام مطابق لكلمة سماحة الشيخ سليمان المدني(رحمه الله) في الاحتفال بإنشاء المجلس وجاء فيها:

إنما يحدونا العمل على رفع المستوى الديني لأبناء شعبنا، ونشر الثقافة الإسلامية الصحيحة وتوعية المسلمين على الالتزام بأحكام دينهم، والتمسك بشريعتهم، وتخليص الفكر الإسلامي من الشوائب التي تلحق به، وتنقية الخطاب الإسلامي من المفهومات الغربية التي أخذت تتغلغل فيه، وذلك عن طريق توفير السبل لذلك بإعداد الكوادر المتخصصة من طلاب العلوم الإسلامية، وإيجاد الحرية التامة للدعاة إلى الله سبحانه لأن يقوموا بتوعية المسلمين وحثهم على العمل بكتاب الله وسنة رسوله، كما يسعى هذا المجلس للعمل على جمع كلمة المسلمين، ولم شملهم على مبدأ التوحيد، محاربة التفرقة والتمييز الطائفي وكل ما من شأنه تفرقة المسلمين، وتمزيق صفوفهم، وتوهين كلمتهم.

الكثير من الاجتهادات والآراء المتضاربة ويختصر بالتالي الحساسيات التي تثور بسبب تبني هذا الرأي أو ذاك)[1]، والعبارة صريحة صدق من كتبها وخلاصتها لا رأي لأحد وإن كان فقيها ومجتهدا إن لم يكن في المجلس المعين من الحاكم من مجموعة أعضاء غير مجتهدين.

4 – بيان بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

5 – بيان بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

بيانان اثنان بتغيير طفيف في كلماتهما، دون ذكر لتاريخي إصدارهما.

6– بيان ينعى فيه وفاة عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين السابق.

وفي كل هذه البيانات ترى إعطاء الشرعية للسلطة الظالمة هو الهدف النهائي، يتخلله أهداف فرعية للخداع والدجل، لا نعلم كيف سيواجه هؤلاء الشيوخ غدا ربهم وبماذا يبررون تقاعدهم وتقاعسهم.

وعلى المستوى العملي سنذكر بعض النقاط الجزئية التي حاول المجلس عملها وأصر على تطبيقها دون جدوى حتى تتبين أهدافه وأعماله:

1– من أهداف المجلس منع علماء الدين خارج دائرة السلطة والذين لا ترغب فيهم السلطة وخاصة علماء الشيعة من دخول البحرين وكمثال

---

(1) بيان "معشس" تحت عنوان (حول تحديد الأهداف والمرامي التي أنشئ من أجلها المجلس لتوحيد صفوف المسلمين). وهذا الكلام مطابق لكلمة الشيخ عدنان بن عبدالله القطان في الاحتفال بإنشاء المجلس وجاء فيها :

فوجود هذا المجلس أضحى من الضروريات وليس من باب الترف الفكري، لأن وجود مرجعية إسلامية في البلاد يحقق أكثر من غرض . . . فهو يقطع دابر البلبلة الفكرية التي تحدث في صفوف عامة الناس. إثر أي حدث وبخاصة الكبيرة منها، فإذا وجدت مرجعية تقول رأيها في الأمر فإنها تختصر الكثير من الاجتهادات والآراء المتضاربة التي تترافق عادة مع مثل هذه الأحداث، وتختصر بالتالي الحساسيات التي تثور بسبب تبني هذا الرأي أو ذاك.

فقد منع المفكر الإسلامي سماحة الشيخ حبيب الكاظمي المشرف على موقع السراج الإلكتروني من دخول البحرين وكان مدعو من قبل جمعية التوعية الإسلامية للمشاركة في منتدى الإمام المهدي بسبب ظاهره عدم وجود تصريح من وزارة الشئون الإسلامية له بالدخول وبقى في مطار البحرين يوم الاثنين 13-10-2003 ينتظر داخل صالة المطار ومضيفوه ينتظرونه في قاعة استقبال المسافرين بالمطار علما أنه مقيم في الخليج ولا يحتاج إلى تأشيرة خاصة لدخول البحرين . وهو – لمن لا يعرفونه – شخصية صاحبة عمق فكري، يمكن مراجعة موقع السراج على الانترنت الذي هو من أفضل المواقع الإسلامية وأنشطها أو مشاهدة قناة سحر الفضائية للتعرف عليه أكثر، أما سبب منعه فهو عدم أخذ موافقه مسبقة من المجلس "معشس"، وبهذا فنحن نسير إلى الوراء إذ قبل 50 سنة يأتي الشيخ ليحاضر بحرية وبدون أذن من أحد أما الآن فيوقف في المطار ويقال له أنك لا إجازة لك من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ثم يدّعي النظام بوجود حرية دينية وإصلاحات . محاولة التحكم في علماء الدين حين دخولهم البلد أحدى مهمات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وممانعة ومضايقة كل من يختلف مع النظام أو أسياده، وقيل أنّ النظام جعل إجراءات استخراج التأشيرة لا تتم إلا عن طريق المجلس الأعلى هذا، وهذا شئ قسري وفرضي، ولتمرير هذا البند يقوم المجلس حاليا بدعوة علماء دين شيعة لإلقاء محاضرات في البحرين وقد حضر عددا من العلماء.

2- محاولة " معشس " بـــ (عدم السماح باستعمال المسجد لأغراض أخرى مخالفة للأحكام الشرعية ولأنظمة الدولة وإبلاغ الإدارة بذلك)، والقصد أن لا يتدخل المسجد بأي كلمة وانتقاد ونصيحة سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية.

3- محاولة " معشس " (بعدم استخدام مكبر الصوت إلا للأذان فقط دون الاستخدامات الأخرى كإقامة احتفال أو مولد أو شهادة أو حتى عرس زواج).

4- محاولة معشس إصدار أوامر للمساجد لـــ (التأكد من الإعلانات قبل وضعها في المسجد من ناحية مطابقتها للأنظمة والقوانين والعمل على إزالتها لاحقا).

5- محاولة معشس إصدار أوامر للمساجد بـــ (عدم السماح بإقامة الاحتفالات أو إلقاء المحاضرات إلا لمن لديهم تصاريح رسمية من الإدارة التي تتحكم وتذل وترتشي).

6 – محاولة المساس بالشعائر الدينية ومحاولة منع ممارسة الشعائر الدينية بمنع خروج المسيرات العزائية، وكمثال لذلك ما حصل من محاولة منع عزاء ليلة الجمعة 21 رمضان 1422 هـــ(الموافق7-12-2001) ذكرى شهادة أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام في العاصمة المنامة بحجة أنها ليلة 22 رمضان عند المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وليلة الشهادة عنده هي ليلة الخميس 21 رمضان، وأصدر المجلس بياناً بخصوص اعتبار ليلة الخميس هي ليلة الحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك وأن على المآتم في البحرين وبالخصوص في المنامة الالتزام بذلك . وقيل أنه وجه تهديداً إلى إدارة كلاً من مأتم بن سلوم ومأتم الحاج عباس إن لم يلتزموا بذلك، وعند وصول المسألة إلى رئيس الوزراء قام بالتأكيد على موقف محافظ المنامة، مما حدا بالأهالي أن يتحمسوا لإقامة الشعائر إلى ما بعد ليلة الجمعة 21 رمضان، وإن كان الارتباط بإمام المتقين لا تحده الليالي والأيام.

وكل هذه سوابق خطيرة لم تعهدها البحرين في تاريخها يراد تمريرها وتصييرها قانونا ببركة المجلس المشؤوم معشس.

مجلس غش وخداع:

يتم ابتداءً دعوة بعض علماء الشيعة المعروفين للبحرين، أو بث بعض مراسم العزاء في التلفاز، أو بناء مسجد بدعم هذا المجلس، أو صرف راتب مؤقت لبعض طلبة العلوم الإسلامية، أو إقامة مؤتمر كنوع من الخداع والدجل في دولة هي

الأكثر في العالم تمييزا طائفيا وعنصريا، فيقام مثلا مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية في دولة تحرم على من يعتنق التشيع الدخول في مؤسساتها العسكرية والإعلامية، وتستورد المرتزقة وتعلفهم ثم تجنسهم لتغيير التركيبة السكانية ضد أبناء أكبر المذاهب فيها، وتحارب الشيعة بالبطالة وقطع الأرزاق.

ويبرز الإعلام البحريني زيارة بعض علماء الدين الشيعة واستقبالهم ودور " معشس " وبروز عمال "معشس" الشيعة والسنة في استقباله، وللزيادة في النفاق يقوم "معشس" بدعوة الضيف مع مجموعة تشكل وفدا لزيارة الحاكم ليعرضها في إعلامه الطائفي البغيض.

أما احترام العلماء فهو واضح في أذيتهم عندما يتم نفيهم من البحرين وتعذيبهم، وفي القرن الجديد يتم تعذيب معنوي ضد علماء الدين المدعوين من قبل المؤسسات الأهلية، أنّ الذي عطّل الشيخ حبيب الكاظمي في المطار لليوم الثاني مع قانونية دخوله للبحرين والعلم بفضله أنما يستهتر بالقيم الدينية والقانون، ويصر أن يكون للمجلس المشؤوم دور في دخوله . وأين احترام العلماء في اعتقال الفقيه الشيخ محمد سند في المطار وتهديده.

ويبرز النظام مؤتمر التقريب بين المذاهب على أنه واجهة لانفتاح السلطة على المذهب الشيعي وعدم التمييز وهذا قمة الخداع والدجل فلا زالت السلطة في البحرين تستورد المرتزقة وتستضعف أبناء الشيعة، وفي كل شبر من إداراتها ظلم وقهر للشيعة وليس شعار المؤتمر(التقريب وأثره في وحدة الأمة الإسلامية) إلا إمعانا في الاستغفال، وافتتاحه من قبل الحاكم حمد إلا خداعا، ولابد أن نشير إلى نقطة مهمة هنا يريد النظام تمريرها وهي أنّ مشاركة بعض علماء الدين من أعضاء مؤسسات مرجعية لا يعني أبدا أنه اعتراف بالمجلس أو دعم لشرعية أعماله وهذا خطأ قصدي فليس من المعلوم أنّ الدعوة إليهم صدرت من المجلس ولم ترسل إليهم رسائل بها بنود المجلس المرفوض لديهم أساسا.

الوحدة ضرورة يجب تكريسها خاصة بعد المآسي التي ارتكبها النظام ضد أبناء الغالبية العظمى من الشعب وهم الشيعة والفرقة والتمييز ضدهم، لكن الوحدة لا تتحقق عبر الشعارات والمؤتمرات ولا عبر وفود إسلامية تستقبل في المطار وتسكن في الفندق بل يجب عدم الوقوف عند هذه المظاهر والشكليات وتجاوزها

إلى الأعماق لأنّ المؤتمرات محدودة الحضور والتأثير ولا تنفذ بدون متابعة الآليات ولجان المؤتمرات الفرعية التنفيذية، وابتداءً يجب تعليم الأبناء في المدارس ومناهج التعليم وتوجيههم نحو ثقافة وحدوية ثم نشرها في أوساط المجتمع والأمة، وضرورة إصدار فتاوى صريحة تُحرّم التفرقة وتدعو إلى الوحدة كضرورة شرعية ووطنية، وتركيز الخطاب الوحدوي في الخطابات الدينية في صلاة الجمعة والعيدين والمناسبات الإسلامية العامة، وضرورة الوقوف طويلا عند وسائل الأعلام في ضخ الثقافة الوحدوية ومعاقبة المجرمين الذين ما فتئوا يحرضون ضد فئات الشعب بثقافة عدائية بل الوقوف عند كل صحفي يبث سمومه والشك في أمره ومحاولة معرفة الجهة التي تقف ورائه وتدعمه، ولنا في رسول الله أسوة حسنة[1]، وثانيا للتغلب على الفرقة والصدق في رفع الشعار يجب دعم ثقافة الوحدة بتقنينات وتشريعات تحرم وتجرم المفتنين والسفلة دعاة التمزق والتعصب، ولتتصل تلك القوانين بممارسات عملية على الأرض، وثالثا بإزالة كل رواسب الماضي من التمييز وتوزيع المناصب بالهوية المذهبية والرشوات بل جعلها بالكفاءات والمؤهلات.

أما الطرق التي يسلكها النظام فهي مفضوحة سلفا تماما، ففي الوقت الذي يرفض النظام رفضا تاما تدريس مذهب أهل البيت عليهم السلام في المدارس يضحك على الشعب بتشكيل معهد ديني خاص سماه (المعهد الديني الجعفري) واختار مجموعة خاصة لتشكيل مناهجه وتلك خطة خطيرة وخبيثة يراد منها التحكم برجل الدين وتشكيله بصورة تحبذها السلطات منذ صغره، إرادة النظام

---

(1) عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: " خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الوداع، فقال: يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى. إن أكرمكم عند الله أتقاكم. ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم: ألا هل بلّغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: فليبلغ الشاهد منكم الغائب ".

راجع مسند أحمد (411/5)، ومجمع الزوائد في باب الخطب في الحج للهيثمي، ورواه أحمد ورجاله في رجال الصحيح 266/3

بتربية خاصة لرجال الدين والبدء معهم من الابتدائي وربما أعطوا حرية كاملة لأساتذة شيعة لاختيار المنهج ابتداءً ولكن ذلك لا يدوم إلا بأيدي رجال النظام، لتكون النهاية تخريج علماء للبلاط ووعاظ للسلاطين.

كفى خداعا ودجلا أيها الحكم وكفانا تصديقا بهذا الحاكم، ألم يعلنوا صراحة بإعطاء الحقوق بعد تقرير المصير واستقلال البحرين ثم انقلبوا خاسئين على الشعب سجنا وتعذيبا ونفيا وقتلا، ألم يطرح مؤامرة الميثاق و وقع الحاكم بنفسه على وثيقة المبادئ وأن السلطة الشرعية منتخبة والمجلس التعييني للمشاورة فقط وأوكل الحاكم وزير العدل لوضع بيان بهذا التعهد في الصحف ثم خان وتنصل مما تعهد وغدر . ألم ... و ألم .. وألم . لا نفهم كيف يكون الإنسان مسلما ولكنه يكذب ويغدر ويخون ودون أن ينظر إلى أحاديث نبيه الكريم صلوات الله عليه وآله الطاهرين الذي قال: (المكر والخديعة والخيانة في النار)[1] . ووصيه أمير المؤمنين عليه السلام وهو القائل: (وان أعظم الخيانة خيانة الأمة، وأفظع الغش

---

(1) راجع مراسيل (أبو داود)، وتتمة كتاب الأهوال حديث 8795.

وبحار الأنوار للمجلسي ج 72 باب 72 ص 283

واقرأ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصنفة في الكتب في باب الغدر والخيانة .
قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، فيقال هذه غدرة فلان).

وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): (ذمة المسلمين واحدة، فإن أجارت عليهم جارية فلا تخفرها فإن لكل غادر لواء يوم القيامة).

ومر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) برجل يبيع طعاماً، فسأله كيف تبيع؟ فأخبره، فأوحي إليه أن أدخل يدك فيه، فادخل يده فيه فإذا هو مبلول، فقال: (ليس منا من غش).

وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): (اللهم إني أعوذ بك من الجوع فبئس الضجيع، وأعوذ بك من الخيانة فبئست البطانة).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا فتك في الإسلام). وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): (قيد الإسلام الفتك).

غش الأئمة)[1].

ولذا سيحاول السلطان أن يخدع بعض طلبة العلوم الإسلامية بادئ الأمر ويمدهم بفتات الأموال ليعلنوا أنهم يتلقون الأموال مقابل تعليم الفقه الجعفري والصلاة وتحفيظ القرآن وتعليم الخطباء، وكلها أمور لا تخالف الدين وتروج لدين النبي محمد "ص" وفقه الإمام الصادق "ع" وأن تفتح لهم دكاكين لـــ " مشروعات التدريس الديني" لكنها تضمر الغدر وسرعان ما تنقلب عليهم السلطة بعد أن تتسلط على تلك الدكاكين.

---

(1) نهج البلاغة، باب الكتب، الكتاب 26: (ومن استهان بالأمانة وقع في الخيانه، ومن لم ينـــزه نفسه ودينه عنها فقد أحل بنفسه في الدنيا، وهو في الآخرة أذل وأخزى، وان أعظـــم الخيانـــة خيانة الأمة، أفظع الغش غش الأئمة).

وقال عليه السلام: (الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله، والغدر بأهـــل الغـــدر وفـــاء عنـــد الله) حكمة259، نهج البلاغة.

قراءة في بنود المجلس (مسودة 1996)

صدر قانون المجلس سنة 1996 ثم أجريت عليه بعد الاعتراضات الكثيرة تعديلات طفيفة لا تغير من أصل المواد ولا من أهداف المجلس الحقيقية، الملاحظة الأوضح التي تجدها في قراءتك لمسودة ومرسوم المجلس هي محاولة سيطرة الدولة القسرية على كل ما يمت للدين بصلة عن طريق هذا المجلس، وإعطاءه صلاحية السيطرة على جميع الشئون والمؤسسات ذات الطابع الديني في البلد من المأتم إلى المسجد إلى الحوزة إلى الموكب بل كل ما يمثل فعالية دينية واضحة. كما تجد قبضة الدولة في اختيار العلماء والمبلغين للدين والشريعة، ومن ضمن صلاحيات الدولة الذي يمثل المجلس فرعا منها اختيار أعضاء هذا المجلس، ومن صلاحياتها أن تختار أئمة المساجد والخطباء والقائمين على الفعاليات الدينية، فالدولة تعين من تشاء وتقصي من تشاء، والدولة ورؤساؤها الحكام لا يتمتعون بالنضج الأخلاقي والأبوي ولا يرتقون لمستوى المسؤولية ولا يتحلون بالعدالة يشهد بذلك القاصي والداني، لتكون النتيجة التي لا تقبل التشكيك أن الموقف السياسي لعالم الدين سوف يكون المعيار الأول لاختياره في هذا المجلس ولاختياره في أي مأتم وأي مسجد وموكب وحوزة أو أية جمعية ومؤسسة إسلامية، أي أن عالم الدين سينظر له من حيث علاقته بالدولة ومن حيث موقفه السياسي، ولك أن تتصور بعد ذلك كيف ستكون الحالة الدينية ومواقفها عندما تكون رهينة بالدولة وآل خليفة، وكم سيؤدي معيار تعيين القائمين على المؤسسة الدينية بناءً على الموقف السياسي والمصلحة السياسية من خراب ومآسي، وأي كوارث ستحل عندما يتحكم خليفة بن سلمان على المؤسسات الدينية، هذا المستبد الذي يمثل حالة شؤم في التاريخ البشري.

ومن لوازم هذا المجلس غير المبارك خضوع العلماء والمفكرين الإسلاميين للحكم وتنازلهم عن استقلاليتهم ونزاهتهم، لتصبح الفتوى وصاحبها مرهونين في مواقفهم وفكرهم وثقافتهم بإرادة الحكم الظالم في البحرين، ثم نشوء جيل جديد من رجال دين لا علماء دين تابع للحكم في ثقافته وحركته وفي رؤيته للأمور وهذه قضية خطيرة ومحاولة لسحق الدين والمتدينين وإزالة طبقة المتشرعة من المجتمع.

إنّ مثال القضاء وتجربته وارتباطه بالحكم في البحرين دليل قوي لما ستؤول إليه المؤسسة الدينية حين ارتباطها بالحكم والمجلس، فالقضاء في البلد فاسد وهو جزء من فساد النظام ودوائره، وغير مستقل وغير نزيه ويتلاعب به الحكم يمينا شمالا، يتم اختيار القضاة عبر المحسوبيات والواسطات والمعايير غير الشرعية، ويتم البحث عن غير المؤهلين ممن يركعون إلى الحاكم ويقصى الصادقين والمخلصين. دخلت يوما مكتبا في المحكمة كان في أحد الطوابق العليا وكان شرطيا على بابه يحرسه فرأيت كاتبا ورجلي دين أحدهما رفع سماعة الهاتف يهدد ويشتم ولما خرجنا من المكتب قيل لي أنّ هذا قاضيا في المحكمة ! ولعل هذا السبّاب سيكون عضوا في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أو غيره مثله. ودخلت يوما على قاضي مدني فرأيته يضرب بأسس الحكم والقضاء عرض الحائط وقد أدخل المدّعى عليه وعضو في المحكمة وهما تقريبا طرف واحد وأبقى الطرف الآخر وهو المدّعي خارجا، ولما انتهى من الحكم الأولي نادى على المدّعي ليسمعه إياه ولم يتح له فرصة للكلام أبدا كأنه دكتاتورا وليس قاضيا فخرج المدّعي ناقما على نظام هذا قضائه والأصل راجع إلى الفساد الإداري الذي يتعمده النظام، والمثال الآخر هو إدارة الأوقاف الذي تعاني من فساد وخراب، ومن الضروري أن يخرج الشعب يوما للمطالبة باستقلال القضاء والأوقاف، بل المطالبة باستقلال السلطات الثلاث استقلالا تاما لمنع الاستبداد.

القلة القليلة التي رأت أنّ مصلحتها تقوم على أكتاف المجلس أدّعت أنه يتضمن إيجابيات يستحق بها الانضمام إليه واستلام الرواتب منه ولكننا لم نرى شيئا من هذه الإيجابيات تحققت بقيامه، فالمؤسسة الدينية أكثر نزاهة وانضباطا وقدسية في غياب هذا المجلس، وتنظيم الشؤون الدينية قائمٌ من مئات السنين لم يتعثر إلا بتدخلات نظام حكم آل خليفة ومضايقتهم له، والمجتمع الأهلي قادرٌ على تنظيم مركزي لكل الشؤون الدينية ومؤسساتها من مساجد ومآتم وحوزات وغيرها على أحسن تنظيم إذا رفع النظام يده عن التدخل والقمع ضد هذه المؤسسات، والمؤسسة الدينية وقادتها قادرون على إيصال الدعم المالي المتوفر لكل أفرادها ودون منة من الحكم كما جرت العادة على ذلك من مئات السنين، وقادرة على تطوير الشئون الدينية في البلد من خلال إنشاء المعاهد والمدارس وتنظيم المنتديات والمؤتمرات وإرسال العلماء في بعثات جامعية وأكاديمية وفتح قنوات

إذاعية وتلفزيونية وكمبيوترية وبرامجها وبإخلاص وحماس وإنتاج أكثر من قدرة السلطة إن سمح لها.

نحاول هنا المرور على بنود المجلس لنرى ما يمكن قراءته ونعلق على بعض مواده، سنبدأ أولا بالمرسوم الذي صدر عن الحاكم الرسمي الذي لم يكن حقيقة يحكم ولكنه المسئول عن تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية المضطربة بسبب موقعه في رأس السلطة التي كانت تدار بواسطة أخيه خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء منذ 35 سنة.

إنّ قراءة أولية لبنود ومواد المجلس كافية أن يكتشف المراقب الخلفية الكاملة والهدف من وراء إنشاء المجلس، ستجد في نهاية الكتاب نسخة من المرسوم المرقم بـــ 16 لسنة 1996م والخاص بقيام مجلس أعلى للشئون الإسلامية في الملحق[1].

إنّ أول ملاحظة على هذا المرسوم والطريقة التي تم بها هي غياب الإرادة الشعبية تماما وطبقات المجتمع في إنشاءه، والبيِّن أنّ المجلس يفتقد الشرعية فالحاكم يقول بعد الإطلاع على الدستور ووبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية وبعد أخذ رأي مجلس الشورى وبعد موافقة مجلس الوزراء، فالدستور الذي تم تذكره هنا معطلٌ منذ 25 سنة، والشورى ومجلس الوزراء ووزير العدل مؤسسات معينة كاملة من قبل الحكم، كأنّ الحاكم لديه مزرعة دواجن وليس بشر ينطقون ويفكرون، يختارون ويرفضون ولهم كرامتهم الكاملة وأنّ هذا المجلس لخدمتهم كما يدّعى، أما الدستور ويعني به دستور 1973 فقد أهمله آل خليفة مع هشاشته وفي الوقت الذي يتذكره الحاكم هنا يتم إبعاد مئات المواطنين العائدين إلى أرضهم وينفي العلماء من البحرين صفعا لبنود الدستور الذي يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها[2]، والحكم في البحرين يمتلك أسوأ سجل في نفي المواطن عن بلده على مستوى العالم، ويمارس نظامه أبشع التعذيب خلافا

---

(1) مرسوم من حاكم البحرين بإنشاء مجلس شؤون إسلامية، ملحق 2 .

(2) دستور دولة البحرين 1973، مادة 17 ج .

لبنود الدستور، وتسحق السلطات باستمرار كرامة المواطن وفرض الطائفية والتمييز والإصرار على الطبقية في حين يكتب في الدستور " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[1]، إنّ التاريخ والحاضر يؤكدان أنّ حكم آل خليفة لم يكن يوما يحترم الدستور والقانون، ولا قانون في البحرين وأنما بها آل خليفة الذين هم نقيض القانون . وجاء في المرسوم مجموعة مواد عبارة عن أكاذيب متوالية وهي :

المادة الأولى: (يُنشا مجلس أعلى للشئون الإسلامية يُلحق بوزارة العدل والشئون الإسلامية).

هذا خلاف تاريخ المتدينين عبر العصور فالله سبحانه وتعالى يختار أنبياءه وأوصيائه ويرث العلماءُ الأتقياءُ الأنبياءَ وحواريهم المتشرعين ويستقلون عن الدولة فلا يلتحقون بمؤسساتها ولا يخضعون لسيطرتها، ويبتعدون عن انحرافاتها وسقطاتها . وطريقة إنشاء المجلس هذه فاقدة للشرعية وليست وفق آلية قانونية صحيحة.

بل من خصائص عالم الدين المقدس ابتعاده واستقلاله عن السلطة، وخوفه من الله تعالى وحده، إضافة إلى التقوى الحقيقية والتي عهدها الأهالي فيه سنين وعرف بتاريخه النظيف النزيه المستقيم، ودرجة كبيرة من الوعي الديني والاجتماعي والسياسي، وبتعقيدات الساحة أو المنطقة والدولة والمجتمع الذي يعيش فيه . ولقد علمنا التاريخ أنّ رجال الدين المرتبطين بالسلطة يكونون دوما تحت أمرتها.

المادة الثانية: (يختص المجلس الأعلى بالشئون الإسلامية في البلاد، ويضع البرامج ويُعد الدراسات لتطوير الأنشطة الإسلامية بما يتفق وروح العصر مع الحفاظ على التراث الإسلامي العريق، كما يعمل

---

(1) دستور دولة البحرين 1973 المادة 18.

على وحدة الصف بين المسلمين والمحافظة على القيم والتقاليد الإسلامية السمحة وترسيخها وتنقية الفكر الإسلامي من الشوائب التي تنال منه).

ولك أن تلاحظ افتقاد معشس منذ إنشائه وحتى الساعة لأية برامج أو دراسات، وعكس الحفاظ على التراث الإسلامي هو المعمول به، المقابر الأثرية في البحرين والتي تعود إلى مئات السنين وبها مقابر أولياء وعلماء تدفن ويسرقها المتنفذون، الكتب الخطية والمخطوطات وأكثرها شيعية لكونهم أهل الجزيرة والغالبية فيها تهمل وتمزق، أطلال المساجد وآثارها مهمولة، أعداد كبيرة من علماء الدين مهجّرة وقبعت في السجون سنوات عديدة، أما القيم والتقاليد الإسلامية السمحة وترسيخها فلا وجود لها وعوضها فنادق العهر وبيوت الدعارة التي يملكها أفراد من آل خليفة أو مرتبطون بهم كالمعذب والجلاد فليفل، هذا الجلاد وأمثاله من أصحاب السوابق والانتهاكات أنما أشأوا إمبراطورياتهم المالية على جماجم المستضعفين، وتركهم دون محاسبة أو التستر عليهم مبررا للشعب للانتقام منهم على طريقته.

وما هي الشوائب التي يراد تنقيتها من الفكر الإسلامي ؟ وأي فكر إسلامي يتحدثون ويعنون ؟ ومن الذي يحدد الشوائب ومن ينقيها ؟ وهل توجد آلية محددة تضمن لنا صحة ما سيحدده المجلس ؟ وإذا قيل أنّ أكبر شائبة في الفكر الإسلامي في هذا العصر هي الفكر التكفيري المتطرف والظلامي المدعوم من قبل النظام والذي يمثل جاهلية ورجعية ليس لها مثيل، في أن تدّعي أطراف صغيرة وقليلة مدعومة من النظام أنها على الحق وباقي الأمة كلها كافرة ومشركة، وكانت ولا زالت محبوبة ومرغوبة لدى السلطة ومدعومة من الجارة الكبرى السعودية بالمال والدراسة والكتاب والمؤسسات، هذا الدعم والترويج مع فقدان الاستراتيجية والتخطيط قد انقلب على السعودية حينها أدركت متأخرة أنها على عتبة الطامة الكبرى التي لن تبقي ولن تذر، إذا قيل ذلك فهل النظام سيقوم بواجبه ضد هذه الشائبة الكبرى.

المادة الثالثة :إنّ للمجلس في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم

بالآتي : (أولاً: العمل على التقريب بين المذاهب الإسلامية والابتعاد عن كل ما يشق صفوف المسلمين ووحدتهم).

ومن هنا بدأت الأكاذيب تتوالى فأين هو التقريب بين المذاهب الإسلامية في حكم آل خليفة ؟ ليس هو في المناهج الدراسية التي يدّرس فيها التربية الدينية السنية فقط في بلد غالبية أفراده شيعة، وليست هي في التوظيف الطائفي والتدريب الطائفي والتجنيس الطائفي ولا في غيرها، ولا في تفضيل المرتزقة الأجانب على المواطنين، وليس في الدوائر الانتخابية الطائفية التي وزعت بطريقة عنصرية طائفية تمثل إدانة واضحة وصريحة للنظام وتثبت عنصريته والتي جعلت 50000 مواطنا شيعيا أو أكثر ينتخبون عضوا في الواجهة البرلمانية المزيفة بينما ينتخب عشرهم أكثر من عضو في مناطق السنة.

أعمال عنف ضد المؤسسات الشيعية:

لا تعد ولا تحصى الانتهاكات والجرائم التي قام بها نظام آل خليفة في البحرين ضد الشيعة كأفراد ومؤسسات في حقبة الثمانينات والتسعينات، ولكنها في الحقيقة لم تتوقف حتى مع رفع شعار الإصلاح كذبا وزورا، وهي بدأت من أول يوم نزل فيه آل خليفة للجزيرة وتم اغتصاب الأرض وستنتهي بانتهاء حكم آل خليفة، فالحكم الطائفي الظالم يستمر في انتهاك الحقوق الدينية للغالبية الشيعية من جهة ومن جهة أخرى يغض النظر عن انتهاكات العصابات المتطرفة والرجعية للتطاول على مساجد الشيعة وهم الغالبية الساحقة ففي مدينة زايد خرجت أخبار عن ممانعة الوهابيين لإقامة مسجد شيعي في المنطقة، وتستمر المضايقات للشيعة في منطقة البحير بالرفاع، ومنطقة الرفاع محرمة السكنى على الشيعة إلا أفراد قلائل سكنوا فيها بعد منتصف القرن الماضي دون الانتباه إليهم ابتداءً، وقامت مجموعة بمهاجمة وتحطيم محتويات مسجد شيعي حديث البناء في منطقة سماهيج الجديدة، نعم هذه الحوادث التي لا يتم تعقب مرتكبيها من قبل السلطات حدثت في البحرين وليس في باكستان أو أفغانستان.

والمراقب للأوضاع يلحظ نشاطا طائفيا ممتلئا بالأحقاد فشخص يفترض أن يكون محورا وطنيا ووجها برلمانيا وإذا به ناعقا طائفيا ووظيفته ليس خدمة

المواطنين بل النهيق ضدهم، وصحفي عوض أن يحمل هموم المواطنين يصبح معولا لهدم الوطن وتمزيق لحمتهم، واسطوانات ليزرية تتهجم على الشيعة، وتدمير وهدم مساجد شيعية[1]، ومنع مساجد أخرى[2]، كالذي تجد صورته في الملحق في مدينة حمد[3]، ومنع بناء جامع الحاج حسن العالي، وتوزيع ملصقات ويافطات تستهدف رموز وطنية وعلمائية في أنحاء متفرقة من البلاد، والتعدي على ترب حسينية في جامعة البحرين، وتوزيع المطبوعات التي تتهجم على الشيعة ومواقع الكترونية تكفيرية خبيثة، ومحاولة منع إقامة الشعائر الحسينية كالعزاء والخطب الثقافية التربوية و... و.. والمخطط يمضي في هذا النفق المظلم.

ومن ضمن التجاوزات التي تقوم بها الدولة بخطها الرسمي تجيير المساجد في الأماكن العامة طائفيا وتسجيلها بطريقة طائفية إداريا وجعلها في الأوقاف السنية أحدها في السوق المركزي مثلا وآخر في السيف وليس من أبناء السنة في السوق المركزي أو السيف إلا القليل إذ الغالبية الساحقة بل المطلقة من العاملين في السوق هم من الشيعة وتحيط بالسوق قرى شيعية . أو تقوم السلطة الطائفية ببناء مساجد لأبناء السنة في المناطق الشيعية كنوع من الاستفزاز ومحاولة للقهر والإقحام الطائفي أحدها في باربار وآخر في سترة وجامع كبير في سار على الشارع الرئيسي للقرية، وآخر بين قريتي (سار) وقرية (القرية) ويسمى جامع البستكي[4]، وعلى شارع البديع في منطقة مقابة–الشاخورة[1] مسجد آخر، وفي

---

(1) ملحق 5: بيان المجلس الإسلامي العلمائي بشأن هدم المسجدين من مساجد المسلمين .
ملحق 6: بيان جمعية التوعية بشأن هدم مسجدين من مساجد الشيعة .
ملحق 7: بيان سماحة الشيخ حسين النجاتي حفظه الله تعالى بشأن هدم مسجدين .

(2) ملحق 8: ورقة استدعاء (إحضارية) لرجل الدين الشيخ النشابة حفظه الله تعالى لمنع إقامة مسجد.

(3) ملحق 9: صورة لمسجد ممنوع البناء في مدينة حمد.

(4) ملحق 10: صورة لجامع البستكي .

قرية توبلي يتم إنشاء مسجد يسمى (جامع شيخة خليل كانو)[2] ، وفي قرية الخارجية أحدى مناطق سترة الشيعية الخالصة مسجد سمي (مسجد المغيرة بن شعبة)[3] ، وبني مسجد (يتيم) في عمق قرية باربار الشيعية الخالصة، ومسجدا على مدخل الدير وفي منطقة سند ومسجد جنوب شرق عذاري وآخر على الشارع العام في مدخل النويدرات، ومسجد آخر في منطقة كرباباد الذي أبدل اسمها بالسيف كنوع من تغيير الهوية ويقع في شمال " مجمع السيف " وهي منطقة يحوط

---

(1) ملحق 11: صورة للمسجد في منطقة مقابة- الشاخورة .

(2) ملحق 12: صورة لجامع شيخة خليل كانو.

(3) ملحق 13: صورة لمسجد المغيرة بن شعبة الواقع في سترة (الخارجية).

ورد في المصادر السنية حول المغيرة بن شعبة: كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لشهاب الدين العسقلاني: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معقب بن مالك ..... بن قيس الثقفي وقال الشعبي كان من دهاة العرب وكذا ذكره الزهري وقال قبيصة بن جابر صحبت المغيرة فلو أن مدينة لها ثمانية أبواب لا يخرج من باب منها إلا بالمكر لخرج المغيرة من أبوابها كلها .... وقال البغوي حدثني حمزة بن مالك الأسلمي حدثني عمي شيبان بن حمزة عن دويد عن المطلب بن حنطب قال: قال المغيرة أنا أول من رشا في الإسلام جئت إلى يرفأ حاجب عمر وكنت أجالسه فقلت له خذ هذه العمامة فالبسها فإن عندي أختها فكان يأنس بي ويأذن لي أن أجلس من داخل الباب فكنت آتي فأجلس في القائلة فيمر المار فيقول إن للمغيرة عند عمر منزلة إنه ليدخل عليه في ساعة لا يدخل فيها أحد وذكر البغوي من طريق زيد بن أسلم أن المغيرة استأذن على عمر فقال أبو عيسى قال من أبو عيسى قال المغيرة بن شعبة قال فهل لعيسى من أب فشهد له بعض الصحابة أن النبي صلى الله عليه[وآله] وسلم كان يكنيه بها فقال إن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم غفر له وإنا لا ندري ما يفعل بنا وكناه أبا عبد الله وأخرج البغوي من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال استعمل عمر المغيرة على البحرين فكرهوه وشكوا منه فعزله... .

وقدم المغيرة خدمات جليلة لمعاوية منها عملية استلحاق زياد ابن أبيه بمعاوية (مروج الذهب ج3 ص7، دار الأندلس). وذكر أصحاب الموسوعات التاريخية كالطبري (ج2 ص493 دار الكتب العلمية، بيروت1988) وابن الأثير وابن الحديد وغيرهم اتهامه بالفاحشة في خلافة عمر سنة 17 هـ .

بها السكان الشيعة، في المقابل لا يسمح للشيعة ببناء مسجدا واحدا في الأحياء السكنية ذات الغالبية السنية كالحد أو الزلاق ؟ غير مسموح، بل وغير مسموح لهم بالسكنى في بعض المناطق السنية كمنطقة الرفاع، وتجد المساجد السنية مجملة وبطراز حديث وإن كان روادها قليلون فهي مدعومة من الدولة وراعوها يغترفون من ميزانية الدولة بينما تجد المساجد الشيعية بسيطة البناء والعمران وإن كانت معمرة بالعابدين الذين يعانون أيضا من البطالة وحرب الأرزاق الذي يفرضها النظام الجائر عليهم.

أما المناطق المختلطة بين السنة والشيعة كمدينة عيسى أو حمد فإن الدوائر الطائفية تسمح ببناء وإنشاء 22 إلى 30 مسجدا لأبناء السنة في مدينة عيسى في مقابل 3 مساجد للشيعة فقط، والأمر أسوأ في مدينة حمد، والحقيقة أنّ هذا الوضع ليس لصالح الحكم أبدا على المستوى البعيد عكس ما يمكن توهمه.

دائرة الأوقاف الجعفرية تقول أن السلطة في البحرين لا تسمح بإقامة أي مسجد شيعي أو حسينية تطل على شارع عام، وتقوم بتعطيل أي مشروع بهذه الصفة، كما أن هذه الدوائر السلطوية الخبيثة تحاول تصغير مساحة المسجد وتحويله من جامع إلى مسجد كما قيل في مسجد الإمام الصادق (ع) في الدراز.

عمل مدروس متعدد الجهات يمارسه النظام الطائفي فالمضايقات ضد المؤسسة الدينية الشيعية ومحاصرتها في مساجدها وأماكن عبادتها وممارستها ومحاولة نسفها يتزامن مع حملات واسعة من التجنيس لتغيير التركيبة السكانية على حسابها والبلد من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم، ومحاولة لغزو مناطقها الجغرافية فلا تعد حكرا على طائفة الشيعة، تمنع السلطات الشيعة من السكن في منطقة الرفاع وتدفع بالسنة للسكن في المناطق الشيعية الخالصة كـ "عراد" و" العكر" و"جزيرة النبيه صالح" وغيرهم، وتصادر بشكل أو بأخر القرى والبساتين المملوكة للشيعة والسواحل المطلة على القرى الشيعية فقط، بل قامت بالتودد للمستثمرين الأجانب ليشتروا ما تبقى من أملاك المستضعفين حتى لا يبقى لهم مال ولا عقار ولا ساحل ولا ماء، ويقوم النظام القمعي بتوزيع أراضي لم تطأها أقدام آل خليفة ولا يعرفون مناطقها على أفرادهم ليبيعوها بأغلى الأثمان على المستضعفين والأرباح للنظام وأذنابه، وتوزع المناصب على أفراد آل خليفة

ومنافقيهم ويحرم أبناء الشيعة من العمل ويختنقون بالبطالة، وعندما يصرح أحد المواطنين بأن يوم الجيش والاحتفال به لم يظهر أي رجل شيعي به يتهم بالطائفية! فهل تبنى الأوطان بالإقصاء والأحقاد ؟ أم إنّ هذه المخططات الخبيثة الذي يقوم بها النظام العنصري في البحرين هي ضد السنة والشيعة معا لو كانوا يبصرون.

وأغرب الكذب ما نطق به عبد الله بن خالد آل خليفة ومنصبه الرسمي (نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية) خلال افتتاحه مسجد مدينة عيسي الجنوبي حيث قال أنّ الوزارة منصفة في صرف ميزانياتها في بناء المساجد بالتساوي، إذا رجعنا إلى ملفات الشؤون الإسلامية سترى الفارق الكبير ويحتاج ذكر ذلك إلى باب خاص حول التمييز في البلد، وعلى مستويين الأول تخصيص الأراضي للمساجد وطريقة توزيعها والثاني التمييز في دعم المساجد وعدمه، وكمثال نشر في الصحافة المحلية ذكر أنّ مدينة حمد والذي يتواجد بها أبناء الشيعة بنسبة تفوق أبناء السنة تحوي على 24 مسجدا للسنة في الشوارع الرئيسية و4 مساجد للشيعة فقط في الأزقة الصغيرة، إضافة إلى أرض أخرى لم تخصص إلى أي المذهبين حتى نشر الموضوع بالصحيفة، 4 إلى 24 يعني السدس أي 16.67%، إذا صدقت أرقام الصحيفة تماما في الرقم 24 ولم يكن أكبر، ولا يعني ذلك لدى الدولة أبدا أنه مؤشر للتمييز أو عنصر رجحان لإعطاء الأرض غير المخصصة للشيعة، ولا تذكر الصحيفة أنّ هذا التقسيم ظالم ومتعمد من قبل النظام وتعصب ومحاولة أيضا لإشغال الأهالي ببعضهم البعض وإشعال نار الفتنة ليسعد رأس الفتنة خليفة بن سلمان وأذنابه، ولم تذكر كذلك أن المشروعات الدينية وغيرها من مدارس ومرافق يتبرع بها الخليجيون الرسميون لا تصل إلى مواقعها ومواضعها وأنما يتربص بها المتنفذون من آل خليفة وجلاوزتهم، هؤلاء القراصنة الذين لا تشبع بطونهم من الحرام، وفي هذه المدينة وكذلك مدينة عيسى ليس أبناء الطائفة السنية بحاجة إلى هذا العدد من المساجد حقيقة والتي أصبحت تزاحم بعضها البعض وتتلاصق بل في كثرتها تفرق وتشتت الجماعة الواحدة ولكن الهدف من ذلك إبراز الصبغة الطائفية على المدينة، في مدينة عيسى يقع مسجد في السوق الشعبي بينه وبين المسجد الآخر مسافة 20 مترا فقط وعلى بعد 500 مترا مسجد ثالث وهي حديثة البناء وكلها لأبناء السنة ولا أظن أنها لمذاهب سنية

مختلفة فقهيا كالحنابلة والشوافع مثلا أو سياسيا كالإخوان المسلمين أو السلفيين، كان على إدارة الأوقاف السنية منع حصول ذلك حفاظا على الوحدة داخل الطائفة الواحدة ولكن الطائفية ضد الشيعة تعمي القلوب والأبصار، حتى أشيع أن المسجد الثاني منشق عن المسجد الأول، لله الأمر من قبل ومن بعد.

ثانياً: النظر في سيرة ومؤهلات الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المساجد والمآتم المرشحين والمعينين من إدارتي الأوقاف.

إنّ إدارتي الأوقاف غير منتخبتين من الشعب وغير مرضي عنهما، وتقع الأزمات في الجعفرية منهما لأنها تتحمل العبء الأكبر بسبب حجم أوقافها، لكنها للأسف الشديد لم تقع في أيدي أمينة، بل أيد متهمة بسوء التصرفات، هذا ما نستطيع قوله هنا وليس هنا محل التوسع في الموضوع حتى لا نخرج عن الموضوع الأصل حول استقلالية المؤسسة الدينية والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فمادامت الإدارة غير شعبية ولا تنال رضا الشعب ولا علماء الشعب وهي فاسدة فلا ينبغي أن تقحم في أئمة الأمة وإمامتها، ولكن يفترض استقلال هاتين الدائرتين سواء الجعفرية أو السنية عن المؤسسة الرسمية والدولة استقلالاً تاما، لأنّ تبعيتها للحكم تجعلها عرضة للتجاوزات والتعديات والمخالفات الشرعية والقانونية المحرمة وأراضيها وعقاراتها في خطر، وخاصة بعد أن أبعد العلماء عنها وجئ بغير النزهاء فيها، فيجب تصحيح وضعها وإرجاعها إلى عهدة العلماء كما كانت عليه من قبل في الإدارة والإشراف ورسم خطط الصرف بحسب ما تمليه عليهم الوظيفة الشرعية[1] ، وتكون لهم كلمة الفصل في مجمل القضايا التي تخص الأوقاف[2] ، ويتم اختيار أصحاب الكفاءات والقدرات للإدارة التنفيذية مع ضرورة توافر شرط الأمانة والنزاهة وفق ما تحدده الشريعة، وآلية يتم الاتفاق

---

(1) مقابلة جريدة الوسط مع سماحة الشيخ محمد سند حفظه الله تعالى، 14-8-2005 ميلادي.

(2) مقابلة جريدة الوسط مع سماحة السيد جواد الوداعي حفظه الله تعالى. بتاريخ 30-9-2005 ميلادي.

عليها في اختيار الأعضاء[1]. كما يجب أن تكون إدارة الأوقاف منتخبة وبيد العارفين بحلال الله وحرامه السالكين طريقه، والعجب هنا أنها كانت تدار عبر هيئة منتخبة لأكثر من عشر سنوات حتى العام 1937م عندما تدخل المستشار البريطاني بلجريف وأزاح الهيئة المنتخبة وشكل إدارة بالتعيين لتتعاقب بعدها الإدارات المعينة حتى يومنا هذا من دون أن تتعرض لأية رقابة شعبية[2] أو علمائية، العجب لا يتوقف هنا وعند معرفة أنّ حالنا قبل 70 سنة أفضل وأنّ أجدادنا كانوا ينتخبون ونحن في زمن التعيين، بل تزيدنا الأوقاف عجبا عندما نسمع بأنها تؤجر بعض أراضيها للجلاد والمعذب عادل فليفل وأمثاله المرتزقة بأثمان زهيدة وهي تعلم أنهم مجرمون وأنهم لن يذهبوا لعذاب الآخرة قبل يتذوقوه في الدنيا عاجلا أم آجلا.

ورغم كل الذي قيل عنها فإننا سنتجاوزه هنا فليس هذا موضعه ولكني سأذكر موقفا شاهدته بنفسي ينم عن كيفية التعاطي مع المتدينين ورجال الدين في دائرة الأوقاف، فقد رأيت شيخا قد ابيضت لحيته إلا قليلا وهو لا زال في العقد الرابع أو الخامس من عمره، يريد التقدم لبيوت الإسكان وقلت في نفسي لا شك أن البيت يطلبه لأولاده لأنه وقت وصول نوبة البيوت إليه ربما يكون قد أسلم الروح إلى بارئها فالبيوت الجاهزة تعطى سريعا للمرتزقة الأجانب ويحرم منها أبناء الوطن، وكان حفظه الله تعالى راجعا من النفي القسري ولديه أبناء وربما يسكن في كوخ بسيط وقد اشترطت عليه وزارة الإسكان الإتيان بورقة راتب وأنه رجل دين ليتم تسجيل طلبه لتأتي النتيجة بعد خمسة عشر سنة من الانتظار، فجاء إلى دائرة الأوقاف يطلب منها أن تعطيه ورقة فقط بكونه رجل دين وربما هذه هي المرة الأولى الذي يدخل فيها الإدارة، لا أعلم، ولكنها امتنعت عن إعطائه فخرج منها منفعلا يجر ردائه ومتكلما بما لا يطيق مسؤولوا الإدارة ولم يرجع إليها ثانيا كما علمت لاحقا، وقلت في نفسي دوائر البلد تمتنع على الشيخ المحترم والمنفي منها

---

(1)مقابلة جريدة الوسط مع سماحة السيد عبد الله الغريفي حفظه الله تعالى بتاريخ 23 – 11 – 2004 ميلادي.

(2) صحيفة الوسط، تاريخ 11 – 5 – 2003 ميلادي.

بعد أن قدم كل ما أمكنه تقديمه لها جهادا وفكرا بعد دراسة العلوم الدينية والدعوة، وتعطي المرتزقة الأجانب البيوت والمستوطنات والوظائف قبحها الله من بلد وقبح حكامها، أتعز الدائرة عليه بتوقيع من حقه أن يحصل عليه ثم تدور بيد غيره ليمضيها، إذا كانت الإدارة تتصرف سوءً بمثل هذه الصغائر فهي في الكبائر أسوء . الإدارة تتحمل عبء كبير ومسؤولية عظيمة ولكنها أسفا تحالفت مع النظام لقمع الشيعة فالتهاون مع الأوقاف والفساد الإداري المستشري فيها وسعي مسؤوليها للمكاسب الشخصية على مصالح الموقوف عليهم وعموم الشيعة أدى إلى زيادة الظلم ضد هذه الفئة . لكن أكثر ما يهمنا هنا أنّ إدارة الأوقاف الجعفرية يجب أن تكون مستقلة تماما وهي ليست كذلك.

الإشكال الأوسع هنا أنّ أئمة الجمعة والجماعة تعينهم دائرة الأوقاف التي لا تخرج عن سيطرة الحكم وهو الذي يعين المجلس الأعلى، والنهاية والنتيجة ستكون كالتالي: من ترضى عنه السلطات أي الخانع الخاشع الخاضع الراكع للحاكم سيعين إماما وقائدا ومن لا ترضى عنه السلطات بل يبحث عن رضا الله تعالى عنه سيكون محل عداء وإقصاء، وكما قال أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: (فإذا ولي الله أعظم أحداثهم أبغضوه وأقصوه وحرموه، وإذا ظالم ساعدهم على ظلمهم أحبوه وأدنوه وبروه فقد أصروا على الظلم، وأجمعوا على الخلاف . وقديما ما صدوا عن الحق، وتعاونوا على الإثم وكانوا ظالمين)[1]، وهذا الذي يطبق في كل دوائر الدولة ومكاتبها.

---

(1) كتاب صفين لنصر بن مزاحم المنقري ص 104، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج3ص182.

هذا التعبير جاء في كتاب كتبه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلى عامله مخنف بن سليم، والكتاب كاملا هو هذا :

سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو . أما بعد فإن جهاد من صدف عن الحق رغبة عنه، وهب في نعاس العمي والضلال اختيارا له فريضة على العارفين . إن الله يرضى عمن أرضاه، ويسخط على من عصاه . وإنا قد هممنا بالمسير إلى هؤلاء القوم الذين عملوا في عباد الله بغير ما أنزل الله، واستأثروا بالفئ، وعطلوا الحدود، وأماتوا الحق، وأظهروا في الأرض الفساد، واتخذوا الفاسقين وليجة من دون المؤمنين، فإذا ولي الله أعظم أحداثهم أبغضوه

ولماذا تحشر دائرة الأوقاف في سيرة ومؤهلات الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المساجد والمآتم المرشحين والمعينين حسب تعبير المرسوم وهي منحصرة وظيفتها في إدارة الأوقاف وتنميتها وليست بالجهة المؤهلة التي تستطيع أن ترشح أو تبدي الرأي في الأئمة والخطباء وغيرهم إذ أنّ هذه العلاقة خاصة بين الإمام والمأموم الذي له مطلق الحرية في الصلاة وراء من يراه مناسبا لإمامة المؤمنين في صلاتهم أو من يكون واعظا أو مرشدا، فهذا أمر متروك تشخيص الأهلية فيه إلى المأمومين أنفسهم إذ يصلون خلف من يثقون فيه، وهذا الأمر لا يكون تابعا للتعيينات، ففي الفكر والثقافة الشيعية يجب أن يثق المأمومون في الإمام لكي يصلون خلفه، وكذلك بين الخطيب والمأتم الذي يكلفه طبقا للاتفاق الذي يتم بينهما فالخطباء وسيرتهم ومؤهلاتهم إنما تكون على أساس تشخيص من يريدون أن يلتحموا مع هذا الخطيب ويحضروا مجالس وعظه وإرشاده ولا شأن لإدارة الأوقاف بذلك، وكذا الحال لخطباء المآتم الحسينية وغيرهم[1]. ثم أنّ دائرة الأوقاف فاسدة وسيترشح فسادها على من ترشحه للمجلس. وأحد مصاديق تقصير الأوقاف عن واجباتها وظلم الحكم للطائفة الشيعية والتمييز ضدها يتضح في ممانعة تسجيل عدد كبير من الأوقاف الجعفرية، وهذه مسألة جوهرية إذ تبيّن سرقة النظام في وضح النهار، يقول سماحة السيد الوداعي وهو أحد كبار علماء البحرين أنّ هذه الأوقاف حق موروث لا يمكن التنازل عنه، وإن لم يكن مسجلا في السجلات الرسمية، مؤكدا أن هذه الأراضي تعارف عليها كل من يعرفها أنها أراض وقفية ولابد من الإسراع في تسجيلها، ونقل السيد

وأقصوه وحرموه، وإذا ظالم ساعدهم على ظلمهم أحبوه وأدنوه وبروه فقد أصروا على الظلـــم، وأجمعوا على الخلاف . وقديما ما صدوا عن الحق، وتعاونوا على الإثم وكانوا ظالمين . فـــإذا أتيت بكتابي هذا فاستخلف علي عملك أوثق أصحابك في نفسك، وأقبل إلينا لعلك تلقى هذا العدو المحل فتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتجامع الحق وتباين الباطل ؛ فإنه لا غناء بنـــا ولا بك عن أجر الجهاد . وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(1) للمزيد مراجعة بيان سماحة السيد جواد الوداعي وسماحة السيد علوي الغريفي حفظهما الله، ملحق 14 ، ومقابلة مع سماحة الشيخ حسين نجاتي حفظه الله حول " معشس "، جريدة الوسط، تاريخ 2003/11/21 .

الوداعي عن رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية السابق أحمد منصور العالي تصريحه بأن عدد الأراضي الوقفية غير المسجلة يفوق الـ 800 أرض، ووجه السيد الوداعي إدارة الأوقاف الجعفرية إلى التحرك لحصر الأراضي والمطالبة بتسجيلها في الحال، من خلال الاستعانة بكبار السن الذين يشهدون بوقفية تلك الأراضي. وانتقد الوداعي تأجير أراضي الأوقاف بمبالغ زهيدة، وقال هذه الصيغة من التعامل مع الأوقاف غير مقبولة ومرفوضة جملة وتفصيلا، ويمكن لنا تسمية ذلك بالتلاعب، وخصوصا أن كثيرا من الأراضي استأجرها مستثمرون وأقاموا عليها مشروعات كبيرة.

وهذه الفقرة ــ الثانية من المرسوم ــ تعطي الحكم الظالم حق النظر في سيرة الأئمة وهو وإن كان متعارف على مستوى أتباع المذاهب السنية ولكنه مرفوض رفضا باتا في الفكر والنهج الشيعي وقد درج عليه الشيعة في كل مكان منذ القدم ويمثل إجماع لدى الطائفة الشيعية وهو يستند على أسس وقيم دينية.

لا يقال أبدا وخطأ أنّ هذا البند من المادة وضع بسبب فساد بعض الأئمة خلقيا عند مذهب الحاكم السني الذي لا يدقق في إمامه ويجّوز الصلاة مع البر والفاجر لأن القانون إنما يؤخذ بعمومه وتطبيقاته شاملة، ولا من سلطة تطبيقية أو قضائية مستقلة في البلد تحكم بالحق والسلطات كلها يراد لها أن تكون بيد رجل، يسبح الناس بحمده دون أن يسمى مستبد أو دكتاتور.

وبهذا البند ستكون مسؤولية اختيار العلماء في هذا المجلس من صلاحيات الدولة، وهي من تختار أعضاء هذا المجلس ومن صلاحياتها أن تختار أئمة المساجد والخطباء والقائمين على الفعاليات الدينية، فلها التصرف المطلق في أي قضية دينية بتعيين من تشاء وعزل من تشاء . وعليه فالنتيجة تتبع أخس المقدمات وأنّ الموقف السياسي لعالم الدين سوف يكون المعيار الأول لاختياره في هذا المجلس ولاختياره في أي مأتم وأي مسجد وموكب وحوزة، أي أن عالم الدين سينظر له من حيث علاقته بالدولة ومن حيث موقفه السياسي أولا ومدى خضوعه ثانيا والنهاية انفجار الكارثة المأسوية على الدين . والكارثة في هذا البلد حاصلة لا محالة فالنظام الذي يتصرف مع شعبه كمزرعة دواجن، ثم يحاول أن يستبدلهم بقطعان من المرتزقة والمستوطنين الأجانب، ويفتح دكاكينه للدعارة والفجور، وينشر الفساد بأشكاله المتعددة تعمدا، ويمارس حكما عنصريا طائفيا، ويمتهن

الغدر والخيانة، ويمارس الكذب والدجل، ويخطط ليجعل السياحة الهابطة رأس ماله واقتصاده، و....، ليس له استمرارية حضارية وليس له مكان في الدول العصرية، وهو ساقط عاجلا أم آجلا فليس له مقومات البقاء . الحكم والحاكمون يقودان البلد في نفق أسود يسيرون في ظلمة حالكة والكل يعلم أنهم في منطقة من النفق سيفنيهم العذاب وتحل الكارثة لكنهم يجهلون أي نقطة تماما.

ثالثا: إعداد البحوث والدراسات الإسلامية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصة بذلك، والعمل على نشر الدعوة الإسلامية بكافة السبل، وإبداء الملاحظات والاقتراحات حول ما يُبث بالإذاعة والتلفزيون من برامج دينية.

هذا البند ليس بحاجة إلى مجلس، بل تتكفله الأقلام والجمعيات الأهلية بل وحتى الصحافة لو كانت سلطة رابعة فعلا، ودوائر الدولة الأخرى، إنّ بعض البنود وضعت للتغطية وأريد بها أن تكون واجهة مزيفة للأهداف الحقيقية للمجلس، مثلما صار المجلس المعين أكثر من نصفه واجهة مزيفة للبرلمان.

رابعا: إصدار المؤلفات الإسلامية وتبني طباعتها، وتحقيق أمهات الكتب والمؤلفات الإسلامية).

يمنع الكتاب الشيعي في البحرين وغالبية أبناءها شيعة ويسمح للكتب الذي تهاجم الشيعة وتكفرهم! وتفحص كتب المعارض منعا من وصول الكتاب الشيعي[1] ، ولكن مدير إدارة المطبوعات والنشر يصادرها لأنها " تتعارض مع الدين الإسلامي"[2] ، فليس من حق الشيعة أن يكتبوا كتابا عن عقائدهم وفكرهم ومنهجهم أو يدافعوا فيه عن أنفسهم ويصدون الهجمات بوجه من يكفرهم، وفي

---

(1) كمثال معرض الكتب، البحرين، سنة 2004 ميلادي .

(2) جريدة الوسط، عدد الجمعة 2004/3/19 ميلادي، مدير إدارة المطبوعات والنشر جمال داوود .

المعرض نفسه كتبا أخرى تهاجم الشيعة وتكفرهم وتكيل الشتائم ضدهم لكنها في نظر المسؤول البحريني إسلامية يحتضنها المعرض، ونقل أنّ مصاحف قرآنية مزقت في نفس المعرض لأنها فقط مطبوعة في إيران[1]! وفي البلد الصغير توزع نشرات فتنة وتهجم على الشيعة على المدارس والمستشفيات والوزارات الحكومية والمساجد، وكتب تكفيرية مجانية ضد الشيعة دون أن يعترضها معترض والهدف التأكيد على حاكمية مذهب الحكام.

وكمثال للقمع الثقافي الذي يقوم به النظام منعت في معرض الأيام الثقافي الذي أقيم شهر نوفمبر 2003 ميلادي كتب الشيعة وخاصة الكتب التي تتحدث عن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام، فقد قامت إدارة رقابة المطبوعات بوزارة الإعلام بمنع عرض وبيع معظم الكتب التي تحمل اسم السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والتي تشمل على بعض التفاصيل من قصة حياتها وخصوصا بعد وفاة أبيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في معرض الأيام الثقافي، وهذه قائمة ببعض الكتب التي تم منعها بسبب حمل عنوانها لبنت رسول الله (ص):

- اعلموا إني فاطمة للشيخ عبد الحميد المهاجر.
- فاطمة هي فاطمة للدكتور علي شريعتي.
- فاطمة من المهد إلى اللحد للسيد محمد كاظم القزويني.
- فاطمة بنت محمد قدوة النساء العالمين للسيد علي عاشور.
- فدك وفاطمة قصة جهاد الزهراء للسيد عباس الموسوي.
- كلمة الزهراء للسيد ساجد مكي.
- في محراب فاطمة الزهراء (ع) للشيخ حسين كوراني.
- مقتل السيدة فاطمة الزهراء لعبد الرضا معاش.
- من فقه الزهراء للسيد محمد الشيرازي.
- الأسرار الفاطمية.

---

(1) خطبة الجمعة لسماحة الشيخ حسين النجاتي حفظه الله تعالى، يوم 19 – 3 – 2004 ميلادي.

- من نور فاطمة الثبات.
- فاطمة الزهراء (ع) من الميلاد وحتى الاستشهاد للسيد عبد الله عبد العزيز الهاشمي.

ومنعت كثيرا من الكتب الأخرى التي تتناول التشيّع أو تلك التي تهتم بالخلافة مثل :

- كتاب سيروا في الأرض وانظروا للتيجاني السماوي.
- وكتاب كشف الهموم في الأدعية والختوم للسيد حسن صادق آل السطحة.
- التحدي الممنوع للسيد محمد حسين فضل الله.

لا يستحي النظام من أصحاب المكتبات العربية الذين يؤكدون أنّ المنع يتم بمجرد قراءتهم لعنوان الكتاب دون معرفة المواضيع الموجودة فيه، والذين أعلنوا استيائهم وطعنهم بقرارات المنع التعسفية والتي هي مخالفة في حق التعبير عن الرأي، وصدق صاحب عرض لبناني حين قال أنّ هذا مؤشرا سلبيا تجاه حرية العقيدة والمذهب وانه نوع من الوصاية من الطبيعي أن تنتج عنها آثار سلبية، وأعرب أيضاً عن أسفه لاتخاذ إدارة الرقابة بالوزارة هذا الإجراء، آملا ألا تكون محاولة لإرضاء التيارات السلفية أو الرضوخ لرغباتها وتوجهاتها.

والمنع لا يستند على معايير وأسس علمية تبني عليها الإدارة قرارها، قال أحد المشاركين في المعرض أنه طلب قائمة تضم أسماء الكتب الممنوع تداولها وأسماء المؤلفين وسبب منع التداول ؟ إلا أنه لم يحصل على الإجابة، وهذه نكسة إنسانية تمثل إدانة للإدارة الرسمية في البحرين، يمكن القول بكل تأكيد أنّ وجود هذه الكمية الكبيرة من الكتب الممنوعة يعني ضمناً توجيه المجتمع ثقافياً نحو وجهة ثقافية معينة مما لا يخدم حركته نحو التطور، ويؤكد كذب السلطات في إدعاء التعددية الثقافية فضلا عن السياسية . والميثاق الذي يتم التبجح به ليلا نهارا صار في المزابل ولا قيمة لكلام دوّن فيه يقول: (المواطنون متساوون أمام القانـــون في الحقـــوق والواجبـــات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو

الدين أو العقيدة، وذلك ما أكده الأمير)[1] و(لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي، وبمقتضى هذا المبدأ فإن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون)[2] ، هكذا يتم الاستخفاف بهذا الشعب.

خامساً: (إبتعاث ومتابعة الدارسين للعلوم الشرعية في الداخل والخارج وتوجيههم والعمل على توفير الأعمال المناسبة لهم بعد التخرج).

طلبة العلوم الدينية والشرعية يتبعون الحوزات العلمية التابعة للمرجعية الدينية التي هي وريثة الأنبياء وراعية الدين والشريعة، المدارس العلمية والحوزات في داخل البلد وخارجها تدار تماما من قبل العلماء ولها رؤوس أموال يتم تأمينها من جهة الحقوق الشرعية والأخماس، ومساعدات أهل الخير من المؤمنين، وهذا طريق وطريقة استقلالها ماديا وفتوائيا، أما إذا أريد للمدارس الدينية التبعية للنظام كما هو المراد هنا حيث يتبع المجلس وزارة العدل والشئون الإسلامية ويرتبط مباشرة بها وهي وزارة حكومية فهذا يعني فقدان الاستقلالية وترشح فساد النظام على المؤسسة الدينية . وهذه الفقرة تبيِّن الإرادة الحقيقية لأصحاب القرار في السيطرة على المؤسسة الدينية عبر رجالها، فإذا كانت العصا تكسرت دون أن تعطي نتائج يرتضيها النظام مع كل العنف والقمع الذي مورس على رجال الدين والمتدينين فإن الأمل في مثل هذا الزمن وصل إلى الجزرة وطعمة المال التي تستهوي ضعاف النفوس، إنّ الشعب يدرك جيدا أنّ جيلا من العلماء قد ضحّوا لأجلهم منذ أكثر من قرنين وهم أحياء عند الله وفي قلوب المؤمنين وإلى جانب ذلك قضى بعضٌ من رجال الدين ممن ارتبطت مصالحهم بالنظام دون ذكر

---

(1) فصل 1، القسم 2: كفالة الحريات الشخصية والمساواة ، فقرة 1 مما سمي في حينه (ميثاق العمل الوطني).

(2) فصل 1، القسم 4: حرية التعبير والنشر مما سمي في حينه (ميثاق العمل الوطني).

وسرعان ما طواهم النسيان، هذه سنن حياتية . وهذه الفقرة الخامسة أكثر غباءً من غيرها إذا تصرح بمتابعة الدارسين للعلوم الشرعية وربما إحصاء أنفاسهم من جهة ومن جهة أخرى بتوجيه طلبة الدين الوجهة الرسمية والضغط عليهم بالوظيفة وحرب الأرزاق، بينما من الأسس الذي يرتكز عليها طلبة العلوم هي أنّ الرزق بيد الله، قال تعالى في كتابه الكريم (وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)[1].

سادساً: (دراسة ما يحال إليه عن طريق وزير العدل والشئون الإسلامية من القضايا المتعلقة بالشئون الإسلامية، وإبداء الرأي الشرعي فيها بما يعود بالفائدة على الإسلام والمسلمين).

هذه ملاحظة عامة على النظام في البلد فرغم إصداره للمراسيم وعمله للمجالس إلا أنه يبقى الحل والعقد بالأيدي الدكتاتورية وليست المجالس التي يعملها إلا دعاية وديكورا وليس له ثقة حتى بالخاضعين له الذين ليس لهم إلا إبداء الرأي والمشورة التي يمكن أن يضرب بها عرض الحائط متى ما أراد ومتى رأى فيها تعارضا لمصالحه الضيقة، وهو لا يطمح في رجال بل أشباه رجال يضعهم ويلعب بهم كالدمى، كما هو الحال مع المجلس المعين نصفه والذي يسمى رسميا بالبرلمان كذبا، ولا قيمة لدراسة لدى النظام إذا لم تتافقه في الصغيرة والكبيرة، كم من الدراسات العميقة كتبت ومن المواضيع المهمة طرحت في الشأن الإسلامي على المنابر والكتب والنشرات والدوريات والمنتديات الالكترونية وغيرها فهل أخذ بها وزير العدل أو من عينه أو احتكم إليها، أما الرأي الشرعي الذي سيأخذه النظام فهو المتوافق مع عقليته.

وهذا البند سيسبب كارثة على المستوى الديني والتديني للأمة إن طبق، وعلى الأمة الانتباه إلى ذلك فدين الله لا يتلاعب به، ينبغي توقف هذا البند وإن سالت

---

(1) سورة الطلاق، آية 1، 2 .

الدماء وقدمت التضحيات في سبيل ذلك، لأنّ معناه أن المجلس سيتصدى لإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليه من قضايا، وهو يضم في عضويته المعينون بحكم مناصبهم، وهم رئيسا محكمة الاستئناف العليا الشرعية السنية والجعفرية، ورئيسا مجلس إدارتي الأوقاف السنية والجعفرية، وغيرهم بقية الأعضاء، وهم ليسوا فقهاء وليسوا جميعهم جامعين للشرائط من علم وعدالة، بينما يجب أن يكون المتصدي للرأي الشرعي والموقف الشرعي فقيها مجتهدا، ويحرم الإفتاء على غير المجتهد مطلقاً[1]، فلا يمكن قبول تدخل رئيس الأوقاف الشرعية في إبداء الرأي الشرعي في الموضوعات لأنه ليس بفقيه، سواء كان رئيس دائرة الأوقاف السنية أو الشيعية، أو أن يكون لرئيس محكمة الاستئناف العليا مثلا رأي في الموضوع، إذ ليس بالضرورة أن يكون فقيها ! فإبداء الرأي الشرعي في الموضوعات هو من شئون الفقهاء وليس من شئون هذا المجلس، ومن كان جامعا للشرائط من علم وعدالة لا ينتمي إلى هذا المجلس بل من أراد السلامة لدينه وآخرته يبتعد عن آل خليفة الذين يسعون به إلى السعير.

وقد يندهش المراقب من التناقض الغريب في طريقة الاستبداد في البحرين، استبداد مطلق لا تحده السياسة ولا ينتهي بالشؤون الدينية فالسلطة تبيح الخمور والفجور وتشيع الفاحشة وأوكارها وبنوك الربا عنوان لها ولكنها تجيز لنفسها الإفتاء وإبداء الرأي الشرعي.

إنّ الإفتاء والاجتهاد في المسائل الشرعية تحتاج إلى دراسة معمقة ومراحل دراسية متعددة وإلى ما يقارب من العشرين علما مختلفا من علوم العربية كالنحو

---

(1) منهاج الصالحين، الجزء الأول (العبادات)، سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله، مسألة 21: (يحرم الإفتاء على غير المجتهد مطلقا، وأما من يفقد غير الاجتهاد من سائر الشرائط فيحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها. ويحرم القضاء على من ليس أهلا له، ولا يجوز الترافع إليه، ولا الشهادة عنده إذا لم ينحصر استنقاذ الحق المعلوم بذلك، وكذا المال المأخوذ بحكمه حرام إذا لم يكن شخصياً أو مشخصاً بطريق شرعي وإلا فهو حلال حتى فيما إذا لم ينحصر استنقاذه بالترافع إليه وان أثم في طريق الوصول إليه.

والصرف[1] والعلوم البلاغية[2] والعروض، وإلى دروس المنطق[3] ، والفلسفة[4] والعلوم الشرعية كالفقه[5] وأصول الفقه[6] ، والعقائد، والعلوم القرآنية كالتفسير والتجويد وعلم الحديث وعلم الرجال، ودروس الأخلاق، وغيرها ،... وفي المراحل الأخيرة يتفرغ الطالب للكتب الاستدلالية الأصولية والفقهية في بحوث الخارج . وتحتاج الدراسة الدينية للإيمان الحقيقي والصفاء القلبي والروحي الخاص والإخلاص للباري عز وجل وعلى رجال تتجسد فيهم القيم الأخلاقية العالية، ولا يقاس عالم الدين وطلبة العلوم الدينية بقصر الثوب وطول اللحية أو بلباس وهيئة علماء الدين.

المادة الرابعة : يشكل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية برئاسة وزير العدل والشئون الإسلامية وعضوية أربعة من العلماء في الشريعة الإسلامية يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الوزراء بناء على ترشيح من وزير العدل والشئون الإسلامية، كما يُعين

---

(1) تدرس في بعض المدارس الدينية كتب الأجرومية وشرحها وقطر الندى وبل الصدى وشرحه وألفية بن مالك مع شرحها ولها أكثر منها شرح كشرح ابن عقيل الهُذلي وشرح ابن الناظم (أي ابن مالك)، ومغني اللبيب أو مغني الأديب .

(2) (البلاغة والمعاني والبيان) تدرس في بعض المدارس الدينية كتب المطول وجواهر البلاغة والبلاغة الواضحة.

(3) تدرس في بعض المدارس الدينية كتب المنطق للمظفر والحاشية وتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية.

(4) كدروس بداية الحكمة ونهاية الحكمة، تجريد الاعتقاد، فلسفتنا.

(5) يدرس الفقه في مدارس العالم الإسلامي حسب اختلاف منهج ومذهب المدرسة والمنطقة فتدرس الرسائل العملية للفقهاء، والمختصر النافع في فقه الإمامية وشرايع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للشهيدين الأول والثاني، والمكاسب.

(6) تدرس كتب منها كتاب معالم الأصول، ودروس في علم الأصول بحلقاتها الثلاث، أصول الفقه، وكفاية الأصول، الرسائل (فرائد الأصول) للأنصاري.

أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم :

1- رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية).

2- رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية(الدائرة الجعفرية).

3- رئيس مجلس الأوقاف السنية.

4- رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية.

ورؤساء دائرتي الأوقاف الشيعية والسنية ليسا من أهل الخبرة في الشريعة الإسلامية الغراء وتعاقب على رئاسة الدائرتين رؤساء ليسوا ممن درسوا الشريعة ولا علاقة لهما بتعاليمها وليسوا من أهل الخبرة في الشؤون الإسلامية والدينية . والجهاز القضائي في البحرين غير مستقل ولا يتجاوز الجهاز التنفيذي، والجميع يعينهم رمز الطغيان في البحرين رئيس الوزراء، والنتيجة مؤسسة خاضعة للنظام الدكتاتوري، هذا الهراء والسخرية على الشعب يجب أن تتوقف عاجلا احتراما وكرامة للشعب.

المادة الخامسة: (مدة عضوية المجلس لغير الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم أربع سنوات قابلة للتجديد مدة أو مددا متماثلة، وإذا خلا أحد هؤلاء الأعضاء لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدته يُعين بدلاً منه عضو آخر، وتكون مدة عضوية العضو الجديد لنهاية مدة سلفه).

المادة السادسة: (يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ولا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو من ينوب عنه).

وهكذا يتحكم آل خليفة بالبشر ومتى يأتي الرئيس ينعقد المجلس ومتى يرفض الحضور يبطل المجلس، هذا يذكرنا بالمجلس الوطني (البرلمان) بعد أن حله آل خليفة سنة 1975 ويفترض أن يتم انتخابه في مدة قصيرة وهي شهرين وإلا أعيد

المجلس المنحل تلقائيا طبقا للدستور[1] ، ولكنه بقى ما يقارب 30 سنة دون انعقاد، حتى قام الحكم بالانقلاب على عهوده سنة 2002.

المادة السابعة :(تصدر قرارات وتوصيات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين من أعضائه، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس).

والأعضاء أربعة من الشيعة وأربعة من السنة وتاسعهم رئيسهم من آل خليفة وهو وزير العدل أو أحد مرئوسيه، والنتيجة في أية مسألة خلافية ستكون خمسة مقابل أربعة لصالح مذهب الأقلية السنية، وعمليا فإنّ هذا البند يعني تغليب مذهب الأقلية على الأكثرية، ويجعل الطائفة الشيعية تابعة للطائفة السنية حتى إذا اعتبر آل خليفة ليسوا من السنة ولا الشيعة ! ويكون الوضع أوضح إن كان للرئيس صوتان لا صوت واحد إمعانا في الظلم وتكريسا للاستبداد.

المادة الثامنة: (للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى حضوره من العلماء والمختصين أو غيرهم، ودون أن يكون لهم صوت معدود عند التصويت).

المادة التاسعة: للمجلس أن يشكل لجنة من أعضائه أو من غيرهم لبحث موضوع أو أكثر مما يدخل في اختصاصه.

المادة العاشرة: للمجلس أمانة عامة تتولى الأعمال الإدارية للمجلس تحت إشراف رئيسه، ويُعين للمجلس

---

(1) مادة 65 من دستور دولة البحرين 1973:

للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل . ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى . وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل . فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

أمين عام يصدر بتعيينه قرار من وزير العدل والشئون الإسلامية بعد أخذ رأي المجلس.

عيّن خليفة بن حمد آل خليفة أمينا عاما للمجلس بالإضافة لعمله الأصل وهو الوكيل المساعد للشئون الإسلامية ولم تعرف ماهي مؤهلاته ليكون في منصب أمين على هيئة علمائية، وكأنّ البلد بها شحة بالرجال.

المادة الحادية عشرة: يُصدر وزير العدل والشئون الإسلامية- بعد أخذ رأي المجلس- القرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم، ويُلغى كل نص يتعارض مع أحكامه.

هذه مادة تعتبر نموذج للاستبداد، الحاكم يأمر والحاكم يلغي، كأنه في مزرعة مواشي، ولم يتعلم بعد أنّ البحث عن العدالة والديمقراطية هو أفضل طريق للسلطة لتمديد عمرها، وأن يبحث عن آلية قانونية واضحة ومعترف بها من قبل الشعب لإصدار المراسيم وسن القوانين، وأن يكون الشعب مصدر القانون لا الحاكم وحده يأمر بإصدار مرسوم وإنهاء كل ما يتعارض معه من قوانين أخرى دون أي أهمية لشعب بأكمله.

المادة الثانية عشرة: على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إذن مواد هذا المرسوم ساقطة شرعا وقانونا ولكن حتى في حالة صحة البنود قانونا فلا ثقة ولا طمأنينة بتطبيقها بأمانه خاصة وأنّ تاريخ القبيلة الحاكمة ملطخ بالخداع والمكر، ولم تكن غدرة الميثاق أولها ولن تكون الأخيرة، وإذا ما دققنا في البنود فإنها بشكل عام فضفاضة لا يراد منها دقة وصراحة وتضمر التلاعب وتستبطن التبديل.

راتب المجلس:

يحق للمؤسسة الدينية الشيعية أن تفتخر باستقلالها الاقتصادي وابتعادها عن السلطة السياسية وابتزازاتها والتي ما تدخلت في أمر إلا صيّرته سيئا، هذه الاستقلالية موضوع إجلال وإكبار من قبل نخبة من علماء السنة للطائفة الشيعية وعلماءها، وهي لم تكن بلا ثمن بل كلفت هذه الاستقلالية دماءً وأنفس وحرمتهم من حقوق وأموال دون أن يتنازلوا عنها قيد شعرة أو يتراجعوا عنها . والفقر لا يبرر أبدا الدخول في مظلة الحاكم وبيع الدين له، فلا يقال أبدا ــ بل من عيب القول ــ أنّ الأزمة المالية والمعيشية لطلبة العلوم الدينية تبرر اللجوء إلى راتب الحاكم الذي هو مقدمة لبيع وشراء الدين، بل الحاكم نفسه سبب هذه الأزمة وغيرها، بل يفترض في زمن مثل هذا حيث يتحكم آل خليفة في البشر على هذه الرقعة من الأرض وهذا من هوان الدنيا على الله أن نتمسك بالتقوى والورع ونعمل بجد في سبيل إسقاط خطط النظام الظالم، والاستمرار في مثل هذه التبريرات الواهية سيوصل أصحابها إلى ما لا يحمد عقباه، وقد نسب إلى الفقيه الكبير الشيخ جوادي التبريزي ردا على تبرير الدخول في مثل هذه المجالس أو الوزارة بالظروف المالية الصعبة التي تلم بطلاب العلوم الدينية قوله :(العلماء الذين أخذوا على عاتقهم حفظ الدين والمذهب والتبليغ للناس فالله سبحانه متكفل لأرزاقهم كتكفله لأرزاق سائر المخلوقات ولا يحتاجون إلى الدخول في ضمن وزارة أو غيرها)، والعجب من هذه التبريرات ولمثلها فهل يجوز مثلا أن يعمل إنسان جاسوساً على المسلمين في أحدى البلدان لأنه محتاج إلى المال!!! ثم أنه لا يمكن الاشتراط على الحاكم بدعم المؤسسة الدينية ماليا دون رضوخها لأوامره بل هذا وهمٌ يقع فيه من لم يقرأ التاريخ جيدا، ولم يطلع على مواعظه، ويبين قصورا في الرؤية لأبعاد مشروع المجلس القائم أساسا على معادلة خبيثة تستبطن الشر وتصرح بالابتزاز وهي دفع رواتب مقابل الدخول في العباءة والاحتواء ومرتبطة بسياسة النظام الحاكم الهادفة إلى تجيير كل القوى الفاعلة والتي على رأسها العلماء لصالح مشروعه الاحتوائي ومحاولة تقنين الخطاب الإسلامي لخدمة المشروع السلطوي، كما هو الحال لرجال الدين السنة الذين لا يستطيعون بعد التراكمات التاريخية البعيدة والمستمرة من الارتباط الوثيق بالأنظمة الظالمة

ومداراتها أن يستقلوا سريعا بل تحتاج مقدمة الاستقلال إلى بحيرات دماء كما يلاحظ من تجاذبات العنف في الجزيرة العربية الآن. لا أظن أنّ شعوب الدول العربية ذات الغالبية السنية مذهبا ستبقي على تحالفها الضمني مع حكامها الظالمين أو تلتزم بأحاديث رويت عن طاعة الحاكم وإن ضربهم بالنعال دون أن تدقق بسند هذه الروايات ودلالاتها ومواردها التطبيقية.

الصحافة الذنبية في البلد قاصرة عن بيان أبعاد " معشس " ولا تملك حرية في ذلك، ولذا فقد اختارت طالبي علوم دينية لطرح قضية أخذ الرواتب من الدولة والمجلس ليدعيا لصحيفة الوسط بوجود من جوز لهما أخذ المال في ظروف خاصة، لكن كل ذلك يحتاج إلى دليل وبيِّنة وإلا خالف الواقع واعتبر كذبا علماً أننا لدينا تكذيبا من مكتب السيد السيستاني ومن وكيل السيد الخامنائي لما نسب إليهما من جواز أخذ الرواتب، بل واعتبر مكتب السيد السيستاني في النجف في اتصال مع الشيخ النجاتي أن مسألة أخذ الرواتب وكادر الأئمة مشروعا خطيرا، إنّ آثار أخذ الرواتب من الحاكم مما لا تخفى على ذي البصائر وشواهده متبرجة من العقود الأولى للدولة الإسلامية، وقبل أن تباع الرواية المختلقة أرز عكة بزيارة مكة[1] ، النقطة الأهم هنا هي رواتب طلاب العلوم الدينية الذي يصل عددهم إلى

---

(1) قيل إن رجلاً أتى الشام بأرز غير مرغوب فيه، فلم يشتر منه أحد، فقال لـه عمـرو بـن العاص، كم تدفع لي مبلغاً حتى أعمل عملاً تبيع جميع أرزك فوراً ؟ قال الرجل: كذا من المبلغ فأمر عمرو بن العاص بالناس أن يجتمعوا في المسجد وصعد المنبر وقال:أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من أكل أرز عكة فكأنما زار مكة فانهال الناس لما سمعوا هذا الحديث على صاحب الأرز واشتروا منه جميع أرزه في نفس اليوم وما بقي منـه شـيء، وكان البعض يتأسف لماذا لم يحصل على أرز عكة ولم يكن له نصيب منه فوصل هذا الخبـر إلى معاوية، فسأل عمرو بن العاص متى وأين قال الرسول (صلى الله عليه وآله) هذا الحديث؟ قال عمرو بن العاص: وأنت أيضاً سمعت هذا الحديث ولكن نسيته، قال معاوية: فـي أي يـوم قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال عمرو بن العاص: في نفس اليوم الذي سماك فيـه خال المؤمنين، قال معاوية: صدقت أنا أيضاً سمعت ذلك.

للمراجعة كتاب من قصص المستبدين، السيد محمد الشيرازي(قدس سره).

وقيل إن صاحب الحديث المختلق هو أبو هريرة ولكن على البصل لا الأرز.

حد قد يفوق حاجة البحرين إليهم كدعاة ومبلغين بوضعهم الحالي غير المؤسساتي، وعدد منهم يكيّف حياته براتب ضعيف في زمن تكثر فيه الحاجات من ضروريات ولوازم، ومع أنّ الحقوق الشرعية والمالية توزع على أصحابها ومستحقيها ومواضعها ومواضيعها ولكنها غير كافية لكل المشاريع الإسلامية التي تتحملها المؤسسة الدينية المستقلة مما يجعل مؤسسة الحاكم تستغل هذه الحاجة وتجعلها تدّعي أنها أحد أسباب إنشاء المجلس ودعم رجال الدين المتواطئين مع النظام الظالم أو الساكتين عن الحق، خاصة بعد المقاطعات الشعبية في المساجد والمآتم للفئات القليلة من رجال الدين أو الخطباء الذين ظلوا غير مباليين اتجاه الأوضاع في انتفاضة 1994 التي استمرت عدة سنوات أو زل لسانهم ضدها، والخطر يكمن هنا في برمجة طلاب العلوم الدينية لحياتهم على ضوء راتب الحاكم الذي سوف يستغلهم تدريجيا حتى يوصلهم إلى الهاوية، وحينها سيتسابق بعضهم للإفتاء بالباطل بتبريرات ليس لها نصيب من القرآن والسنة، وشبيه هذا ما يحصل في الأزهر الشريف وبلاد الحرمين بل في أية مؤسسة دينية مرتبطة بالسلطات السياسية الرسمية حيث ترى قصورا واضحا في القيام بواجباتها الدينية على نحو كامل، ويتحكم الحاكم برجل الدين كما يشاء لا كما يشاء الشرع المقدس، ومن هنا تخرج فتاوى مخالفة لضروريات الدين، وتحرم العمليات الاستشهادية للمظلومين، وضرورة الصلح مع اليهود الغاصبين في فلسطين، وصلاحية الأحكامَ الوضعية لمنع الحجاب في أوربا وضرورة رضوخ المسلمين بذلك، وأخيرا فتاوى تحرم الدعاء إلى المقاومين والصامدين من أبناء حزب الله النجباء في جنوب لبنان في الحرب ضد الصهاينة، ... ومواقف خطيرة تعيشها الأمة في حاضرها ومستقبلها يفتى بها بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى، وهذا النمط من المفتين يطلق عليه علماء البلاط أو علماء السلطان أو وعاظ السلاطين وهؤلاء هم الذين يبحث عنهم الحاكم في البحرين لتشكيل مجلسه، وبعد تشكيل المجلس تعلن باسمه أو باسم مفتي البحرين كل القرارات الذي تتصل بالجانب الديني وصغار الفتاوى وكبارها ويقصى تماما كل علماء الدين الحقيقيين والمستقلين عن الحكم المخلصين للدين ويعلن في الصحافة المحلية الهابطة بقيام المفتي وجلوسه وحركاته وسكناته والمفتي فارغ المحتوى لا يفقه أصول الدين من فروعه، إنّ فرض أفرادا على الناس بالقوة لأنهم يخضعون للنظام خطأ فادح وفاضح وأنّ هذا الاتجاه في التفكير

محكوم سلفا بالفشل.

إنّ تاريخ العلماء ملئ بالعزة والكرامة والبعد عن دنس الحكام وفي قصصهم والشواهد التاريخية التي نذكر بعضها في هذا الكتاب ما يرشدك إلى الحذر من الطواغيت وإن تلونوا وتقمصوا لباس الدين وهذا ما يهدي إلى ضرورة استقلال المؤسسة الدينية في رزقها ومعاشها عن السلطة الرسمية، أيا كانت هذه السلطة الرسمية، لأنّ ذلك يترك أثرا سلبيا في قيام علماء الدين بواجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة ألا يشعر طالب العلم أن آرائه الشرعية الصحيحة قد تسبب له بقطع راتبه وخاصة في الأوقات الحرجة كما يريد الحاكم مما قد يسبب للبعض على الأقل التنازل لصالح الحاكم والسلطة السياسية على حساب الدين والمجتمع، وهذا يشمل مطلق راتب الحاكم ذي الأبعاد الدينية وإن تغير اسمه وسواء كان باسم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أو باسم راتب الأئمة والمؤذنين. هذا الحذر الواجب من ضرورة الاستقلال ينطبق على كل المؤسسات الدينية في الأزمنة والأمكنة المختلفة وخاصة في الدول الاستبدادية كما هو في البحرين والتي تتحدث عن الإصلاح كمخدر للشعب من جهة ولتمرير سياستها الخبيثة من جهة أخرى، وتستعمل الكذب والدجل وتمارس المظالم البشعة في كل نفس من أنفاسها، وهل رأيتم سلطة في العالم تستبدل شعبها بمجموعات من المرتزقة والنَوَر والغجر والجهلة والسفلة في عمليات تجنيس لا حصر لها بطريقة سرية ؟ وهل من الممكن تصديقها ؟ أو رأيتم بلدا يعذب أبناءه علناً بالشوارع ويعلن أنه ليس لديه سجون؟ أو رأيتم بلدا يسعى جاهدا لجعل الدعارة رأسماله الاقتصادي ودخله القومي ؟

إنّ النظام في البحرين يتعامل مع الشعب كما يتعامل معاوية بن أبي سفيان مع أهل الشام، ويعطي من يشتري ذممهم ويمنع المخلصين لله المحافظين لدينهم وقيمهم، وكما قال إمام المتقين عليه السلام: " فإذا ولي لله أعظم أحداثهم أبغضوه وأقصوه وحرموه، وإذا ظالم ساعدهم على ظلمهم أحبوه وأدنوه وبروه"[1].

---

(1) كتاب صفين، نصر بن مزاحم المنقري ص 104 الطبعة الالكترونية، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي ج 3 ص182 .

الحالة المثلى مستحيلة التطبيق عمليا مع نظام آل خليفة وهي حصول طلبة العلوم والعلماء على رواتب شهرية من الحكومة المنتخبة من قبل الشعب كنوع رعاية من قبلها إلى المدارس الأهلية وسلك المذاهب والأديان دون أن يلحقهم أو مؤسساتهم أي منة أو ضرر سواء في الجانب التبليغي والدعوة والإرشاد أو في حركاتهم ومشاريعهم الدينية والسياسية ودون أن تمنعهم بعض التخوفات على الامتناع عن إبداء الرأي والمواقف الصحيحة، بل أنّ هذه الحالة استحالت حتى في الدول الغربية الموصوفة بالديمقراطية، لقد أقامت بعض الدول في الغرب مجالس إسلامية، وبنفس هذا الاسم تقريبا وهو (المجلس الإسلامي الأعلى) وقد تم انتخاب أعضاء المجلس من قبل المسلمين بطريقة ديمقراطية وربما تم تزويد الأعضاء أو بعضهم وهم كثر بالرواتب الشهرية الجيدة، ليس لأجل سواد عيون المسلمين وإنما لاحتوائهم، وتكون المجلس من الصالح والطالح وكانت النتيجة لصالح الحكومات الغربية وتحت قبضتها، وعندما أراد الفرنسيون فرض قانون الحجاب أيد بعض أعضاء المجلس الإسلامي في فرنسا ذلك، ولم تكن صلاحية لأعضاء المجلس أو كلمة فصل لرفض القانون، وذهب وزير الداخلية الفرنسي إلى القاهرة وخرج على شاشة التلفزة الفضائية إلى جانب الشيخ الطنطاوي الذي أظهر بطريقة استفزازية تأييده لفرنسا في حظر ارتداء التلميذات المسلمات الحجاب في المدارس !!! والفارق أنّ المجلس في الدول الغربية منتخب من قبل الجالية الإسلامية فقط والمجلس في البحرين والدول العربية معين بالكامل من قبل السلطة فقط وأنّ الدول الغربية لا تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في المجلس كما هو الحال في البحرين.

أما البديل الذي يحافظ على استقلال طلبة العلوم ويبعدهم عن الحكم هو الرصيد المالي الشعبي وتنمية المال الديني، أي تكوين رأس مال مستقل قابل للإرباح الشرعية بمشاريع شتى تصب أرباحها على المشاريع الإسلامية التي أحداها طلبة العلوم تضاف إلى الحقوق الشرعية والأخماس، وتحصين الأوقاف[1]

---

(1) قامت السلطات بالبحرين بسرقة ما يقارب 800 أرض وقفية من أوقاف الشيعة واعتبرتها غير مسجلة كأوقاف مع أنها متعارف عليها أنها أوقاف منذ زمن بعيد قبل تسجيل الأراضي

ووضعها بأيدي أمينة وعادلة، ومجموع تلك الأموال تحافظ على معاش الطلبة مقدمة لمعادهم وتصون كرامتهم التي يريد النظام إهدارها . أما على المستوى الرسمي فيجب الاعتراف بالمؤسسة الدينية والحوزات العلمية وبحقها في الميزانية العامة، وتوضع ميزانية خاصة تحت تصرفها والاعتراف باستقلاليتها في الصرف والمشاريع استقلالا تاما، ولكن النظام غير مؤهل لذلك أبدا لا على المستوى الأخلاقي ولا على المستوى الديني والسياسي، لا برؤسائه ولا أذنابه.

في روايات أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تأكيد على أنّ استقلالية شيعتهم ومبدأيتهم ستكون سبب للبلاء والفقر فلقد قال الإمام الحسين عليه السلام حينما ذكر له بلايا للشيعة وما يصيبهم " والله البلاء والفقر والقتل أسرع إلى من أحبنا من ركض البراذين، ومن السيل إلى صمره " بل يشكك الإمام فيمن لا يصاب بالبلاء والفقر أن يكون في خط النبي وأهل بيته عليهم أفضل الصلاة والسلام[1]، وهذا المعنى تجده في حكمة الإمام علي عليه السلام " مَنْ أَحَبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَسْتَعِدَّ لِلْفَقْرِ جِلْبَاباً"[2].

والمباني مع وجود الشهود والشواهد.

(1) بحار الأنوار مجلد 64 ص 246 ح 85، والمستدرك: ج1 ص141 ح 1 .

كتاب المؤمن: بإسناده عن سعد بن طريف، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فجاء جميل الازرق، فدخل عليه، قال: فذكروا بلايا للشيعة وما يصيبهم، فقال أبو جعفر عليه السلام: إن اناسا أتوا علي بن الحسين عليه السلام وعبدالله بن عباس، فذكروا لهما نحو ما ذكرتم، قال: فأتيا الحسين بن علي عليهما السلام، فذكرا له ذلك، فقال الحسين عليه السلام: والله البلاء والفقر والقتل أسرع إلى من أحبنا من ركض البرانين، ومن السيل إلى صمره، قلت: وما الصمر ؟ قال: منتهاه، ولولا أن تكونوا كذلك، لرأينا أنكم لستم منا .

بيان: في القاموس، صمر الماء: جرى من حدور في مستوى فسكن، وهو جار والصمر بالكسر: مستقره.

(2)- نهج البلاغة، باب الحكم والمواعظ، حكمة 112 "مَنْ أَحَبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَسْتَعِدَّ لِلْفَقْرِ جِلْبَاباً"

وذكر المجلسي في بحار الأنوار ج 64 تعليقا فقال رحمه الله :

وحتى لا يفهم الموضوع خطأ فإننا نوضح أنّ الإسلام يدعوا للعمل والجد فيه ويعتبر الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله[1] ويعتبر المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ويدعو إلى الغنى والقوة ولكن بالحفاظ على الأمانة والمبدأ وقيّم الدين وأحكامه والابتعاد عن الخيانة والغش، والغالب أن المحافظين على دينهم ومبادئهم وقيّمهم بعيدون عن منطقة الثراء، وهذا ما يفسر قول أمير المتقين عليه السلام سالف الذكر، وعلى الطالب أن يقنع بما يرزقه الله

ولفظ الرواية على ما ذكره ابن الاثير في النهاية أظهر قال: في حديث علي عليه السلام: من أحبنا أهل البيت فليعد للفقر جلبابا أي ليزهد في الدنيا، وليصبر على الفقر والعلة، و" الجلباب "

الازار، والرداء، وقيل: هو كالمقنعة، تغطي به المراة رأسها وظهرها وصدرها، وجمعه جلابيب، كنى به عن الصبر، لانه يستر الفقر، كما يستر الجلباب البدن .

وقيل: إنما كني بالجلباب عن اشتماله بالفقر أي فليلبس إزار الفقر، ويكون منه على حالة تعمه وتشمله، لان الغنا من أحوال أهل الدنيا، ولا يتهيأ الجمع بين حب الدنيا وحب أهل البيت .

وقال ابن ميثم: الجلباب مستعار لتوطين النفس على الفقر والصبر عليه ووجه الاستعارة كونهما ساترين للمستعد بهما من عوارض الفقر، وظهوره في سوء الخلق، وضيق الصدر، والتحير الذي ربما أدى إلى الكفر، كما يستر بالملحفة ولما كانت محبتهم عليهم السلام بصدق يستلزم متابعتهم، والاستشعار بشعارهم، ومن شعارهم الفقر، ورفض الدنيا والصبر على ذلك، وجب أن يكون كل محب مستشعرا للفقر ومستعدا له جلبابا من توطين النفس عليه والصبر .

وقد ذكر ابن قتيبة هذا المعنى بعبارة أخرى، فقال: من أحبنا فليقتصر على التقلل من الدنيا، والتقنع فيها، قال: وشبه الصبر على الفقر بالجلباب لانه يستر الفقر، كما يستر الجلباب البدن، قال: ويشهد بصحة هذا التأويل، ما روي أنه رأى قوما على بابه، فقال: يا قنبر من هؤلاء ؟ فقال: شيعتك يا أمير المؤمنين فقال: مالي لا أرى فيهم سيماء الشيعة ؟ قال: وما سيماء الشيعة ؟ قال: خمص البطون من الطوى، يبس الشفاء من الظماء، عمش العيون من البكاء، وقال أبوعبيد: إنه لم يرد الفقر في الدنيا، ألا ترى أن فيمن يحبهم مثل ما في سائر الناس من الغنى ؟ وإنما أراد الفقر يوم القيامة، وأخرج الكلام مخرج الوعظ والنصيحة، والحث على الطاعات، فكأنه أراد من أحبنا فليعد لفقره يوم القيامة ما يحسره من الثواب، والتقرب إلى الله تعالى والزلفة عنده .

(1) وسائل الشيعة ج 12 ص 43.

ويبتعد عن وسائل الشيطان وأبالسه الحكام الظالمين.

تلافيا للانعكاس المالي السلبي والتبعية للحاكم نرى أن مدرسة أهل البيت عليهم السلام تشدد وتركز على الاستقلالية الدينية وأنَّ تاريخها كان يديم الرفض لتبعية المؤسسات الدينية للآراء السياسية المتغيرة، التي تذهب لها السلطات الزمنية، والذي يراه الإسلام هو أن السلطة تتبع المسجد ولا يتبع المسجد السلطة، وإذا أبت السلطة أن تفارق في بعض قراراتها مضطرة أو غير مضطرة الحكم الحدّي للشريعة فإن الشريعة ليس عليها هنا أن تتنازل عن أحكامها، وليس لأهل الشريعة أن يركضوا وراء السياسة ليغيروا الدين ما تغيرت السياسة[1].

سبب حرمة أخذ الرواتب:

لقد بيّنا في مواضع متفرقة من هذا الكتاب سبب الحرمة ولكننا يهمنا أن نأخذ آراء أهل الخبرة والفقهاء، وقد نسب إلى سماحة السيد السيستاني (دام ظله) أنه رفض رفضاً قاطعاً مشروعاً في العراق تبناه أحد العلماء في العراق يقضي بإعطاء رواتب لأئمة الجماعة تحت مظلة الأوقاف التي هي هيئة مستقلة ويشرف عليها العلماء . وأما أحد وكلاء السيد في البحرين سماحة الشيخ حسين النجاتي[2]، فقد بيّن بوضوح رأيه في حرمة أخذ الرواتب من الحكم مشيرا إلى سببين أساسيين هما :

(1) – ان الحوزات العلمية كانت دائماً ما تشكل كيانات مستقلة عن الأنظمة السياسية وسياساتها الرسمية، وهذه الإستقلالية هي التي كفل لها إستقلالية المواقف في مختلف القضايا من الدينية إلى السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية والشفافية

---

(1) خطبة الجمعة لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله بتاريخ 16 جمادى الثانية 1424هجري الموافق 15 أغسطس 2003 ميلادي.

(2) خطبة الجمعة لسماحة الشيخ حسين النجاتي 2005/9/30 ميلادي الموافق 25 شعبان 1426 هجري، ملحق 15 .

وغيرها.

(2) – إن هذه السياسية الحكومية وإمضائها وإعطائها الصبغة الشرعية من ناحية علماء الدين سيؤدي إلى هجوم من ليست لهم الأهلية للانضمام إلى الحوزات وإمامة المؤمنين في الصلاة والقيام بدور التوجية والإرشاد والموعظة.

فقد اتضح بما لا مجال بعد للشكوك أن رواتب الحكم تؤثر سلباً على عمل العلماء الذين سيكونون تحت سلطة الدولة وهي النقطة المركزية في إنشاء المجلس وسبب إصرار السلطات له ورفض المؤسسات الإسلامية الشيعية إياه، أما المؤسسات السنية فهي تابعة للحكم تأخذ رواتبه وتقرأ خطب الجمعة منه، وتقبل بذل السلطات، ولكن ذلك مخالف لما ثبت من سيرة علمائنا الأعلام رحم الله الماضين وحفظ الباقين، فالحذر الحذر من محاولات السلطة الظالمة لجر العلماء وطلبة العلوم لحياة الذل وتقنينه، والحذر من إيقاع طلبة العلوم الدينية في المتاهات دون الدقة وبعد النظر والتدبر بعواقب الأمور خاصة أنّ الأمر ليس شخصيا بل هو عام وجزء من الأمانة الإلهية حتى لا يكون العلماء منحرفين عن الصراط وبعيدين عن رضا الله، وموضوعا لتوبيخ الإمام الحسين عليه السلام في خطبته[1] ويستحقون غضب الله الجبار . أما الطلاب الذين لا يستطيعون السير في سلك العلماء العفيف والنظيف والمحافظة على القيَم والمبادئ فالأولى لهم أن يتنحوا عن حمل الرسالة حفاظا على آخرتهم ويتجنبوا الخطر على الدين.

---

(1) ملحق 16، خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى في موسم الحج، سنة 59 هـ .

المعهد الديني الجعفري:

وأسباب رفض المجلس هي عينها أسباب رفض المعهد الديني الجعفري وهو الصيغة المدرسية المدعومة من النظام الرسمي، وهنا يتكرر الخطأ حينما تتوهم السلطة أنها قادرة بهذه الصيغة تقييد وتحييد الفكر والنهج الشيعي في البلد على المدى البعيد وذلك بتدريس الأبناء في معهد شيعي منذ صغرهم وليكونوا دائما في حضن الحاكم بعد تصنيعهم ويكونوا هم علماء النظام الذي يسترزق منهم ويسترزقون منه، أملا في تنازلهم عن مسؤوليتهم الشرعية بعد تربية ورعاية حكومية تفقدهم مصداقيتهم ومبادئهم، إلى مرحلة الوصول إلى التباهي بأنهم علماء البلاط والنظام، وبعد التصنيع ستوكل مهنة القضاء وأئمة الجماعة والجمعة للأكثر ركوعا منهم بعد فحص وتدقيق من دوائر المخابرات والمراقبة . فأشباح النظام يخشون حتى من حلفائهم الحاليين من التمرد وعدم الطاعة المطلقة لهم في خططهم المستقبلية وكأنهم يخططون لأشياء يرفضها حتى أقرب حلفائهم ولذلك نبعت إرادتهم بتكوين رجال دين على مقاييسهم، لا يتفوهون بغير إرادة الحاكم ولا يعارضونه وإن هتكت الأعراض وسفكت الدماء. ولكن وبالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية يمكننا القول أنّ هذا المعهد لا يستطيع النهوض وسيموت قبل ولادته إن لم يكن مات فعلا وعلى الطائفة الشيعية في البحرين وهي تمتلك مقومات عظيمة أن تبني مؤسساتها ومعاهدها الدينية بنفسها لأنه لا يمكن التعويل على مؤسسات دينية ضمن المنظومة الرسمية.

كادر الأئمة والمؤذنين:

وعملت السلطات تحايلا لإعطاء رجال الدين رواتب لضمان احتوائهم والسيطرة عليهم وأخرجت قانونا سمي بـــ (كادر الأئمة والمؤذنين) حاولت فيه إغراء طلبة العلوم براتب شهري بموجب أنظمة وقوانين ديوان الخدمة المدنية،

ولكنه جُوبه أيضا بحملة رفض وعريضة علمائية[1] وفتاوى محرمة . يهدف قانون أئمة الأئمة والمؤذنين إلى السيطرة على أئمة الجماعة وجعلهم تحت المظلة الرسمية، وجعل الإمام مجرد موظف حكومي[2] ، وقد أعلن علماء الدين في البحرين حفظهم الله إلى رفض مشروع توزيع الرواتب على الأئمة والمؤذنين وحرمة أخذ الراتب وإن أدّى هذا الرفض إلى ضيق الطلبة في معيشتهم لضرورة الاستقلالية وحفظ نزاهة المؤسسة الدينية[3]. يوضح عالم الدين وراعي أحدى الحوزات الدينية في البحرين سماحة السيد الوداعي جزءً من إشكالية هذا الكادر فيقول أنّ كادر الأئمة والمؤذنين مرفوض من الجذور وأن المذهب الجعفري لا يسمح بأن يصبح إمام المسجد موظفا يملى عليه عمله من الجهات الرسمية، وأنه ليس لأحد علينا سلطة[4] ، وهذه مناسبة أن نسجل احترامنا وتقديرنا هنا بسماحة السيد الذي يمثل نموذجا لعالم الدين المستقل عن الدولة والنزيه ويزداد قدسية بموقفه الاستقلالي، وبناءً على رؤية يقينية للضرر الذي سيلحقه هذا المشروع بالدين تم التحذير منه والدعوة إلى إجهاضه ما أمكن[5]، ولعدم الثقة في القرار السياسي خاصة مع ملاحظة ما يجري في العالم من هيمنة أمريكية واضحة على كل قرار وكل زاوية من زوايا الوجود الرسمي للدول الإسلامية في حين تاريخ مدرسة آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يديم الرفض لتبعية المؤسسات

---

(1) ملحق 17 بيان لعلماء الدين حول رواتب أئمة الجمعة والجماعة .

(2) كلمة لسماحة السيد عبد الله الغريفي حفظه الله في جامع الإمام الصادق (عليه السلام) في منطقة القفول يوم الخميس 10 رمضان 1426 هجري قمري الموافق 13 -10 – 2005 ميلادي .

(3) خطبة الجمعة في مدينة المحرق للشيخ حسين النجاتي حفظه الله بتاريخ 26 شعبان 1426 هجري قمري الموافق 30-9-2005 ميلادي .

(4) جريدة الوسط، تاريخ 30-9-2004 ميلادي.

(5) خطبة الجمعة في الدراز للشيخ عيسى قاسم حفظه الله 9 جمادى الثاني 1424 هجري الموافق 8 – 8 – 2003 ميلادي .

الدينية للآراء السياسية المتغيرة[1]، ولأنّ هذا القانون يؤدي إلى إنهاء استقلالية أئمة الجماعة والجمعة ويعني تجنيد أئمة الجماعة والجمعة والمساجد والحسينيات تجنيداً سياسياً رسمياً، وسحب البساط من تحت الدين لئلا يتكلم كلمته العادلة المستقلة.[2]

ويتضح الأمر في تعليق سماحة الشيخ عيسى قاسم حينما يتحدث عن المسألة فيعتبر أنّ مشكلة كادر أئمة الجمعة والجماعة ليست مشكلة مالية، والتخريجات التي تتجه لتصحيح أخذ المال تتحدث عن موضوع ليس هو محطّ النظر المطلوب، فالمشكلة هي أن تعيين إمام الجماعة والجمعة يكون بيد الدولة، وأن المسجد من خلال هذا التعيين الذي ترتبط به وظائف خاصة تُوضع على كاهل إمام الجماعة والإمام الواعظ سيتحول إلى دائرة رسمية، وسيكون المسجد لله بقدر ما ترى الدولة، وسيكون المسجد للحكومة بقدر ما تريد، وسيفرض عليك إمام الجمعة والجماعة في منطقتك شئت أم أبيت، عادلا كان أو غير عادل، ونظام الكادر لا يشترط في الإمام العدالة، والعدالة لا تشخّصها الجهات الرسمية.[3]

القرارات التي لم تستطع السلطات عملها في زمن القمع وأمن الدولة جاء زمنها في برلمان الزيف والخداع، ويصبح المؤذن والإمام موظفين حكوميين يجب عليهم تنفيذ مقررات الدولة وأمن الدولة وخليفة بن سلمان، ويقوم الموظف الإمام بتطبيق مستلزمات العمل المطلوب منه حتى لا يتعرض للفصل، المسجد تحت نظر المؤذن والمؤذن تحت نظر الإمام والإمام مرؤوس من المجلس "معشس" الذي يرأسه فرد من قبيلة النظام آل خليفة وهو تحت أمرة الحاكم الملك، والترقيات مبنية على الإخلاص فمن يقدم عملا للنظام أفضل سيصل أسرع وقد يطلق عليه

---

(1) خطبة الجمعة في الدراز للشيخ عيسى قاسم حفظه الله 16 جمادى الثانية 1424هجري الموافق 15 - 8 - 2003 ميلادي.

(2) خطبة الجمعة في الدراز للشيخ عيسى قاسم حفظه الله 12 رمضان 1424 هـ الموافق 7 - 11- 2003 ميلادي .

(3) خطبة الجمعة في الدراز للشيخ عيسى قاسم حفظه الله 3 رمضان 1426هـ الموافق 7 - 10 - 2005 ميلادي .

مفتي البحرين الكبير، مجموعة من الناس ستقاطع المسجد حفاظا على دينها وزهدا في مساجد تفرض فيه سلطات ظالمة، غير عادلة، غير موثوقة، لها تاريخ من الغدر حكمها، ولن تعترف بمؤذن أو إمام أو واعظ يكون دمية في يد سلطة غير شرعية وعصا غليظة على المصلين، حتى لو كان مجاهد زمانه، وسينادي مجموعة من الناس بشعار الصلاة عمود الدين فلا تبيعوها لغير الله، وسترفض مشاريع الفتن السلطوية.

وقد أوضح الفقهاء حرمة الانظمام لهذا الكادر جوابا على الاستفتاءات التي قدمت لهم[1]، والمسألة أوسع من التسطيح الذي يبينه بعض المنتفعين فالعبادات يشترط فيها الإخلاص، وإذا كانت الصلاة رياءً بطلت، وفي هذا الجانب يوضح العلماء أن الذي يعبد الله مخلصا فإنّ الله يجزيه على عمله وعبادته، ومن يعمل لأجل شيئا آخر أو إنسانا آخر فإنّ الله لا يجزيه على عمله وليطلب أجر العمل لمن عمله لأجله.

والأمر مريب لكل مطلع ومراقب، فمن أين هذا الكرم، والنظام لا يوصف بحسن أخلاقه ولا كرمه ولا تدينه وله تاريخ أسود في الظلم والقمع ومصادرة الحريات والحقوق وطائفي حتى النخاع، يصر على توزيع الرواتب على من نفاهم لسنوات عديدة وحرمهم وعذبهم في سجونه.

الخطأ الفاحش والأكبر الانصياع إلى النظام في الشؤون الدينية والتأمين له بعد أن خبرناه وأفراده أنهم على استعداد دائم بالمتاجرة بكل سلعة تدر الأرباح لهم دون رادع أو وازع ديني، فهذه الفنادق التي تمتلئ بالمال الحرام واللحم الحرام والرقيق الحرام والسياحة الحرام والتجنيس الحرام هي من صنع آل خليفة وشركائهم، فهل من الممكن أن نأتمنهم على مسجد وأرض عبادة عمّرت لله وحده والعبادة له لا شريك له، ثم من ينخدع اليوم ويثق ببعض السياسيين فهل ستبقى ثقته مستقبلا والسياسي يتبدل والمصلحة تتغير في مقابل الدين وثوابته وحقائقه الخالدة وأسسه التي لا تقبل أن تتحكم فيها السياسة المتغيرة، فإذا وضعنا هذه الثوابت في يد صناع القرار السياسي تغيرت وتبدل الدين.

---

(1) ملحق 18 الاستفتاءات وجوابها من عدد من الفقهاء حفظهم الله تعالى.

ولا ضمان لعدم تعديل مواد المجلس مستقبلا بأسوأ من مواده الحالية، ذلك أنّ الأعضاء يتم تعيينهم بواسطة السلطة ووظيفتهم فقط إصباغ الشرعية على عمل المجلس في ظل آليات لا تسمح لهم بدور فعلي إلاّ بإرادة الحاكم.

اعتراضات علمائية وشعبية على المجلس:

علماء الدين في البحرين يعلمون المشهد الحقيقي الذي ولد فيه هذا المجلس والهدف من إنشائه، إضافة إلى أعضائه وتركيبته وكيفية اختيارهم والمطلوب منهم، ومسالة الأجور والرواتب ومالها من دلالات الانقياد والطاعة لمجموعة الأوامر والذي تقتضي في بعض الأحيان السكوت عن المنكر، وتأثير هذا المجلس على مستقبل الأجيال، ومؤسساتهم الدينية.

ومن هذا المنطلق فقد حرّم الفقهاء هذا المجلس والانتماء إليه، وتبرأ العلماء في البحرين من هذا المجلس المؤامرة، لقد وقف ضد هذا المجلس كمشروع تآمري طلبة البحرين في قم المقدسة ومنهم أصحاب السماحة الشيخ عيسى قاسم والشيخ محمد سند والشيخ عبد الجليل المقداد والشيخ إبراهيم حمزة والشيخ خليل سلطان والشيخ محمد حبيب المقداد والشيخ عادل الشعلة والشيخ مهدي الحوري والسيد عقيل الساري والشيخ منير معتوق والسيد عدنان الموسوي والسيد كامل الهاشمي والشيخ عيسى المؤمن والسيد محمود الغريفي والشيخ عبد النبي الدرازي والشيخ الستري والسيد موسى الوداعي والشيخ محمد جواد كاظم والشيخ فاضل صالح والشيخ علي حبيب والشيخ محمد الخرسي والشيخ محمد خجسته والشيخ مصطفى السرو والشيخ فاضل الزاكي والشيخ محمد المنسي والشيخ علي رحمه وغيرهم، ووقع علماء البحرين في قم المقدسة عريضة احتجاجا على إنشاء هذا المجلس واعتبروا تأسيسه من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتعدي على الحريات الدينية لأبناء الشعب، وضرب الوحدة الإسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين، وطلبوا من علماء الإسلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، إنكاراً للمنكر وحفظاً للدين من عبث العابثين، ومن شعب البحرين بمقاطعته وعدم التعامل مع أي شخص يستجيب لتعليماته مهما كانت هذه

التعليمات، والرجوع إلى فتاوى الفقهاء التي تفسّق هؤلاء وتبطل الصلاة خلفهم أو الاستماع لخطبهم[1].

وأصدر سماحة الشيخ عيسى قاسم بيانين اثنين حول المجلس ورفضه[2]، وفي بيان ثالث تعليقا على اقتراح الحوار أوضح الشيخ حفظه الله أنّ مسألة التدخل في شؤون المذهب الجعفري من قبل السلطة بأيّ صورة من الصور وبأيّ مستوى من المستويات، ومن أيّ حيثية من الحيثيات وتحت أيّ عنوان من العناوين كالمجلس

---

(1) ملحق 19: عريضة طلاب وفضلاء الحوزة العلمية في قم المقدسة تجد نسخة منها في الملحق مع الأسماء، وتجد هنا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين .
إن تأسيس (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) في البحرين هو من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتعدي على الحريات الدينية لأبناء الشعب، وضرب الوحدة الإسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين .

وقد أفتى الفقهاء بحرمة الانتماء إلى هذا المجلس، وحرمة التعامل التعامل معه، وسقوط عدالة أي شخص يعمل فيه او يستجيب لتعليماته وأوامره .

لذا نهيب بعلماء الإسلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، إنكاراً للمنكر وحفظاً للدين من عبث العابثين . كما نهيب بشعب البحرين أن يقاطع هذا المجلس ولا يتعامل مع أي شخص يستجيب لتعليمات هذا المجلس مهما كانت هذه التعليمات، وليرجع إلى فتاوى الفقهاء التي تفسّق هؤلاء وتبطل الصلاة خلفهم أو الاستماع لخطبهم .

وما النصر إلا من عند الله

فضلاء وطلاب الحوزة العلمية البحرينية
قم المقدسة

14 جمادى الثانية 1418 هـ

(2) ملحق 20: بيان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

ملحق 21: بيان ثان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

الأعلى للشؤون الإسلامية أو غيره تُمثّل أزمة مستقلّة، وعدم التّدخل المذكور ليس خاضعاً للحوار، وهو شرط لأيّ حوار، ومقدّم على أيّ شيئ وأهمّ من أمننا كطائفة وأموالنا وأرواحنا[1]، وتحدث حفظه الله تعالى عن المجلس في كثير من خطبه، ودعا علنا بوجوب مقاطعته[2]، كما أرسل سماحة السيد علوي الغريفي وسماحة السيد جواد الوداعي رسالة إلى حاكم البحرين الرسمي عيسى بن سلمان آل خليفة في 16 - 4 - 1996 تضمنت عدد من نقاط الاحتجاج جاء فيها اخطاره بعدم جواز إصدار قوانين تحد من حرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والإجتماعات الدينية وعدم جواز قيام إدارة الأوقاف الجعفرية بتحديد لائحة بالخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المآتم والمواكب الحسينية والطلب منه العدول عن إصدار مرسوم بإنشاء المجلس احتجاجا على هذا المجلس....[3].

---

(1) ملحق 22: بيان ثالث لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول الوضع في البحرين والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

(2) لقاء سماحة العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله مع طلبة الحوزة البحرانيين في مدينة قم المقدسة يوم الخميس (ليلة الجمعة) السادس من رجب عام1424 هجري الموافق 4-9-2003 ميلادي .

قال: ... فالأمر واضح جدا جلي ومكشوف، يعني علني لأنه المقاطعة للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية مقاطعة مستمرة ونراها واجبة ولا تمثل أي موقف سياسي تجاه الدولة وطبعا ليس من الدخول في مواجهات مع الدولة وليس من منطلق هذه الرغبة أصلا، انما هو واجب ديني محتم لأننا نرى في المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ضياعا للمذهب الجعفري وللاسلام بشكل عام، وسبق الكلام مع وزير الشئون الاسلامية في هذا الموضوع لأكثر من مرة وانا ارى الآن خطورة مضاعفة اكثر مما كانت في المجلس الأعلى، فبعد الضغوط الأمريكية على الوجود الرسمي للدول الإسلامية على فرض ثقافة معينة وتخريج ائمة جماعة وجمعة واخضاع المناهج للتغيير الذي ترضى به امريكا، هنا يكبر الخطر حين توضع مقاليد الدين في يد القرار الرسمي، القرار الرسمي الآن دائما معرض للضغط من قبل الأجنبي الكافر، وهذا الضغط يؤثر سلبا على الساحة الدينية حين تكون الساحة الدينية في متناول القرار الرسمي، ... والضرر هنا واضح وبالغ جدا جدا فلا يمكن التسليم لهذا المجلس بأي حال من الأحوال.

(3) ملحق 14: نص رسالة سماحة السيد علوي الغريفي والسيد جواد الوداعي حفظهما الله التي

وفي سؤال حول الوظيفة الشرعية لعامة المؤمنين اتجاه ما يسمى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أجاب سماحة الشيخ محمد سند بعدم جواز التعامل مع هذا المجلس بأي شكل وصورة كما هو مقتضى أوليات المذهب[1].

وفي لندن أصدر العلماء المبعدون الثلاثة الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري بيانا احتجاجا واستنكارا لهذا المجلس جاء فيه " ... فاليوم وبعد أن هتكت حرمة المساجد على أيدي قوات الأمن المرتزقة حيث اقتحمتها واعتدت على المصلين الخاشعين لربهم فيها بعد أن حطمت أبوابها ونوافذها، وقامت بإتلاف محتوياتها بما فيها القرآن الكريم وأغلقت العديد منها، يأتي دور وزارة العدل لتقوم بتأميم هذه المساجد ومصادرة دين الله، وتقييد عباده عبر ما يسمى بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وذلك بدلا من حمايتها والاعتراض على هذه الأعمال البربرية بحقها وكف أيدي المرتزقة العابثين عن تدنيسها . ومن الواضح أنّ آل خليفة يريدون من هذا المجلس ليس فقط وضع اليد على المساجد الذي بناها أبناء الشعب في فترة زمنية تمتد إلى أكثر من ألف وأربعمائة سنة بمالهم وعرقهم ليؤدوا فيها عباداتهم ويأخذوا منها أحكام دينهم ودنياهم، بل الاستيلاء على كل المؤسسات الإسلامية والشعائر الدينية للحيلولة دون استفادة المسلم منها الاستفادة المطلوبة ولتنفيذ الخطط الخبيثة التي يرسمها جهاز المخابرات بقيادة الإرهابي أيان هندرسون لمحاربة الصحوة الإسلامية المتنامية في بلادنا، إنّ هذا المجلس لا يمثل إدارته غير رئيس الوزراء وجهاز المخابرات مهما حاول أن يظفئ عليه الصفة الدينية والدستورية فهو مخالف للشرع الأقدس ولدستور البلاد المعطل الذي يطالب به الشعب ويرفضه آل خليفة .... "[2] ، وذكر سماحة الشيخ حمزة الديري في عدد من خطب يوم الجمعة إلى

أرسلت إلى حاكم البحرين .

(1) ملحق 19، الصفحة الثالثة.

(2) ملحق 23: بيان العلماء المبعدين الثلاثة في لندن الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري حفظهم الله.

مرامي المجلس محذرا منه ومن خططه، ونبّه المصلين بأن إمام مسجد معين يعني مرور خطبه على الرقيب، وأنّ المجلس له إرادة واضحة في تعيين كل شي تحت نظر الدولة، وذكر بوضع الأوقاف وأنّ المذهب سينتهي في حالة الموافقة لمثل هذه المشاريع الرسمية، وحذر من التنازلات[1].

على المستوى العام فإنّ الاحتجاجات الشعبية ضد المجلس والمشاركين فيه والحاصلين على رشواته ومرتباته دليلٌ على رفضه والتبرئ منه، فمظاهرة ومسيرة عالي يوم الجمعة 23-1-2004 م إنما كانت ضد مستلم الرواتب من المجلس معشس وأحدى المدارس في المنطقة التي تجهر بانشاء ارتباط معه قبل أن تقفل وقد رفعت لافتات مناوئة للمجلس وللفتن بل وصل الأمر إلى المطالبة بإخراجه من المنطقة، والأوراق والمنشورات التي وزعت في منطقة إسكان عالي تطالب بطرد من يرتبط مع المجلس وعلى أساس أنّ المجلس مرفوض وباطل وكل من يروج له يقع في دائرته، كل هذه الأحداث المؤسفة هي بذرة ونتاج هذا المجلس المشؤوم[2]، بل وصل الأمر إلى رفض الإمام المعين من قبل المجلس في مسجد مؤمن واختار الأهالي بأنفسهم من يأتمون به . وننبه هنا على التواصي بالحق والتواصي بالصبر والمعاملة بالحسنى مع بعضنا البعض، والنظر في حجج الآخرين المختلفين معنا وإن كان فردا وإقناعهم بالحق[3].

---

(1) خطبة يوم الجمعة لسماحة الشيخ حمزة الديري حفظه الله بتاريخ 15-8-2003 ميلادي الموافق 16 - 6 - 1424 هـ في الجامع الغربي من بلدة الدير.

(2) بيان علماء منطقة إسكان عالي بتاريخ2004/1/12م، وبيان نساء منطقة إسكان عالي بتاريخ 2004/1/12م.

(3) ملحق 24: بيان مكتب سماحة الشيخ النجاتي حفظه الله بشأن الموقف الشرعي من أخذ الرواتب التي خصصتها الدولة لأئمة المساجد والخطباء بتاريخ 27/ شعبان /1426هـ الموافق 2005/10/2 م .

وجاء في خطبة الجمعة في مدينة المحرق - جامع الحياك - 25 شعبان 1426هـ - 2005/9/30 م:

والبيان الذي نشر في المنامة في ذكرى شهادة أمير المؤمنين عليه السلام 21 رمضان 1422 هـ الموافق 7-12-2001 م يستنكر تصرفات المجلس الأعلى الإسلامي بعنوان مصير الأمة لا يحدد بمجلس أو هيئة، ويرفض أن تقوم الدولة بتحديد الشهور وبداية الصيام والانضمام إلى المجلس، بل وأصر المعزّون بأن يثبتوا تاريخهم ومناسبتهم لا التاريخ الذي يضعه المجلس المشؤوم.

ومع الإصرار على الحق والعمل بمقولة يعرف الرجال بالحق وليس الحق بالرجال فإننا نشدد على أنّ المجلس وأهدافه بل السلطة وألعابها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، والفتاوي صريحة والرجال مميزون ومع كل ذلك فينبغي نشر ثقافة التسامح فيما بيننا وعدم سلوك طريقة الاعتداءات التي جرتنا كثيرا إلى المطبات، ولنرجع إلى سلوك النبي وأهل بيته في ذلك وليبتعد الصغار ممن تغريهم الحياة الدنيا وبهرجها عن زقاق الاتهامات والتشهير والتعدي ولا يكون الانترنت مفقود الهوية محلا لموضوع خلافاتكم إن كنتم صادقين فعلا، ولتجعلوا الآية الكريمة (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) نصب أعينكم ولتتقوا الله، والمحاججة بالحجة والدليل.

كانت أول ردة فعل موثقة ورافضة للمجلس شملها كتاب سمي (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين، مشروع سياسي أو إسلامي) من إنتاج مركز البحرين للدراسات والتوثيق ضمن سلسلة دراسات وبحوث، بتاريخ جمادى الثاني 1418 هـ ق الموافق شهر أكتوبر 1997 ميلادي.

مع كل هذا لنا أن نحتمل تقبل بعض طلبة العلوم الدينية بـ " معشس" ولذا إن وجد من يقبله بحسن نية أو للحاجة دون ورع أو لفقر فكري وضيق فهمه قد استلم

لا يجوز شرعاً تفسيق من يأخذ من طلبة العلوم إذا علم أو احتمل في حقه أن يكون له مستند شرعي في الأخذ من ناحية فتوى المرجع الذي يقلده، ولا يجوز تاليب المؤمنين ضد الآخذ الذي يعلم أو يحتمل فيه ذلك، ولا يجوز تحريك الناس نحو عدم الصلاة خلفه، بل هذا التاليب والتحريك هو من المحرمات الكبرى أيضا، ولا يجوز هتك حرمة الناس – خصوصاً العلماء وطلبة العلم – لعمل يعتقدون حليته استناداً إلى فتوى مرجعهم، سواءً أعلم باستنادهم إلى حجة شرعية أو احتمل ذلك في حقهم.

رواتب أو تعامل بشكل أو بآخر مع المجلس فذلك يعني حالة غشاوة أو انحراف ولا يعني أبدا أنّ الخط الشرعي إلى جانبه، وإننا نعلم أن الصراع متجسد هنا وهو صراع أبدي بين المخلصين والبراغماتيين لا ينتهي في كل الأزمنة والأمكنة، صراع بين الرافضين للمجلس بالحق والمؤيدين له بالباطل الذين يوهمون الناس بأحقيته ولكنهم في الحقيقة يتنازلون عن المبدأ لا قناعة بالقضية، لذا نقول أنّ عتبات التنازل لا تنتهي وإذا ما أراد الإنسان أن يقف مبدئيا فعليه ألا يتنازل درجة لأن الدرجة الأولى ستوصل المسكين إلى قعر الجحيم دون أن يعلم، ثم لا تنفعه المبررات الموهومة أو الوهمية. وحذار من التعامل مع " معشس " كأنه واقعا فعلا وإن بعد حين، سيكون واقعا إذا تخاذلنا وتنازلنا وسيبطل وينتهي ويخسر المتوهمون إذا أبرزنا الحق كما يجب ورفضناه رفضا قاطعا قربة إلى الله تعالى.

على رجال الدين أن يتدخلوا بشكل مباشر في رفض هذا المجلس الذي يمثل الواجهة الدينية للدولة وإيقافه وإن كانت حقيقته وأهدافه سياسية، فهو يمسهم مباشرة ويريد القضاء على دورهم المشرف والنزيه وتبديلهم بوعاظ سلاطين، ولكن في الأمور السياسية الخاصة ترى أنّ موقف سماحة الإمام السيد السيستاني حفظه الله تعالى في عدم تدخل رجال الدين مباشرة هو الأليق والألبق، ولهم الدور الرقابي والإشراف والتدخل في كل القضايا المصيرية في وقتها، خاصة بعد مشاهدة التفوق الظاهري للمعارضين السياسيين المتدينين على أمثالهم من رجال الدين الذين خاضوا السياسة في البحرين مع الاعتراف بإخلاص رجال الدين وصدقهم وحرقتهم على الدين والشعب، وحتى لا يأتي يوم يفقد الناس الثقة في رجال الدين وعلمائه. وعندما أذكر القضايا المصيرية فإني أتذكر سكوت الشارع وجزء العلة في هذا السكوت هم رجال الدين عن تبديل الدستور و وضع دستورا ظالما من اختيار الجهاز الحاكم وما كان ينبغي أن يكون ذلك اليوم يوم خمود وجمود بل يوم تقلب فيه الطاولات على الغادر، وما قانون الأحوال الشخصية الذي يراد تمريره إلا فرع من ذلك اليوم، فهل لم تنتبه النخبة ومنها علماء الدين إلى أن هذا الدستور سيولد ابنا غير شرعي يسمى خداعا " البرلمان " وهو ليس إلا مجلس شورى للحاكم وسيمرر كل سخف الحكام، ويحتضن بعض من حثالات المجتمع بدلا من مفكريه، ولم ينتبهوا ويعارضوا بشدة توزيع الدوائر الانتخابية الطائفي قبله!! لو تم الاعتراض يوم 22 ديسمبر 2002 على الغدر والخيانة

ودستور الحاكم الاستبدادي وإن سفكت الدماء من أجل الحق وحقوق الشعب لكفاهم كثيرا مما تفرع عليه، مجلس شورى الحاكم اللقيط، وقانون الأحوال الشخصية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، واستمرار التجنيس غير الشرعي وغير القانوني، وتبرئة سرّاق صندوقي التقاعد والتأمينات الحقيقيين، وازدياد ظاهرة الفساد الأخلاقي والإداري فرع للسكوت ذلك اليوم المشؤوم وما قبله.

حرمة معونة الظالم
ونماذج من تاريخنا الإسلامي

حرمة معونة الظالم :

حرمة معونة الظالم من الأمور الواضحة في الشارع المقدس يذكرها العلماء في كتبهم في باب المكاسب المحرمة وتحرم بعض الأخبار معونة الظالم حتى في فعل المباح، وقد ذكر علماؤنا الكرام فصلا خاصا حول عقيدتنا في الجور والظلم[1]، واعتبارها من أكبر الذنوب، ذلك لتباعا لما جاء في القرآن الكريم من تهويل الظلم واستنكاره، قال تعالى: (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأبْصَارُ)[2]، وفي بشاعة الظلم والتنفير منه يقول أمير المؤمنين :(واللّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللّهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ)[3]، ولا شك أن الدخول في مشاريع آل خليفة الظالمة مشاركة لهم في ظلمهم، وظلمهم فادح وهم لا يحكمون بما أمر الله، غير عادلين، ينهبون الأموال وينتهكون الأعراض والكرامات ويسفكون الدماء، ويعيثون في الأرض فسادا.

وقد نهى الله في كتابه الحكيم من معاونة الظالمين :(وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ)[4]

---

(1) لمزيد من المعرفة مراجعة كتب العقائد لدى مذهب أهل البيت عليهم السلام التي تفرد فصلا في (عقيدتنا في الظلم والجور) مثل كتاب عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر .

(2) سورة إبراهيم، آية 42.

(3) نهج البلاغة، باب الخطب، خطبة 224.

(4) سورة هود، آية 113.

وأوصى أئمة أهل البيت عليهم السلام أصحابهم بالابتعاد عن الظالمين والجائرين، ومن ذلك ما روي عن الإمام زين العابدين حين كتب إلى الزهري مبينا طريقة الظالمين في التعاطي وهي صورة تنطبق على كثير من الأزمان والأمكنة[1]، قال عليه السلام: (أوليس بدعائهم إياك حين دعوك، جعلوك قطبا أداروا بك رحى مظالمهم، وجسرا يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلما إلى ضلالتهم، داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم. يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم، فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم واختلاف الخاصة والعامة إليهم، فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك، فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسئول...)[2].

ولأهمية الأمر فإننا سنأتي ببحث إسلامي حول الموضوع وهو نص وشرح استدلالي من كتاب شرح المكاسب للفقيه الشيخ جواد بن علي التبريزي حفظه الله والأصل هو كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري تغمده الله برحمته:

" في حرمة معونة الظالم

قال الشيخ الأنصاري: ومعونة الظالمين على ظلمهم حرام.

وعلق الشيخ التبريزي فقال: ذكر (ره) في المقام أموراً ثلاثة:

(الأول) إعانة الظالم على ظلمه.

(الثاني) كون الشخص من أعوان الظلمة.

وكل منهما محكوم بالحرمة، بل قيل إنّ إعانة الظالم على ظلمه من الكبائر، كما هو ظاهر رواية ورام بن أبي فراس، قال «قال (ع): من مشى إلى ظالم

---

(1) رسالة الإمام زين العابدين عليه السلام للزهري تحف العقول 274، والمحجة البيضاء 3: 260 .

(2) المصدرين السابقين تحف العقول والمحجة البيضاء.

ليعينه وهو يعلم أنّه ظالم، فقد خرج عن الإسلام»[1] ولكن ضعفها بالإرسال، وعدم دلالتها على خصوص الإعانة على الظلم، وشمولها لإعانة الظالم ــ ولو على فعله المباح ــ مانع على الاعتماد عليها نعم ورد كونها كبيرة في روايتي الأعمش والفضل بن شاذان الواردتين تعداد الكبائر[2] وفيهما أيضاً ضعف كما تقدم، ولكن حرمتها مسلمة وتدلّ عليها الروايات الكثيرة.

(منها) صحيحة عبد الله بن سنان، قال: «سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: من أعان ظالماً على مظلوم لم يزل الله عليه ساخطاً حتى ينزع من معونة»[3] وقريب منها غيرها. وما ذكرناه ــ في مسألة بيع العنب ممّن يعلم أنّه يصنعه خمراً من عدم الحرمة لمجرد إعانة الغير على الحرام الصادر منه، بل المحرم هو التعاون على الحرام، بأن يجتمع اثنان أو أكثر على إيجاد الحرام بان يصدر ذلك الحرام عن مجموعهم، بخلاف الإعانة التي لا يقصد المعين إلاّ عمله الذي يمكن للغير التوصل به إلى الحرام.

وبعبارة أخرى الحرام يصدر عن ذلك الغير، والصادر عن المعين مقدمة من مقدمات ذلك العمل ــ لا يجري في إعانة الغير على ظلمه، فانّ الإعانة هذه بنفسها محرمة كمن وضع سوطاً بين يدي ظالم يريد ضرب الآخر، وفي النبوي «ومن علق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعله الله حية طولها سبعون ألف ذراع فيسلطه الله عليه في نار جهنّم خالداً فيها مخلداً»[4] وكذا لا ينبغي الريب في حرمة كون الشخص من أعوان الظلمة على تفصيل يأتي في بحث الولاية من قبل الجائر.

(الأمر الثالث) إعانة الظالم على فعله المباح وقد يظهر من بعض الأخبار

---

(1) وسائل الشيعة: ج12، الباب42 من أبواب ما يكتسب به، الحديث15.

(2) وسائل الشيعة: ج11، الباب46 من أبواب جهاد النفس، الحديث33 و36.

(3) وسائل الشيعة: ج11، الباب80 من أبواب جهاد النفس، الحديث5.

(4) وسائل الشيعة: ج12، الباب42 من أبواب ما يكتسب به، الحديث10 ــ 8

حرمتها، كرواية يونس بن يعقوب، قال: «قال لي أبو عبد الله (ع) لا تعنهم على بناء مسجد»[1] وفي معتبرة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال: «إذ دخل عليه رجل فقال: جعلت فداك إنّه ربما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة، فيدعى إلى البناء يبنيه أو النهر يكريه أو المسناة يصلحها فما تقول في ذلك؟ قال: ما أحب انّي عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاءاً وأن لي ما بين لابتيها ولا مدة بقلم، إن أعوان الظلمة يوم القيمة في سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد»[2] ووجه اعتبارها سنداً أن بشيراً من مشايخ ابن أبي عمير، فيعمه التوثيق العام المذكور في عدة الشيخ (ره) والمسناة ما يبنى على وجه السيل ويقال له السد، والوكاء ما يشد به رأس القربة، فقوله ووكيت لهم وكاء، أي أشد لهم رباط القربة وَالواو ــ في قوله: (وان لي ما بين لابتيها) ــ حالية بمعنى أنّي لا أحب ما ذكر وإن كان لي في مقابله ما بين لابتي المدينة، واللابتين تثنية اللابة، وهي أرض ذات أحجار سود، وكأنّ المراد بهما الجبلان في ناحيتي المدينة. وقوله: (ولا مدة بقلم) أي لا أحب أخذ المداد بالقلم لهم مرة، والسرادق الخيمة.

والحاصل أنّ المذكور في الرواية من قبيل إعانة الظالم على الفعل المباح أو على ما يعمه. وفي معتبرة السكوني عن جعفر بن محمد عن آبائه، قال: «قال رسول الله (ص): إذا كان يوم القيامه فنادى مناد أين أعوان الظلمة، ومن لاق لهم دواتاً، أو ربط كيساً، أو مد لهم مدة قلم؟ فاحشروهم معهم»[3].

ورواية محمد بن عذافر عن أبيه قال: «قال أبو عبد الله (ع): يا عذافر نبئت أنّك تعامل أبا أيوب والربيع، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة؟ قال: فوجم أبي، فقال أبو عبد الله (ع) ــ لما رأى ما أصابه ــ: أي عذافر إنّما خوفتك بما خوفني الله عزّ وجل، قال محمد فقدم أبي، فما زال مغموماً مكروباً حتى مات».

---

(1) وسائل الشيعة: ج12، الباب42 من أبواب ما يكتسب به، الحديث10 ــ 8.

(2) وسائل الشيعة: ج12، الباب42 من أبواب ما يكتسب به، الحديث6.

(3) وسائل الشيعة: ج12، الباب42 من أبواب ما يكتسب به، الحديث11.

ورواية صفوان بن مهران الجمال، ولا يبعد كونها موثقة، قال: «دخلت على أبي الحسن الأول (ع)، فقال لي: يا صفوان كل شيء منك حسن جميل ماخلا شيئا واحداً، قلت جعلت فداك أي شيء؟ قال: اكراؤك جمالك من هذا الرجل، يعني هارون، فقال: والله ما أكريته أشرا ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو، ولكنّي اكريته لهذا الطريق، أي طريق مكة، ولا أتولاه بنفسي، ولكن أبعث معه غلماني، فقال لي: يا صفوان أيقع كراؤك عليهم؟ قلت: نعم جعلت فداك، قال فقال لي: أتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك؟ قلت: نعم، قال من أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم ورد النار.

ولكن ظاهر هذه جواز المعاملة وإعانتهم على الفعل المباح، وذلك فانّه لو كانت معاملة الجائر حراماً، لم يكن وجه لقوله (ع) أيقع كراؤك عليهم وأتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك، بل كان المتعين أن يقول (ع): إنّ الاكراء منهم حرام حتى فيما إذا لم يكن للهو والبطر، وعدوله (ع) ــ عن ذلك إلى ما في الرواية ــ قرينة واضحة على أنّ وجه النهي عن المعاملة هو حب الشخص بقاءهم. ومن الظاهر أنّ هذا النحو من الحب ــ الذي هو في الحقيقة حب لاستيفاء حقه منه ــ لا يكون محرماً، خصوصاً فيما إذا علم أنّه على تقدير ذهاب هذا الظالم يخلفه ظالم آخر مثله أو أخبث منه وكيف كان فالمستفاد من الرواية كون التجنب عن الجائر أولى.

(لا يقال) ينافيه قوله (ع): «ومن أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم فقد ورد النار» حيث إنّ مقتضاه كون هذا القسم من الحب أيضاً محرماً (فانّه يقال) ذكر ذلك في الرواية باعتبار إمكان كون الحب المفروض فيها منشاءاً للحب الذي يسلك الشخص به في عداد الجائرين، فيدخل النار. ومثل ذلك ما في معتبرة ابن أبي يعفور، حيث إنّ التعبير فيها بقوله (ع): "ما أحب" لا دلالة فيه على الحرمة، وما في ذيلها ــ من أنّ أعوان الظلمة يوم القيمة في سرادق من النار ــ لا يصلح أن يكون قرينة على الحرمة، لأنّ الشخص لا يدخل بالمفروض في الرواية في عنوان أعوان الظلمة، فيكون ذكره باعتبار أنّه ربّما يترتب ــ على التقرب إلى أبوابهم بمثل ما ذكر من الأعمال ــ الدخول في ذلك العنوان الموجب لاستحقاق النار. وما في معتبرة السكوني: «إذا كان يوم القيمة نادى مناد أين اعوان الظلمة ومن لاق لهم دواتاً أو ربط كيساً» محمول بقرينة رواية صفوان وغيرها على

كون ربط الكيس ونحوه من إعانتهم على الظلم، كما إذا كان ما في الكيس من أموال الجور: ويحمل مثل رواية يونس بن يعقوب الوارد فيها النهي عن إعانتهم على بناء المسجد على صورة ترويج أمرهم وتشييد سلطانهم، فلا يمكن التعدي إلى مثل بيع الطعام منه لسد جوعه وجوع عياله، فان جواز مثل هذه المعاملة والإعانة لعله من الضروريات.

ولطلب المزيد من هذا البحث – بحث معونة الظالمين – على ظلمهم نرشدكم إلى مراجعة بحث الإمام الخميني (قدس) حول الموضوع، والذي تجده في بحوث السيد الإمام في كتاب المكاسب.

نماذج من تاريخنا:

نذكر هنا بعض النماذج من تاريخنا الإسلامي في رفض الظلم ومعونة الظالم والوقوف في وجهه لردعه عن الظلم، ونلاحظ أن أصحاب هذه المواقف لهم قدسية خاصة في قلوب المؤمنين وطلاب الحق في العالم.

الإمام الحسين (ع) يوبخ الساكتين عن الحق:

قال الإمام الحسين عليه السلام :

" .... اعتبروا أيها النَاسُ بما وَعظَ الله به أولياءَهُ من سُوءِ ثَنائِهِ على الأحبار إذْ يقول: (لَوْلا ينهاهُمُ الرَبَانيّونَ وَالأحْبارُ عَنْ قولِهُم الإثْمَ)[1] وقال: (لُعِنَ الذينَ كَفَرُوا مِنْ بَني إسْرَائيلَ – إلى قوله – لبئسَ ما كانُوا يَفْعَلون)[2].

وإنَما عابَ الله ذلك عليهم، لأنّهم كانوا يَرَوْنَ من الظلَمَةِ الذين بين أظْهُرِهِم المُنكرَ والفساد فلا ينهونهم عن ذلك رَغبةً فيما كانوا ينالونَ منهم، ورهبةً ممّا

---

(1) آية 63، سورة المائدة.

(2) آية 78 و79 ، سورة المائدة.

يحذرون، والله يقول: (فلا تَخْشوا النَاسَ وَاخشَوْن)[1] وقال: (المُؤْمِنُونَ والمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أولياءُ بَعْضٍ يأمرونَ بالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَن المُنْكَرِ)[2] . فبدأ الله بالأمر بالمعروفِ والنّهي عن المنكر فريضةً منه لعلمِه بأنَها إذا أُديَتْ وأُقيمت استقامتِ الفرائضُ كلها هَيِنُها وصَعْبُها، وذلك أنّ الأمرَ بالمعروفِ والنّهيَ عَن المُنْكر دعاء إلى الإسلام مع رد المَظَالِم ومخالفةِ الظّالم وقسمةِ الفَيء والغنائم وأخذِ الصدَقاتِ من مواضِعِها ووضعِها في حقّها.

ثمّ أنتم أيّتُها العصابةُ عصابة بالعِلْم مشهورة وبالخير مذكورة وبالنصيحة معروفة وبالله في أنفُس النّاس مهابة، يهابُكُمُ الشّريفُ وَيُكْرِمُكُمُ الضعيفُ وَيُؤْثِرُكُم مَنْ لا فضلَ لكم عليه، ولا يدَ لكم عنده، تشفعون في الحوائج إذا امتنعت مِنْ طُلابِها، وتمشُونَ في الطّريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر . أليس كُلّ ذلك إنّما نِلتُموهُ بما يُرجى عندكُم من القيامِ بحق الله وإن كنتم عن أكثر حقهِ تقصُرُونَ فاستَخْفَفْتُمْ بحقّ الأئمّة، فأمّا حقّ الضعَفاءِ فضَيَعْتُمْ، وأمّا حقكم بزعْمِكُمْ فطَلَبْتُم، فلا مالاً بذلتموه، ولا نفساً خاطَرْتُم بها للّذي خلقَها، ولا عشيرةً عاديتموها في ذاتِ الله.

أنتُم تتمنّونَ على الله جَنّتَهُ ومجاورةَ رُسُلِهِ وأماناً من عذابهِ لقد خشيتُ عليكم – أيها المُتَمَنّونَ على الله – أن تَحِلَ بكُم نقمة مِن نقماتِهِ لأنّكم بلغتم من كرامة الله منزلة فُضّلتمْ بها، ومن يُعرَفُ بالله لا تُكْرِمُونَ، وأنتُم بالله في عباده تُكْرَمُونَ.

وقد تَرَوْنَ عهودَ الله منقوضَةً فلا تَفزَعُون، وأنتُم لبعض ذِمَمِ آبائِكُمْ تَفْزَعُون وَذِمّةُ رسولِ الله مخفورة، والعُميُ والبُكْم والزّمنى في المدائن مهملة لا تَرحَمُونَ ولا في مَنزلِتِكُم تعملون، ولا مَنْ عَمِلَ فيها تُعينون . وبالادّهان والمُصَانَعَةِ عند الظّلَمَةِ تأمنون.

كُلّ ذلك ممّا أمركم الله بهِ من النّهي والتّناهي وأنتم عنه غافلونَ.

---

(1) آية 44 ، سورة المائدة.

(2) آية 71، سورة التوبة.

وأنتُم أعظم النّاس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتُم تشعرون، ذلك بأنّ مجاريَ الأمور والأحكام علّى أيدي العُلماء بالله الأمناءِ علّى حَلاَلِهِ وَحَرَامِهِ، فأنتُم المَسْلوبونَ تلك المنزلةِ وَما سُلِبْتُم ذلك إلاّ بتفرقِكُم عن الحقّ واختلافِكُم في السُنّة بعد البيّنة الواضحة، ولَوْ صَبَرْتُم علّى الأذّى وتحمّلْتُم المؤونة في ذاتِ الله كانت أمور الله عليكُم تَرِدُ وعنكم تصْدُرُ وَإِلَيْكُمْ تَرْجِعُ، ولكنّكم مكّنتُم الظّلَمَة مِنْ منزلتِكُمْ، وأسلمتم أمور الله في أيديهم، يَعملون بالشبُهاتِ، ويَسيرونَ في الشَهَواتِ، سلّطهم على ذلك فرارُكم مِنَ الموتِ وإعجابُكُم بالحياة الّتي هي مفارقتُكُم، فأسلمتم الضعفاءَ في أيديهم فمن بين مُستعبَدٍ مقهورٍ، وبين مستضعَف على معيشتِهِ مغلوبٍ، يتقلّبون في المُلكِ بآرائِهم، ويستشعِرونَ الخِزْيَ بأهوائهم، اقتداءً بالأشرار وجرأةً على الجبّار، في كُلّ بَلَدٍ منهم على مِنْبَرِهِ خطيب مُصقع . فالأرضُ لهم شاغرة، وأيديهم فيها مبسوطة، والنّاسُ لهم خَوَل، لا يدفعون يد لامسٍ، فمن بين جبّار عنيدٍ، وذي سطوةٍ على الضعفةِ شديدٍ، مُطاعٍ لا يَعْرِفُ المُبْدِئ المعيدَ.

فيا عجباً ! وما لي لا أعجبُ ! والأرض من غاش غَشُوم، ومتصدقٍ ظلوم، وعامِلٍ على المُؤمنينَ بهم غيرُ رحيمٍ!

فالله الحاكمُ فيما فيه تنازعنا، والقاضي بحكمه فيما شجر بيننا.

اللّهمّ إنّك تعلم أنّه لم يكن ما كان منّا تَنافُساً في سُلْطانٍ، ولا التِماساً من فضول الحطام، ولكن لنُريَ المعالِمَ من دينك، ونُظْهِرَ الإصلاحَ في بلادِك، ويأمنَ المظلُومونَ مِنْ عبادِك، ويُعْمَلَ بفرائِضِكَ وسُنَنِك وأحكامِك.

فإنّكم إن لا تَنْصُرونا وتنصفونا قويت الظّلمة عليكم، وعَمِلوا في إطفاءِ نُورِ نَبيكُم . وحسبُنا الله وعليه توكّلنا وإليه أنَبْنَا وإليه المصيرُ "[1].

---

(1) البحار ج 33 ص178 رواية 456 باب17، الاحتجاج للطبرسي ص296، كتاب سليم بن قيس ص 165.

الصحابي أبو ذر الغفاري يرفض رشاوي معاوية:

قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة[1]:

واعلم أن الذي عليه أكثر أرباب السيرة وعلماء الأخبار والنقل أن عثمان نفى أبا ذر أولا إلى الشام ثم استقدمه إلى المدينة لما شكا منه معاوية ثم نفاه من المدينة إلى الربذة لما عمل بالمدينة نظير ما كان يعمل بالشام. أصل هذه الواقعة أن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم وغيره بيوت الأموال واختص زيد بن ثابت بشيء منها جعل أبو ذر يقول بين الناس وفي الطرقات والشوارع بشر الكافرين بعذاب أليم ويرفع بذلك صوته ويتلو قوله تعالى :(والَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُمْ بعَذاب أَلِيم)[2] ، فرفع ذلك إلى عثمان مرارا وهو ساكت. ثم إنه أرسل إليه مولى من مواليه أن انته عما بلغني عنك، فقال أبو ذر أوينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله تعالى، وعيب من ترك أمر الله تعالى، فوالله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب إلي وخير لي من أن أسخط الله برضا عثمان. فأغضب عثمان ذلك وأحفظه فتصابر وتماسك إلى أن قال عثمان يوما والناس حوله أيجوز للإمام أن يأخذ من المال شيئا قرضا فإذا أيسر قضى فقال كعب الأحبار لا بأس بذلك فقال أبو ذر يا ابن اليهوديين أتعلمنا ديننا فقال عثمان قد كثر أذاك لي وتولعك بأصحابي، الحق بالشام فأخرجه إليها. فكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها فبعث إليه معاوية يوما ثلاثمائة دينار فقال أبو ذر لرسوله إن كانت من عطائي الذي حرمتمونيه عامي هذا أقبلها، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فيها وردها عليه. ثم بنى معاوية الخضراء بدمشق فقال أبو ذر يا معاوية إن كانت هذه من مال الله فهي الخيانة وإن كانت من مالك فهي الإسراف

---

(1) شرح نهج البلاغة، عزّ الدين عبدالحميد المدائني المشهور بابن أبي الحديد المعتزلي جزء 8 ص 255- 259 .

(2) آية 34، سورة التوبة.

وكان أبو ذر يقول بالشام والله لقد حدثت أعمال ما أعرفها والله ماهي في كتاب الله ولا سنة نبيه (ص) والله إني لأرى حقا يطفأ وباطلا يحيا وصادقا مكذبا وأثرة بغير تقى وصالحا مستأثرا عليه. قال حبيب بن مسلمة الفهري لمعاوية إن أبا ذر لمفسد عليكم الشام فتدارك أهله إن كان لك فيه حاجة.

وروى شيخنا أبو عثمان الجاحظ في كتاب السفيانية عن جلام بن جندل الغفاري قال كنت غلاما لمعاوية على قنسرين والعواصم في خلافة عثمان فجئت إليه يوما أسأله عن حال عملي إذ سمعت صارخا على باب داره يقول أتتكم القطار تحمل النار اللهم العن الآمرين بالمعروف التاركين له اللهم العن الناهين عن المنكر المرتكبين له فازبأر معاوية وتغير لونه، وقال يا جلام أتعرف الصارخ فقلت اللهم لا، قال من عذيري من جندب بن جنادة يأتينا كل يوم فيصرخ على باب قصرنا بما سمعت، ثم قال أدخلوه علي فجيء بأبي ذر بين قوم يقودونه حتى وقف بين يديه فقال له معاوية يا عدو الله وعدو رسوله تأتينا في كل يوم فتصنع ما تصنع أما أني لو كنت قاتل رجل من أصحاب محمد من غير إذن أمير المؤمنين عثمان لقتلتك ولكني أستأذن فيك، قال جلام: وكنت أحب أن أرى أبا ذر لأنه رجل من قومي فالتفت إليه فإذا رجل أسمر ضرب من الرجال خفيف العارضين في ظهره جنأ فأقبل على معاوية وقال ما أنا بعدو لله ولا لرسوله بل أنت وأبوك عدوان لله ولرسوله أظهرتما الإسلام وأبطنتما الكفر ولقد لعنك رسول الله (ص) ودعا عليك مرات ألا تشبع، سمعت رسول الله (ص) يقول إذا ولي الأمة الأعين الواسع البلعوم الذي يأكل ولا يشبع فلتأخذ الأمة حذرها منه، فقال معاوية ما أنا ذاك الرجل قال أبو ذر بل أنت ذلك الرجل أخبرني بذلك رسول الله (ص) وسمعته يقول وقد مررت به اللهم العنه ولا تشبعه إلا بالتراب، وسمعته (ص) يقول: است معاوية في النار، فضحك معاوية وأمر بحبسه وكتب إلى عثمان فيه. فكتب عثمان إلى معاوية أن احمل جندبا إلي على أغلظ مركب وأوعره فوجه به مع من سار به الليل والنهار وحمله على شارف ليس عليها إلا قتب حتى قدم به المدينة وقد سقط لحم فخذيه من الجهد. فلما قدم بعث إليه عثمان الحق بأي أرض شئت، قال: بمكة، قال لا، قال: بيت المقدس، قال لا، قال بأحد المصرين، قال لا ولكني مسيرك إلى ربذة فسيره إليها فلم يزل بها حتى مات.

وفي رواية الواقدي أن أبا ذر لما دخل على عثمان قال له :

لا أنعم الله بقين عينا

نعم ولا لقاه يوما زينا

تحية السخط إذا التقينا

فقال أبو ذر ما عرفت اسمي قينا قط وفي رواية أخرى لا أنعم الله بك عينا يا جنيدب فقال أبو ذر أنا جندب وسماني رسول الله (ص) عبد الله فاخترت اسم رسول الله (ص) الذي سماني به على اسمي، فقال له عثمان أنت الذي تزعم انا نقول يد الله مغلولة وإن الله فقير ونحن أغنياء فقال أبو ذر لو كنتم لا تقولون هذا لأنفقتم مال الله على عباده، ولكني أشهد أني سمعت رسول الله (ص) يقول إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلا جعلوا مال الله دولا وعباده خولا ودينه دخلا

فقال عثمان لمن حضر أسمعتموها من رسول الله قالوا لا، قال عثمان ويلك يا أبا ذر أتكذب على رسول الله ؟ فقال أبو ذر لمن حضر أما تدرون أني صدقت؟ قالوا لا والله ما ندري، فقال عثمان ادعوا لي عليا فلما جاء قال عثمان لأبي ذر اقصص عليه حديثك في بني أبي العاص فأعاده، فقال عثمان لعلي (ع) أسمعت هذا من رسول الله (ص) قال لا وقد صدق أبو ذر، فقال كيف عرفت صدقه ؟ قال لأني سمعت رسول الله (ص) يقول: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر، فقال من حضر أما هذا فسمعناه كلنا من رسول الله، فقال أبو ذر أحدثكم أني سمعت هذا من رسول الله (ص) فتتهمونني ما كنت أظن أني أعيش حتى أسمع هذا من أصحاب محمد (ص).

الإمام السجاد عليه السلام يحذر الزهري:

حين أوغل الزهري في دائرة الحكم الأموي الغاشم، والتحق ببلاط السلطة بالكامل، قام الإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام ببيان موقفه من هذا الزيف والنفاق، ورغم ماقد يكلفه هذا الكشف من ضريبة ربما تكون باهضة، فكتب كتابا إليه رواه الفريقان ونقله العديد من المؤرخين وكتّاب السير بفروق بسيطة.

قال الغزالي ما نصه: (إنّ هذه الرسالة كُتبت إلى الزهري لما خالط

السلطان)[1] ، كما رواها ابن شعبة وآخرون[2].. وسنذكر هنا بعض نصوص هذه الوثيقة السياسية التاريخية الدقيقة:

قال عليه السلام :

" ... أما بعد.. كفانا الله وإياك من الفتن، ورحمك من النار، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك بها أن يرحمك، فقد أثقلتك نعم الله بما أصحَّ من بدنك، وأطال من عمرك، وقامت عليك حججه الله بما حمّلك من كتابه، وفقهك من دينه، وعرّفك من سُنّة نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فرضي لك في كلِّ نعمة أنعم بها عليك، وفي كلِّ حجّة احتج بها عليك..

فانظر أي رجل تكون غداً إذا وقفت بين يدي الله ! فسألك عن نعمه عليك، كيف رعيتها ؟ وعن حججه عليك، كيف قضيتها ؟!

ولا تحسبنَّ الله قابلاً منك بالتعذير، ولا راضياً منك بالتقصير ! هيهات.. هيهات ! ليس كذلك إنّه أخذ على العلماء في كتابه إذ قال: (لتبيننه للناس ولا تكتمونه)[3].

واعلم أن أدنى ما كتمت، وأخفّ ما احتملت أن آنست وحشة الظالم، وسهلت له طريق الغيّ بدنوّك منه حين دنوت، وإجابتك له حين دُعيت.

فما أخوفني أن تبوء بإثمك غداً مع الخونة، وأن تُسأل عما أخذتَ بإعانتك على ظلم الظلمة ! إنّك أخذتَ ماليس لك ممن أعطاك، ودنوت ممن لم يردّ على أحد حقاً، ولم تردّ باطلاً حين أدناك، وأحببت من حادّ الله... ".

"أوليس بدعائهم إياك حين دعوك جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلّماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيّهم، سالكاً

---

(1) إحياء علوم الدين | الغزالي 2: 143 والمحجة البيضاء في إحياء الأحياء 3: 260.

(2) تحف العقول: 274 والمحجة البيضاء 3: 260.

(3) سورة آل عمران، آية 168.

سبيلهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم... "

فما أقلَّ ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك. وما أيسر ما عمّروا لك في جنب ماخرّبوا عليك، فانظر لنفسك، فإنّه لا ينظر إليها غيرك وحاسبها حساب رجل مسؤول ... انظر كيف شكرك لمن غذاك بنعمه صغيراً وكبيراً ؟ فما أخوفني أن تكون كما قال الله في كتابه:(فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأَدْنَى وَيَقُولونَ سَيُغْفَرُ لَنَا)[1] !

"إنّك لست في دار مقام، أنت في دار قد آذنت برحيل ... طوبى لمن كان في الدنيا على وجل، يا بؤس من يموت وتبقى ذنوبه من بعده . إحذر فقد نُبئت، وبادر فقد أجّلت . إنّك تُعامل من لا يجهل، وإن الذي يحفظ عليك لا يغفل . تجهّز فقد دنا منك سفر بعيد، وداو دينك فقد دخله سقم شديد ...

ولا تحسب أني أردتُ توبيخك وتعنيفك وتعييرك، لكني أردت أن يُنعش الله ما فات من رأيك، ويردّ إليك ما عزب من دينك، وذكرت قول الله تعالى: (وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين)[2].

أغفلت ذكر من مضى من أسنانك وأقرانك، وبقيت بعدهم كقرن أعضب.. انظر: هل إبتلوا بمثل ما ابتُليت به ؟ أم هل وقعوا في مثل ما وقعت فيه ؟ أم هل تراهم ذكرتَ خيراً أهملوه ؟ وعلمت شيئاً جهلوه ؟

بل حظيت بما حلَّ من حالك في صدور العامّة، وكلفهم بك، إذ صاروا يقتدون برأيك، ويعملون بأمرك، إن أحللت أحلّوا، وإن حرّمت حرّموا، وليس ذلك عندك، ولكن أظهرهم عليك رغبتهم فيما لديك ذهاب علمائهم، وغلبة الجهل عليك وعليهم، وحبّ الرئاسة، وطلب الدنيا منك ومنهم.

أما ترى ما أنت فيه من الجهل والغرّة ؟ وما الناس فيه من البلاء والفتنة ؟! قد ابتليتهم، وفتنتهم بالشغل عن مكاسبهم مما رأوا، فتاقت نفوسهم إلى أن يبلغوا

---

(1) سورة الأعراف، آية 169.

(2) سورة الذاريات، آية 55.

من العلم ما بلغت، أو يدركوا به مثل الذي أدركت، فوقعوا منك في بحر لا يُدرك عمقه وفي بلاء لا يقدر قدره، فالله لنا ولك، وهو المستعان... ".

"أما بعد ... فأعرض عن كل ما أنت فيه حتى تلتحق بالصالحين الذين دُفنوا في أسمالهم، لاصقة بطونهم بظهورهم، ليس بينهم وبين الله حجاب، ولا تفتنهم الدنيا ولا يُفتنون بها.

فإن كانت الدنيا تبلغ من مثلك هذا المبلغ، مع كبر سنك ورسوخ علمك، وحضور أجلك، فكيف يسلم الحدث في سنه ؟ الجاهل في علمه ؟ المأفون في رأيه ؟ المدخول في عقله ؟ ! ... على من المعوّل ؟ وعند من المستعتب ؟ نشكو إلى الله بثنا، وما نرى فيك ! ونحتسب عند الله مصيبتنا بك...

فانظر: كيف شكرك لمن غذاك بنعمه صغيراً وكبيراً.. ! وكيف إعظامك لمن جعلك بدينه في الناس جميلاً ! وكيف صيانتك لكسوة من جعلك بكسوته في الناس ستيراً !! وكيف قربك أو بعدك ممن أمرك أن تكون منه قريباً ذليلاً !!

مالك لا تنتبه من نعستك ؟ وتستقيل من عثرتك ؟ فتقول: والله ما قمت لله مقاماً واحداً أحييت به له ديناً ! أو أمتُ له فيه باطلاً ! ! أفهذا شكرك من استحملك؟ ! ما أخوفني أن تكون كما قال الله تعالى في كتابه: (أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيّاً)[1] استحملك كتابه، واستودعك علمه، فأضعتهما ! فنحمد الله الذي عافانا مما ابتلاك به ! والسلام.. "[2].

الإمام الصادق (ع) يردع المنصور:

في تاريخ الإمام الصادق عليه السلام أن المنصور كتب يوماً إليه: ألا تغشانا كما يغشانا الناس؟ فأجابه: ليس لنا ما نخافك من أجله، ولا عندك من أمر الآخرة

---

(1) سورة مريم، آية 59.

(2) لرؤية الرسالة راجع تحف العقول: 274 ــ 277، بلاغة علي بن الحسين عليه السلام للحائري: 122 ــ 126، الإمام زين العابدين المقرّم: 154 ــ 159، إحياء علوم الدين للغزالي 2: 143.

ما نرجوك له، ولا أنت في نعمة فنهنئك، ولا تراها في نقمة فنعزّيك بها. فما نصنع عندك ؟ فكتب المنصور: تصحبنا لتنصحنا. فأجابه عليه السلام: من أراد الدنيا لا ينصحك، ومن أراد الآخرة لا يصحبك. فقال المنصور: والله لقد ميّز عندي منازل الناس، مَن يريد الدنيا ممن يريد الآخرة، وإنه ممن يريد الآخرة لا الدنيا[1].

وقد دخل عليه السلام يوماً فقال له المنصور ــ وكان متضجّراً من وقع الذباب عليه: يا أبا عبد الله، لمَ خلق الله الذباب؟! فأجابه عليه السلام: ليُذلّ به الجبابرة[2].

صفوان الجمال يتخذ الموقف الصعب:

ورد في حديث الإمام موسى الكاظم(ع) مع صفوان الجمّال – أحد أصحابه – حيث قال له – وكان يكري جماله لهارون الرشيد – "يا صفوان، كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً، قلت: جعلت فداك، أيّ شيء؟ قال: إكراؤك جمالك من هذا الرجل – يعني هارون الرشيد – قلت: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو، ولكنني أكريته لهذا الطريق – يعني طريق مكة – ولا أتولاه، ولكن أبعث إليه غلماني، فقال لي: يا صفوان، أيقع كراؤك عليهم. قلت: نعم، جعلت فداك، فقال لي: أتحب بقاءهم حتى يخرج كراك؟ قلت: نعم، قلت: فمن أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم ورد النار.

فقال صفوان: فذهبت وبعت جمالي عن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون، فدعاني وقال: يا صفوان بلغني أنك بعت جمالك؟ قلت: نعم، قال: لمَ؟ قلت: أنا شيخ كبير وإن الغلمان لا يفون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات، إني لأعلم من أشار عليك بهذا، أشارك موسى بن جعفر، فقلت: مـــالي ولموسى بن جعفر، فقال: دع عنك هذا، فـــوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك".

---

(1) كشف الغمة 448/2، بحار الأنوار 184/47.

(2) بحار الأنوار 166/47، علل الشرايع 496.

مصدر الحديث كتاب وسائل الشيعة ج17 ص182 باب 42 حديث22305 وهو باب كامل في أحاديث تحرم معونة الظالمين.

الأديب الشاعر السيد الشريف الرضي يرفض رشاوي وزير بهاء الدولة :

و قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه[1]:

وقرأت بخط محمد بن إدريس الحلي الفقيه الإمامي قال حكى أبو حامد أحمد بن محمد الإسفرائيني الفقيه الشافعي قال كنت يوما عند فخر الملك أبي غالب محمد بن خلف وزير بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة فدخل عليه الرضي أبو الحسن فأعظمه وأجله ورفع من منزلته وخلى ما كان بيده من الرقاع والقصص وأقبل عليه يحادثه إلى أن انصرف، ثم دخل بعد ذلك المرتضى أبو القاسم رحمه الله فلم يعظمه ذلك التعظيم ولا أكرمه ذلك الإكرام وتشاغل عنه برقاع يقرؤها وتوقيعات يوقع بها فجلس قليلا وسأله أمرا فقضاه ثم انصرف. قال أبو حامد فتقدمت إليه وقلت له أصلح الله الوزير هذا المرتضى هو الفقيه المتكلم صاحب الفنون وهو الأمثل والأفضل منهما وإنما أبو الحسن شاعر، قال: فقال لي إذا انصرف الناس وخلا المجلس أجبتك عن هذه المسألة.

قال وكنت مجمعا على الانصراف فجاءني أمر لم يكن في الحساب فدعت الضرورة إلى ملازمة المجلس إلى أن تقوض الناس واحدا فواحدا فلما لم يبق إلا غلمانه وحجابه دعا بالطعام فلما أكلنا وغسل يديه وانصرف عنه أكثر غلمانه ولم يبق عنده غيري، قال لخادم هات الكتابين اللذين دفعتهما إليك منذ أيام وأمرتك أن تجعلهما في السفط الفلاني فأحضرهما، فقال هذا كتاب الرضي اتصل بي أنه قد ولد له ولد فأنفذت إليه ألف دينار وقلت له هذه للقابلة فقد جرت العادة أن يحمل الأصدقاء إلى أخلائهم وذوي مودتهم مثل هذا في مثل هذه الحال فردها وكتب إلى هذا الكتاب فاقرأه قال فقرأته وهو اعتذار عن الرد وفي جملته إننا أهل بيت لا

---

(1) شرح نهج البلاغة، عزّ الدين عبد الحميد المدائني المشهور بـ ابن أبي الحديد المعتزلي، جزء 1 صفحة 39، 40 .

نطلع على أحوالنا قابلة غريبة وإنما عجائزنا يتولين هذا الأمر من نسائنا ولسن ممن يأخذن أجرة ولا يقبلن صلة قال فهذا هذا.

وأما المرتضى فإننا كنا قد وزعنا وقسطنا على الأملاك ببادوريا تقسيطا نصرفه في حفر فوهة النهر المعروف بنهر عيسى فأصاب ملكا للشريف المرتضى بالناحية المعروفة بالداهرية من التقسيط عشرون درهما ثمنها دينار واحد قد كتب إلى منذ أيام في هذا المعنى هذا الكتاب فاقرأه فقرأته ....

قال فخر الملك فأيهما ترى أولى بالتعظيم والتبجيل هذا العالم المتكلم الفقيه الأوحد ونفسه هذه النفس أم ذلك الذي لم يشهر إلا بالشعر خاصة ونفسه تلك النفس فقلت وفق الله تعالى سيدنا الوزير فما زال موفقا والله ما وضع سيدنا الوزير الأمر إلا في موضعه ولا أحله إلا في محله وقمت فانصرفت.

ذكرنا هذه القصة وإن كنا نتحفظ على ما جاء فيها تماما ولنا عليها ملاحظات، رحم الله الرضيين المرتضيين حفيدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

السيد باقر الصدر يستشهد رافضا إعطاء شرعية لطاغية زمانه :

واستشهد الفقيه العظيم والمفكر الإسلامي السيد محمد باقر الصدر دون أن يتنازل عن دينه شعرة واحدة ولكنه خلف لنا تاريخا وتراثا ناصعا يحكي عن أجداده الطاهرين، كان منها تلك الكلمة الخالدة التي ذكرتنا بكلام جده أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث كتب رسالة إلى طاغية زمانه الدكتاتور صدام التكريتي جاء فيها:

(.... فوالله لن تلبثوا بعد قتلي إلا أذلة خائفين تهول أهواكم وتتقلب أحوالكم ويسلط الله عليكم من يجرعكم مرارة الذل والهوان يسيقكم مصاب الهزيمة والخسران ويذيقكم ما لم تحتسبوه من طعم العناء ويريكم ما لم ترتجوه من البلاء ولا يزال بكم على هذا الحال حتى يحول بكم شر فأل جموع مثبورة صرعى في الروابي والفلوات حتى إذا انقضى عديدكم وقل حديدكم ودمدم عليكم مدمر عروشكم وترككم ايادي سبأ اشتات بين ما اكلتم بواترهم ومن هاموا على وجوههم في الأمصار فولوا إلي شتى الأمصار وأورث الله المستضعفين أرضكم وديارهم وأموالكم فإذا قد أمسيتم لعنة تجدد على أفواه الناس وصفحة سوداء في أحشاء

التأريخ).

وها نحن نقرأ رسالة السيد الصدر في الوقت الذي نشاهد صدام يجرجر في المحاكم خاسئا، من قضية إلى قضية، يتجرع الذل والهوان بعد الهزائم والخسران، ويوضع في السجون الذي عملها وضيقها لمعارضيه، وبعد عقدين من شهادة السيد الصدر رضوان الله تعالى عليه أورث الله المستضعفين أرض العراق وأصبح صدام وأعوانه وأزلامه في مزبلة التاريخ.

حرمة الانضمام إلى المجلس
إجماع فتاوى الفقهاء

إنّ الفيصل في قبول أو رفض أية مشروع ديني هو رأي الخبراء في المجال نفسه، أي رأي وفتاوي الفقهاء، وهم قد أفتوا - بما لا يدع أي مجال للشك والتشكيك - بحرمة التعامل مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في البحرين، أمامنا الآن عشرات الاستفتاءات والفتاوي من الفقهاء العظام وحرسة الدين كلها تحرم الانضمام إلى المجلس والمشاركة في برامجه تجدها جميعا في الملاحق لهذا الكتاب، بين أيدينا الآن فتاوي لسماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي، وسماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي، وسماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، وسماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد، وسماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي، وسماحة آية الله الشيخ مكارم الشيرازي، وسماحة آية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي، وسماحة آية الله السيد محمد الحسيني الوحيدي، وسماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي، وسماحة آية الله الشيخ مرتضى بني فضل، وسماحة آية الله السيد محمود الهاشمي، وسماحة آية الله الشيخ يوسف الصانعي، ...، ولا شك أن العدد أكبر من هذا ولكن هذا ما استطعنا الحصول عليه دون أن نستفتي أحدا منهم بل قام عدد من مشايخ وسادة الحوزة العلمية البحرينيين في قم المقدسة بالسؤال، وإنّ الأمة مسؤولة شرعا وآخرة باتباع هؤلاء الفقهاء والمراجع العظام وهم ذووا الاختصاص والخبرة في القضايا الشرعية والفقهية. ونحن نعلم أنّ المراجع العظام يختلفون في المسائل الفقهية كل حسب اجتهاده واستنباطه للحكم والمكلفين يتبعون فقهائهم ولكن لا تجد بينهم اختلافا في القضايا المصيرية كهذه التي نبحث فيها فهي واضحة في مذهبنا وخاصة بعد تشخيص علماء البحرين للموضوع جيدا وأهدافه ومراميه، لقد قام علماء الدين المخلصين والمعروفين بالتقوى وبتاريخهم الناصع والمستقلين عن السلطة وإغراءاتها، والواعين للقضايا السياسية والاجتماعية ولوازمها بتشخيص موضوع المجلس، ثم تم استفتاء الفقهاء الكرام الذين أجمعوا على حرمته وحرمة الانضمام إلى مؤسساته، وسنستعرض هنا آراء الفقهاء ليتبين الرأي الفقهي جيدا ليكون حجة على الجميع :

أولا: لقد بيّن الفقهاء العظام بتحديد الوظيفة الشرعية في موضوع مشروع حكومي ينظّم الشؤون الإسلامية بالنسبة لعامة المؤمنين فأجاب:

سماحة آية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي:

(بما أن المشروع المذكور غير مشروع ويعدّ وهنًا لأهل الدين وعلمائه ومخالفا لسيرة علماء المذهب في الاستقلال بالأمور الدينية فلا يجوز تأييده بأي شكل من أشكاله قولا أو فعلا، بل كل ما يؤدي إلى تأييده بنوع من الصلة من قبل عموم المؤمنين وخصوصًا أهل العلم والخطباء وطلاب العلوم الدينية والوجهاء أمر غير جائز)[1]

وسماحة آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الوحيدي:

(.. المشروع المذكور من جملة مصائد الاستعمار وتسويلاتهم الباطلة لإغواء العامة من أهل الديانة ومنعهم عن التحرك الإسلامي وتخديرهم في الانتهاض الفكري والإشراف على مجامع المسلمين والاطلاع على مقاصدهم وسدّ كل طريق يكون سبباً لتقوية بناء الدين وإعلاء كلمة الحق...)[2]

سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي:

(هدم المجلس المذكور والعمل معه عمل رسول الله صلى الله عليه وآله مع المسجد الضرار وهدمه وتخريبه لأنه مؤامرة شنيعة على الإسلام لا على المذهب فقط ....)[3]

---

(1) ملحق رقم 25.

(2) ملحق رقم 26.

(3) ملحق رقم 27

سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي:

(لا يجوز إخضاع المساجد والمنابر والشئون الدينية بشكل عام لمثل هذه المجالس المؤسسة من قبل تلك الدول بل هي خاضعة للمرجعية والولاية الشرعية للأمر . قال سبحانه وتعالى (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار...)[1]

سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي :

(لا يجوز التمكين لهذا المشروع والمساعدة عليه، حسب الشرح المذكور في السؤال . ويجب على المؤمنين السعي للمحافظة على استقلالية المساجد والحسينيات ومراكز التبليغ الإسلامي من سيطرة ونفوذ الأنظمة غير الإسلامية، وقطع نفوذ هذه الأنظمة عن أمثال هذه المؤسسات)[2]

سماحة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي :

(أمثال هذه المشاريع في الحقيقة تستهدف الإسلام وتكون مؤامرة على [ضدّ] المسلمين والمساعدة عليها حرام)[3]

سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي :

(... لا يجوز قبول منصب إمامة الجماعة عن طريقها والحال هذه لأنه مخالفة لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم)[4]

سماحة آية الله الشيخ يوسف الصانعي :

(.. لا يجوز لأئمة الجمعة والجماعات والخطباء وغيرهم من العلماء التسليم

---

(1) ملحق رقم 28

(2) ملحق رقم 29

(3) ملحق رقم 30

(4) ملحق رقم 31

والتبعية لمثل هذا المجلس ..)[1]

سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد :

(.. بما أنّ هذا المشروع المشار إليه في ديباجة الاستفتاء ينتسب إلى حكومة جائرة غير شرعية فلا تجوز المساعدة ولا يجوز التمكين له ..)[2]

ثانيا: أفتى كل الفقهاء المستفتون بخروج الشخص الذي يحدث منه التمكين والمساعدة لمثل هذا المجلس عن العدالة، وقد أجابوا:

سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي :

(من حدث منه التمكين والقبول فلا يبقى عدالته ولو كان عادلا من قبل بل يصير فاسقا جائز الغيبة)[3] وأكد ذلك فقال أيضا :

(.. فمن صلى خلفهم فصلاته باطلة وغير مسقطة للتكليف ويجب إعادته وعمله محرم بيِّن ويحرم تعظيمهم وتكريمهم بأي نحو كان ولو كان بالسلام عليهم أو رد سلامهم)[4]

سماحة آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري:

(يفسق الشخص بهذا التمكين متعمدا)[5]

---

(1) ملحق رقم 32

(2) ملحق رقم 33

(3) ملحق رقم 31

(4) ملحق رقم 31

(5) ملحق رقم 34

سماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي:

(.. مساندة الحكومة الجائرة حرام فلا تبقى عدالة للشخص)[1]

سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد:

(.. إعانة الظالم وتقويته من المحرمات الخطيرة الموجبة لثلم العدالة ..)[2]

سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي :

(كيف تبقى عدالته مع محاربته لله ولرسوله وللمؤمنين)[3] وقال أيضا حول جواز الصلاة خلفه: (كيف يجوز الصلاة خلفه مع أنه محارب لله ولرسوله وساع في الأرض فساد فهو مصداق للمفسد في الأرض)[4]

ثالثا: أجاب الفقهاء حول الدخول في المجلس وعدمه، فقال:

سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي:

(.. لا يجوز الدخول في هذا المجلس (في البحرين) وقبول المنصب وأخذ الأجرة لهذا العمل لو بذل الأجرة، وهو اسوء من بيع الخمر وأكل لحم الخنزير)[5]

---

(1) ملحق رقم 35

(2) ملحق رقم 33

(3) ملحق رقم 36

(4) ملحق رقم 36

(5) ملحق رقم 31

سماحة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي:

(الدخول في هذه المجالس محرم شرعا وفيها مسئولية عظيمة)[1]

رابعا: وحول ارتباط خطباء المنبر الحسيني بهذا المجلس، قال :

سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي:

(يحرم ارتباطهم بهذا المشروع ولو لم يعطهم السيطرة على كلمة المنبر..)[2]

سماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي :

(.. فإذا قلنا بأنه لا يجوز المساندة والمعاونة معهم فلا فرق بين الخطيب وإمام الجماعة وغيرهما في ذلك)[3]

سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي:

(يحرم لخطباء المنبر قبول دعوة دولة البحرين والحضور في مجالسهم حتى لبيان أحكام الدين ومصائب أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم)[4]

سماحة آية الله الشيخ مرتضى بني فضل :

(..لا يجوز لخطباء المنبر الحسيني الارتباط بالمشروع المذكور..)[5]

---

(1) ملحق رقم 30

(2) ملحق رقم 36

(3) ملحق رقم 35

(4) ملحق رقم 31

(5) ملحق رقم 37

سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد :

(.. لا يجوز الارتباط به في مفروض السؤال)[1]

سماحة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي :

(..على الخطباء ان يتنبهوا لعواقب هذه المؤامرات ويتجنبوا عنها كل الاجتناب)[2]

خامسا: قال الفقهاء بضرورة استقلالية المؤسسة الدينية وأجابوا على سؤال حول رضوخ طلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء لوضع يد المجلس على كامل الحوزة العلمية وامتداداتها في الخارج وعدمه بالتالي:

سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد :

(.. لا يجوز الرضوخ في مفروض السؤال ويجب العمل على إفشال هذا المخطط والحفاظ على استقلالية المؤسسة الدينية ونزاهتها)[3]

سماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي :

(.. لا يجوز الخضوع للفضلاء للمشروع بل لابد لكل طالب وصاحب الفضيلة أن يستنكروا ذلك...)[4]

---

(1) ملحق رقم 33

(2) ملحق رقم 30

(3) ملحق رقم 33

(4) ملحق رقم 35

سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي :

(وضع اليد على كامل الحوزة العلمية وفقهائها وخطبائها كحد الشرك بالله ولا يغفر الشرك بالله وإن كان يغفر لغيره من الذنوب..)[1]

سماحة آية الله الشيخ مرتضى بني فضل :

(.. يجب على طلاب العلوم الدينية التجنب عن الورود في الحوزات العلمية التي وضع المشروع الحكومي يده عليها ..)[2]

سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي :

(.. لا يجوز لطالب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة من العلماء المحترمين أن يكونوا مرتبطين معهم ويجب لهم أن يحذروا منهم حتى لا يكونوا من أعوان الظلمة ووعاظ السلاطين وأعداء الدين ..)[3]

فتاوي الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه :

ذكر الإمام الخميني (قدس سره) في رسالته العملية عدداً من المسائل الفقهية المتعلقة بحرمة العمل في المؤسسة الدينية الحكومية وضرورة استقلال المؤسسة الدينية عن الحكم والسلطة، وقد ذكر رضوان الله عليه المسائل الآتية في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الصفحات 473 و474 و475 من رسالته العملية تحرير الوسيلة :

---

(1) ملحق رقم 36

(2) ملحق رقم 37

(3) ملحق رقم 31

مسألة 13:

لا يجوز لطلاب العلوم الدينية الدخول في المؤسسات التي أسستها الدولة باسم المؤسسة الدينية كالمدارس القديمة التي قبضتها الدولة وأجرى على طلابها من الأوقاف، ولا يجوز أخذ راتبها، سواء كان من الصندوق المشترك أو من موقوفة نفس المدرسة أو غيرهما لمفسدة عظيمة يخشى منها على الإسلام.

مسألة 14:

لا يجوز للعلماء وأئمة الجماعات تصدي مدرسة من المدارس الدينية من قبل الدولة سواء أجرى عليهم وعلى طلابها من الصندوق المشترك أو من موقوفات نفس المدرسة أو غيرهما لمفسدة عظيمة على الحوزات الدينية والعلمية في الأجل القريب.

مسألة 15:

لا يجوز لطلاب العلوم الدينية الدخول في المدارس الدينية التي تصداها بعض المتلبسين بلباس العلم والدين من قبل الدولة الجائرة أو بإشارة من الحكومة سواء كان البرنامج من الحكومة أو من المتصدي وكان دينيا لمفسدة عظيمة على الإسلام والحوزات الدينية في الأجل والعياذ بالله.

مسألة 16:

لو قامت قرائن على أن مؤسسة دينية كان تأسيسها أو إجراء مؤونتها من قبل الدولة الجائرة ولو بوسائط لا يجوز للعالم تصديها، ولا لطلاب العلوم الدخول فيها، ولا أخذ راتبها، بل لو احتمل احتمالا معتدا به لزم التحرز عنها، لان المحتمل مما يهتم به شرعا، فيجب الاحتياط في مثله.

مسألة 17:

المتصدي لمثل تلك المؤسسات والداخل فيها محكوم بعدم العدالة، لا يجوز للمسلمين ترتيب آثار العدالة عليه من الإقتداء في الجماعة وإشهاد الطلاق وغيرهما مما يعتبر فيه العدالة.

مسألة 18:

لا يجوز لهم أخذ سهم الإمام عليه السلام وسهم السادة، ولا يجوز للمسلمين إعطاؤهم من السهمين ما داموا في تلك المؤسسات ولم ينتهوا ويتوبوا عنه.

مسألة 19:

الأعذار التي تشبث بها بعض المنتسبين بالعلم والدين للتصدي لا تسمع منهم ولو كانت وجيهة عند الأنظار السطحية الغافلة.

وبعد هذه الفتاوي الصريحة من فقهاء الدين وإشارتهم إلى أن هذا المجلس يهدف في الحقيقة إلى التحكم والسيطرة على المسلمين والشيعة بشكل خاص في البلد والأسئلة كما الأجوبة صريحة لا لف فيها والتفاف وفتواهم بحرمة التعامل معه فضلا عن الانظمام إلى دوائره قوية وحرمة استلام الرواتب منه، وإسقاط هذا المجلس ضرورة فإننا في الحقيقة ملزمين بالعمل وفق فتاوى الفقهاء لا وفق خطط النظام، فإن كان هناك أحد طلبة العلوم الدينية يجادل في ذلك ليخرج الأمور عن مقاصدها فالحقيقة أنّ مثل هذا أحد مساوئ النظام وضحاياه حيث جوّعه وسلب منه الحرية وألجأه إلى تقبل مثل هذه المؤامرة الخطيرة وتقديم مصلحته على مصلحة الدين.

وأما رفض هذا العدد الكبير من الفتاوي فإنه يعني عدم التدين أساسا، ولا يقبل طريقا ملتويا لتبرير رفض هذه الفتاوى وهو طريق العاصين والمتخاذلين والذي يبتني وهماً على أن صيغة السؤال لا تطابق حقيقة المجلس وهذا افتراء ومخالفة للواقع، انظر إلى الملاحق آخر الكتاب فستجد أنها أسئلة كافية وأجوبتها شافية، ولم يرفع للفقهاء تصوراً كلياً بعيداً عن الخصوصيات المحيطة بالموضوع بل رفع لهم نفس بنود قانون المجلس بجميع خصوصياته فالفتاوى تتعلق بموضوع خارجي وليس بموضوع فرضي كلي والأسئلة أوضحت حقيقة المجلس وأهدافه. لقد تمت لقاءات مع عدد من الفقهاء وطلبة العلوم الدينية وتم عرض صورة المجلس كاملة عليهم والأسئلة المتعلقة بالمجلس فكان الموضوع مشخصا والأجوبة واضحة ومحددة لا تقبل التشكيك، بل قال بعض علماء البحرين لوضوح المسألة ومخالفة هذا المجلس لاستقلال المؤسسة الدينية فإنّ الفتاوي قد تصل إلى ألف فتوى بحرمة هذا المجلس، وإن كانت الدولة إسلامية فإنّ المؤسسة الدينية يجب أن تبق مستقلة

تجابه أي جزئية انحراف في النظام السياسي، فهذا مبدأ بديهي في الفكر والتراث الشيعي وهو المعمول به في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق الآن ولبنان، وعلى هذا الوضوح من رفض المرجعية لهذا المجلس فإنّ كل من يروّج له ينبغي التوقف عنده والحذر منه، أو حسن الظن به لكونه قاصر عن إدراك الحقيقة، وربما نشاهد هذا المعنى في الاحتجاج الشعبي على أحد المشائخ هدانا الله وإياه ممن كان يجاهر باستلام الرواتب من المجلس فبعد التنفر منه وعدم التعامل معه بقدسية رجل دين، وصل الأمر إلى مسيرة وبيان وتوضيحات وغيرها.

الحكم يدعم التعدي على الشيعة

لا يشك احد في طائفية النظام في البحرين والتمييز الواضح ضد المسلمين الشيعة وملفاته في الانتهاكات الدينية ضد الغالبية الشيعية وقمعهم ممنلئة، ولكنه لا يكتفي بهذا القدر المؤلم بل قام بتسليط ودعم وتستر على الجناة الذين يقومون بالتعدي على المواقع الدينية الشيعية في البلد، ولا غرابة في ذلك إذ أنّ الأساس المرتكز لدى الحكم قهر وظلم الشيعة والتعدي على حقوقهم، نشاطات كثيرة تمثل وثائق جريمة تدين أصحابها دون أن يعلم أصحابها أن هذه الأعمال تضر بهم وتدينهم وتضعهم في الجحيم، جماعات تلقى دعماً مباشرا من النظام وتسهيلات رسمية، فالحكم المجرم يضع سفهائه في المناصب الحساسة بشرط أن يكونوا كلابا له يأتمرون بأوامره ويشجعهم ضد كل جزئية ضد الشيعة، وسنأتي هنا ببعض النماذج الميدانية :

تحطيم محتويات مسجد في سماهيج :

قامت مجموعة من الأشقياء بمهاجمة مسجد شيعي في منطقة سماهيج حديث البناء ثم قامت بتحطيم محتوياته من الداخل في شهر 6 من سنة 2004 ميلادي.

الجهات الرسمية تمنع التلاحم الوطني:

جاء في عنوان لجريدة الوسط[1] شبه الرسمية (منذ ثلاث سنوات بسبب "التمييز المذهبي ... مواطن ممنوع من الزواج من مواطنة) والوسط غير متهمة هنا في هذا الموضوع لأنها تبشر " للمشروع الإصلاحي " الذي هذه نماذجه، وجاء في الموضوع أنّ أحد المواطنين اشتكى أن جهة رسمية تمنعه منذ ثلاث سنوات من الزواج من بحرينية حيث رفضت الجهة الرسمية المعنية الزواج بينهما

---

(1) ملحق 38 مقال في جريدة الوسط، عدد يوم الخميس 2004/8/12م، مثالا بسيطا للتمييز الطائفي من الصحافة الحكومية.

والسبب أنّ الفتاة الذي يرغب بزواجها من مذهب آخر، وعندما تقدم بطلب نقله إلى عمل آخر كي يتمكن من إتمام الزواج رفض طلبه أيضا كما رفضت استقالته، وفي الوقت ذاته اتخذ قرار ضده بتوقيف رواتبه المستحقة كعقاب له جراء التفكير في الزواج من الفتاة التي يميل إليها، والسؤال الأكبر هو من يخدع الحاكم عندما يعلن أن البحرين مملكة دستورية ؟

ممنوع بناء مسجد شيعي في " مدينة زايد":

" مدينة زايد " وزايد هو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق، رحمه الله، كانت دولته ولا زالت تفتقد دستورا وتفتقر برلمانا وتعبث بها الحكومات المحلية البرجوازية ولكنه يسمى نفاقا بحكيم العرب فإن كان زايد حكيم العرب فالعياذ بالله من رعاعهم وسفهائهم، ولكن في ظل هذا الغياب الدستوري واللامشروعية يقوم زايد بتوزيع الهبات والصدقات، ومن ضمنها مدينة باسمه في البحرين، لكن هذه المدينة يمنع على الشيعة أن يقيموا مسجدا واحدا لهم فيها، أو السكن فيها.

موقع الكتروني رسمي يتعدى على الشيعة:

في الوقت الذي يحارب النظام الكلمة ويحاصرها ويخشى أن تخرج فضائحه للخارج ويقوم بإغلاق المواقع الالكترونية ومنها موقع بحرين أنلاين مدعيا بادعاءات كاذبة وتبريرات واهية يسمح لمواقع فتنة وتفتيت وحدة المسلمين بالانتشار والأغرب من ذلك أن الموقع ضلع من أحد أقسام أحدى الوزارات، لقد رأينا أحد المواقع وباسم وزارة الصحة

Kingdom of Bahrain ،Minstry Of Health ،Salmaniya Medical Complex ،Word 208cc

وأما وظيفته فهي سب وشتم الشيعة، فهل أثارت تلك الشتائم حفيظة الحكم والنظام في البحرين وتحرك لمنعه أو التحدث عنه في الصحافة ؟ أو ملاحقة أصحابه ؟

لا نعلم لماذا ينتسبون للإسلام ويسمون شبكاتهم باسمه إذا كان المسلم هو من سلم الناس من لسانه ويده ؟ في زمن تفترض فيه المعرفة بأن مواقع المسلمين

الالكترونية نعمة لهداية وصلاح البشرية لا صور لقطع الرؤوس والسباب والشتائم.

منع مشروع المجمع الإسلامي:

منع النظام بناء مشروع المجمع الإسلامي في منطقة كرباباد، وهو مشروع كبير أوصى ببنائه الحاج حسن العالي رحمه الله برحمته، يتكون من عدة أقسام كمدرسة وسكن ومكتبة وغيره، وسبب المنع طائفي بحت.

أقلام صحفية هادمة:

من خطأ الحكم الاعتماد على أوباش الأرض في مخططاتها فتصبح الوحدة الوطنية ابعد ما تكون عن أذهانهم تربوا في منحدرات أخلاقية أخرجتهم بصورة بشعة كان ولازال النظام مثلهم.

ومن العار أن تدعم وتتناغم أطراف الحكم بالأقلام الصحفية الهابطة والساقطة مزدوجة الأداء والمعاش ليس لها وظيفة سوى تمزيق الصف الوطني ومنع اللحمة بين أبناء الوطن، دمى تثير الاشمئزاز والسخرية يضحك من عوراتها في الخفاء معاوية، عملها شحن الشارع السني ضد الشيعة، والتحذير من خطر الإسلام الصفوي والأقليات التي تسعى للانفصال والتآمر على ما يسمى (المصب الرئيسي للإسلام)، وخطر الشيعة وإيران ؟ وإذا ما سئل رأس النظام عنهم قيل أنهم مجانين، فإن صدق النظام – ولا عهد له بالصدق– فعليه عقوبة وإثم تسليم الصحافة للمجانين وقاصري العقول.

دمى مجلس الشورى :

في المجلس المعين نصفه نماذج وصلت إليه وهي أبعد ما تكون عنه لأنه يفترض أن يكون محلا للتقدم والازدهار وواجهة خير للبلد ومصدر سن القوانين التي تلبي حاجات الشعب، ولكن ما يفترض ليس هو في الواقع في هذا المجلس الظالم أهله، أحدهم شخص طويل اللحية قصير العقل عمله تفريغ أحقاده ضد الشيعة ويحاول جاهدا منعهم من إقامة شعائرهم، وآخر يعتبر أن الشيعة في البحرين يلعبون دور الطابور الخامس للجهات الأجنبية ويدعو مجلسه بالاستعداد

لمواجهة الطابور الخامس، فما حال مجلس هذه نماذجه ؟ هذان النموذجان التي يضعهما الحاكم في مجلسه ويفرح بهما يمثلان انحطاطا أخلاقيا وانحدارا فكريا، ولا مكان لهما أبدا في مجلس ينتخبه الشعب، لم يتكلم المجلس أو أعضاءه يوما ما عن الإسلام وأبناءه أو عن اللحمة الوطنية والمشروع الوطني والوطن، ولم يقم بسن قوانين لحماية المواطن أو لتنمية الدخل القومي ولم يناقش الفساد المالي الإداري في البلد والمحاولة في إنهائه أو تقليصه أو الفساد الأخلاقي، ولم يتطرق إلى الأزمة الإسكانية ومشكلة البطالة، أو عن استقلال البحرين استقلالا حقيقيا ورفض أية قوانين أو أعمال أو اتفاقيات تعارض ذلك، لم يقترب من القواعد الأجنبية في البلد وآثارها السلبي وطعنها في استقلاله، ولكن كانوا في واد طائفي آخر.

توزيع اسطوانات ليزرية ضد الشيعة :

تقوم جهات مشبوهة بتوزيع اسطوانات ليزرية (أقراص سي دي) وأشرطة كاسيت تهاجم مذهب أهل البيت في المناطق الشيعية كرأس رمان دون أدنى ملاحقة من النظام أو الصحافة أو القضاء أو رؤوس الدولة.

التعدي على المرجعية الشيعية:

الصحافة في البحرين ليست حرة ولا مستقلة وهي موجهة توجيها كاملا من الحكم وزبانيته، ولذا لا تقوم الصحافة أبدا بانتقاد أوضاع البلد الداخلية أو العربية أو غيرها، ولا تتحدث بسوء عن المذاهب والأديان في العالم، ولكن ذلك مستثنى منه الحديث عن إيران والطعن في التشيع مذهب أهل البيت عليهم السلام، ويتكرر التعدي على مرجعيات الأمة الشيعة ورجالها وذلك لا يكون إلا بإيعاز من الحكم والحاكمين[1].

وتتوالى الانتهاكات الدينية ضد المواطنين في عقيدتهم ودينهم، ومن هذه

---

(1) ملحق 39، بيان بشأن تكرار التعدي على المرجعية الدينية.

الانتهاكات :

- حرق وتدمير مسجد وطية المهدي(عج) في الماحوز 9 /2005/10
- تحطيم ترب حسينية في الجامعة ...
- هدم مسجدين بجرافات في توبلي ...
- توزيع ملصقات ويافطات تستهدف رموز وطنية وعلمائية في أنحاء متفرقة من البلاد...

إلى مالا ينتهي من الانتهاكات الدينية والتمييز الطائفي المقيت والحرب على الشعب.

ربنا وفقنا للخير والعمل الصالح واجعل خاتمة أعمالنا خيرا برحمتك يا أرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين النبي الأكرم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ملاحق الكتاب

ملحق 1 : نص مسودة وزير العدل حول مشروع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ملحق 2: مرسوم أميري بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ملحق 3 : قرار بشأن تعيين أمين عام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ملحق 4: قرار بتشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ملحق5: بيان المجلس الإسلامي العلمائي بشأن هدم المسجدين من مساجد المسلمين.

ملحق 6 : بيان جمعية التوعية بشأن هدم مسجدين من مساجد الشيعة.

ملحق 7 : بيان سماحة الشيخ حسين النجاتي بشأن هدم المسجدين.

ملحق 8 : ورقة استدعاء (احضارية) لرجل الدين الشيخ النشابة لمنع إقامة مسجد.

ملحق 9 : صورة للمسجد الممنوع في مدينة حمد.

ملحق 10: صورة لجامع البستكي.

ملحق 11: صورة للمسجد في منطقة مقابة-الشاخورة.

ملحق 12: صورة لجامع شيخة خليل كانو.

ملحق 13 : مسجد المغيرة بن شعبة الواقع في سترة (الخارجية).

ملحق 14: نسخة من رسالة سماحة السيد علوي الغريفي والسيد جواد الوداعي لحاكم البحرين.

ملحق 15: جزء من خطبة الجمعة لسماحة الشيخ حسين النجاتي 2005/9/30 ميلادي الموافق 25 شعبان 1426 هجري.

ملحق 16 : خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى في موسم الحج

ملحق 17 : بيان لعلماء الدين حول رواتب أئمة الجمعة والجماعة.

ملحق 18 : الاستفتاءات وجوابها من عدد من الفقهاء حفظهم الله تعالى حول راتب أئمة الجمعة والجماعة.

ملحق 19: نسخة من عريضة طلاب وفضلاء الحوزة العلمية في قم المقدسة.

ملحق 20: بيان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

ملحق 21: بيان ثان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

ملحق 22: بيان ثالث لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول الوضع في البحرين والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

ملحق 23 : بيان العلماء المبعدين الثلاثة في لندن الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري.

ملحق 24: بيان مكتب سماحة الشيخ النجاتي بشأن الموقف الشرعي من أخذ الرواتب التي خصصتها الدولة لأئمة المساجد والخطباء.

ملحق 25: استفتاء سماحة آية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي.

ملحق 26: استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الوحيدي.

ملحق 27 : استفتاء سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي.

ملحق 28: استفتاء سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي.

ملحق 29: استفتاء سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي.

ملحق 30: استفتاء سماحة آية الله العظمى الشيخ مكارم الشيرازي.

ملحق 31: استفتاء سماحة آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي.

ملحق 32: استفتاء سماحة آية الله الشيخ يوسف الصانعي.

ملحق 33: استفتاء سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد.

ملحق 34: استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحائري.

ملحق 35: استفتاء سماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي.

ملحق 36: استفتاء سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي.

ملحق 37: استفتاء سماحة آية الله الشيخ مرتضى بني فضل.

ملحق 38 : مثال للتمييز الطائفي، مقال من الصحافة المحلية.

ملحق 39 : بيان بشأن تكرار التعدي على المرجعية الدينية.

ملحق 1

نص مسودة وزير العدل حول مشروع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

وزارة العدل والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية

تعمل إدارة الشؤون الإسلامية منذ إنشائها في عام 1977 بموجب المرسوم رقم (5) لسنة 1977 على أداء رسالتها التي انشأت من أجلها، وهي نشر الوعي الديني الإسلامي على الوجه الصحيح، وبروح من السماحة والمودة والأخوة، ومن أهم ما أنيط بها:

أولا: المساجد:

المساجد لها حرمتها في الإسلام لأنها بيوت الله سبحانه وتعالى يقول جلا وعلا في كتابه الكريم (وأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) والمساجد هي أماكن إعلان الولاء الدائم لله تعالى فمنها نسمع الله وأكبر كل يوم خمس مرات والشهادة لله بالوحدانية ولرسوله صلى الله عليه وسلم بالرسالة والدعوة للصلاة والفلاح.

قال سبحانه وتعالى: (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب)..

و يبلغ عدد المساجد في دولة البحرين من ستمائة منها:

عدد 300 مسجد تشرف عليها إدارة الأوقاف السنية

عدد 300 مسجد تشرف عليها إدارة الأوقاف الجعفرية

ثانيا: الدعوة الإسلامية:

نشطت الحركات الإسلامية بين المسلمين في جميع الأقطار الإسلامية شاملة

جميع المذاهب في الدعوة إلى الله والرجوع إلى الإسلام في نظرياته ومبادئه، وبعض هذه الحركات اتخذت من التطرف منهجا لها في محاولة تطبيق أفكارها بالقوة وبإثارة الفتن مستغلة بعض الظروف المواتية لتبرير أعمالها المنافية للشرع، وإني اعتقد أن هذه أدواء يجب أن نعالجها بالحكمة وبسد الأبواب على معتنقيها لكي لا ينجحوا في أهدافهم، خاصة أن كثيرا من هذه الحركات مدسوسة من الخارج.

ثالثا: الدعاة:

كثر في هذه الأيام خريجي العلوم الدينية وأصبحوا لا يجدون لهم عملا يقوم بمعيشتهم وسد عوزهم فأصبحوا لقمة سائغة لتلك الحركات لاستغلالهم في الدعوة لأهدافها ومساعدتهم ماديا لكي يصبحوا من دعاتها.

رابعا: الحض على مبادئ الإسلام:

إنّ الدين عند الله الإسلام ونحن مسلمون ندعوا إلى الإسلام ونحض الناس على الإسلام لكنه الإسلام الذي يبني، وليس الإسلام الذي يهدم، الإسلام الذي يوحد ولا يفرق، الإسلام غير المتطرف ولكنه الإسلام الذي يأخذ من مبدأ الوسطية شعار له، متبعين أوامر الله في كتابه (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجاهدهم بالتي هي أحسن) لا بالمغالاة والتطرف والفتنة التي يقول الله فيها (الفتنة أشد من القتل) (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) صدق الله العظيم.

هذه لمحة من الإسلام أقف فيها عند هذا الحد لكي لا أطيل عليكم فالحديث في الموضوع ليس له حدود.

ختاما:

بناء على ما قدمت فقد رأيت الاستعانة بمجلس أعلى للشؤون الإسلامية، يرسم الخطط الرئيسية في مجال الدعوة والشؤون الإسلامية ومواجهة الأفكار الدخيلة على الفكر الإسلامي، بالحجة والدليل والبرهان.

وقد اجتمعت مع كبار علماءنا من القضاة، وبعد تداول الرأي والبحث توصلنا إلى مشروع مرسوم أميري بإنشاء هذا المجلس وصلاحياته كما هي مبنية في

مشروع المرسوم، أقدمها لمجلس الوزراء الموقر للتباحث حولها واتخاذ ما يراها في شأنه وشكرا.

عبد الله بن خالد آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية

ملحق 2:

مرسوم أميري بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم أميري بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

مرسوم رقم (19) لسنة 1996م

بإنشاء مجلس أعلى للشئون الإسلامية

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور...

وبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية...

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى...

وبعد موافقة مجلس الوزراء...

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى:

يُنشأ مجلس أعلى للشئون الإسلامية يُلحق بوزارة العدل والشئون الإسلامية.

المادة الثانية:

يختص المجلس الأعلى بالشئون الإسلامية في البلاد، ويضع البرامج ويُعد الدراسات لتطوير الأنشطة الإسلامية بما يتفق وروح العصر مع الحفاظ على التراث الإسلامي العريق، كما يعمل على وحدة الصف بين المسلمين والمحافظة على القيم والتقاليد الإسلامية السمحة وترسيخها وتنقية الفكر الإسلامي من الشوائب التي تنال منه.

المادة الثالثة:

للمجلس في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بالآتي :

أولاً: العمل على التقريب بين المذاهب الإسلامية والابتعاد عن كل ما يشق صفوف المسلمين ووحدتهم.

ثانياً: النظر في سيرة ومؤهلات الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين

وخطباء المساجد والمآتم المرشحين والمعينين من إدارتي الأوقاف.
ثالثاً: إعداد البحوث والدراسات الإسلامية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصة بذلك، والعمل على نشر الدعوة الإسلامية بكافة السبل، وإبداء الملاحظات والاقتراحات حول ما يُبث بالإذاعة والتلفزيون من برامج دينية.
رابعاً: إصدار المؤلفات الإسلامية وتبني طباعتها، وتحقيق أمهات الكتب والمؤلفات الإسلامية.
خامساً: ابتعاث ومتابعة الدارسين للعلوم الشرعية في الداخل والخارج وتوجيههم والعمل على توفير الأعمال المناسبة لهم بعد التخرج.
سادساً: دراسة ما يحال إليه عن طريق وزير العدل والشئون الإسلامية من القضايا المتعلقة بالشئون الإسلامية، وإبداء الرأي الشرعي فيها بما يعود بالفائدة على الإسلام والمسلمين.

المادة الرابعة:

يشكل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية برئاسة وزير العدل والشئون الإسلامية وعضوية أربعة من العلماء في الشريعة الإسلامية يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الوزراء بناء على ترشيح من وزير العدل والشئون الإسلامية، كما يُعين أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم :

1- رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية).
2- رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة الجعفرية).
3- رئيس مجلس الأوقاف السنية.
4- رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية.

المادة الخامسة:

مدة عضوية المجلس لغير الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم أربع سنوات قابلة للتجديد مدة أو مدداً متماثلة، وإذا خلا أحد هؤلاء الأعضاء لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدته يُعين بدلاً منه عضو آخر، وتكون مدة عضوية العضو الجديد لنهاية مدة سلفه.

المادة السادسة:

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور أغلبية

أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو من ينوب عنه.

المادة السابعة:

تصدر قرارات وتوصيات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين من أعضائه، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

المادة الثامنة:

للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى حضوره من العلماء والمختصين أو غيرهم، ودون أن يكون لهم صوت معدود عند التصويت.

المادة التاسعة:

للمجلس أن يشكل لجنة من أعضائه أو من غيرهم لبحث موضوع أو أكثر مما يدخل في اختصاصه.

المادة العاشرة:

للمجلس أمانة عامة تتولى الأعمال الإدارية للمجلس تحت إشراف رئيسه، ويُعين للمجلس أمين عام يصدر بتعيينه قرار من وزير العدل والشئون الإسلامية بعد أخذ رأي المجلس.

المادة الحادية عشرة:

يُصدر وزير العدل والشئون الإسلامية – بعد أخذ رأي المجلس–القرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم، ويُلغى كل نص يتعارض مع أحكامه.

المادة الثانية عشرة:

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أميـــر دولـــة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفـــــة
صدر في قصر الرفاع
بتاريخ: 4 ذي الحجة 1416هـ
الموافق :22 أبريل 1996م

ملحق 3 :

قرار بشأن تعيين أمين عام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

قرار رقم (17) لسنة 1997
بشأن تعيين أمين عام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وزير العدل والشئون الإسلامية.
رئيس المجلس الأعلى.
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 1996 بانشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية...
وبعد موافقة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية...
قررنا الآتي:

مادة أولى:

يعين الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة الوكيل المساعد للشئون الإسلامية بالاضافة لعمله أمينا عاما للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

مادة ثانية:

على وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره.

عبدالله بن خالد آل خليفة
وزير العدل والشئون الإسلامية
رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
صدر في 18 جمادي الآخرة 1418هـ
الموافق 20 أكتوبر 1997م

ملحق 4:

قرار بتشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

قرار رقم (26) لسنة 1997
بتشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
رئيس مجلس الوزراء:
بعد الإطلاع على المادتين (4،5) من المرسوم رقم (19) لسنة 1996 بإنشاء مجلس أعلى للشئون الإسلامية...
وبناء على ترشيح وزير العدل والشئون الإسلامية...
وبعد موافقة مجلس الوزراء...
قرر الآتي:

المادة الأولى:

يشكل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية برئاسة وزير العدل والشئون الإسلامية وعضوية كل من:
أولاً – الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم:
1- رئيس محكمة إلاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية).
2- رئيس محكمة إلاستئناف العليا الشرعية (الدائرة الجعفرية).
3- رئيس مجلس الأوقاف السنية.
4- رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية.
ثانياً – الأعضاء غير المعينين بحكم وظائفهم:
1- فضيلة الشيخ يوسف بن أحمد الصديقي.
2- فضيلة الشيخ أحمد خلف العصفور.
3- فضيلة الشيخ محمد منصور الستري.
4- فضيلة الشيخ عدنان عبدالله القطان.
وتكون مدة عضوية الأعضاء غير المعينين بحكم وظائفهم أربع سنوات.

المادة الثانية:

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
الموافـــق 30 سبتمبـــر 1997م
صدر بتاريخ 28 جمادى الأولى 1418هـ

ملحق5:

بيان المجلس الإسلامي العلمائي بشأن هدم المسجدين من مساجد المسلمين:

للمسجد في الإسلام مكانة وحرمة وقدسية خاصة يجب احترامها ولا يجوز التعدي عليها بأي شكل من الأشكال.

ومن هنا يعبّر المجلس الإسلامي العلمائي عن أسفه البالغ لما وقع من هدم لمسجدين في منطقة توبلي استهتارا بالحكم الشرعي، وحرمة الإسلام، وكرامة المسلمين.

والمجلس إذ يعبر عن اهتمامه ومتابعته للموضوع فإنه يطالب إدارة الأوقاف الجعفرية بتحمل مسئوليتها الشرعية والقانونية والقيام بحل كافة القضايا العالقة المرتبطة بأراضي الأوقاف وحمايتها، والقيام بتسجيل جميع المساجد القديمة والأراضي الوقفية المنتشرة، وضمان عدم التعدي عليها.

ونؤكد هنا على ضرورة حسم القضية بشكل سريع، كما ننصح بشدة من أن لا تأخذ القضية بعدا وامتدادا طائفيا على أي مستوى من المستويات.

المجلس الإسلامي العلمائي

7 شهر رمضان 1426 هـ

2005/10/11م

ملحق6 :

بيان جمعية التوعية بشأن هدم مسجدين من مساجد الشيعة:

بيان بخصوص هدم المساجد

بسمه تعالى

كان المسجد ولازال حصن الإسلام ومعقله وكان المشروع الأول في انطلاقة الرسول (ص) في المدينة المنورة. فهو المدرسة التي يتلقى فيها المسلمون معارفهم الدينية والفكرية والسياسية وجميع ما يتعلق بأمور الدين والدنيا.

ولذا اكتسب المسجد حرمة وقدسية خاصة في الشريعة الإسلامية وفي نفوس المسلمين قاطبة.

ومما يؤسف له أن يتناهى إلى أسماعنا هدم مسجدين من مساجد الإسلام في منطقة توبلي إحدى قرى البحرين التي عرف أهلها بحرصهم وتمسكهم بالدين الحنيف وغيرتهم على المقدسات.

وانطلاقاً من المسؤولية الشرعية نطالب الجهات المسئولة أن تتعامل مع هذا الموضوع وفق المنظور الشرعي والقانوني. كما نطالب دائرة الأوقاف الجعفرية بتوثيق جميع الأراضي الموقوفة وتسجيلها.

حفظ الله جميع المسلمين من شر الفتن.

جمعية التوعية الإسلامية

8 شهر رمضان1426 هـ

2005/10/12م

ملحق 7:

بيان سماحة الشيخ حسين النجاتي حفظه الله بشأن هدم المسجدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين...

وبعد...

فإن خبر هدم المسجدين بالقرب من ساحل خليج توبلي على جبلة بيجان في يوم الخميس في تاريخ 2/رمضان/1426هـ الموافق 2005/10/6م الذي نشرته الجرائد المحلية كان خبراً مؤلماً وحزيناً للمواطنيين والمؤمنين، وقد أثار الدهشة والإستغراب أن تهدم مساجد الله في بلاد المسلمين بهذه السهولة والبساطة، إذ مع قطع النظر عن إنتساب هذين المسجدين إلى طائفة معينة من طوائف المسلمين يجب أن لا ننسى أنهما مسجدان وبيتان من بيوت الله، فكيف يصل الأمر في تداعياته الخطيرة إلى المستوى الذي يستباح فيه هدم مساجد الله تعالى التي جعلها الله بيوتاً لعبادته وطاعته، خصوصاً وأن ذلك حصل في شهر الله شهر رمضان شهر العبادة والصلاة والطاعة والصيام ونزول القرآن وتلاوته، ففي هذا الشهر الذي يجب أن تعمر فيه بيوت الله ومساجده بالطاعة والصلاة نفاجيء بخبر الهدم المؤلم، وإذا كان هناك خلاف ونزاع في الأمر فلم لم يتم التحاكم مع الطرف الأخر إلى القضاء، ولماذا لم يتم تصفية المشكلة من خلال القنوات القانونية وعلى رأها سلطة القضاء، وكيف يصح لطرف واحد أن يستبد بالأمر ويقدم على مثل هذا العمل الخطير في شهر هو من أعظم الشهور عند الله، وعلى مكان هو من أقدس الأماكن أي مساجد الله تعالى، إننا نطالب بتدخل سريع للسلطة القضائية وإرجاع حق المسجدية، وعلى إدارة الأوقاف وسائر الجهات القانونية كالمجلس البلدي الذي يقع المسجدان في حوزته العمل بكل جدية لإحقاق الحق ودفع التعدي الحاصل على مساجد الله.

مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي

8/ رمضان /1426هـ

الموافق 2005/10/12م

ملحق 8 :

ورقة استدعاء (احضارية) لرجل الدين الشيخ النشابة لمنع إقامة مسجد.

KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF THE INTERIOR
PUBLIC SECURITY

مملكـــة البحـــرين
وزارة الـــداخليـــة
الأمـــن العـــام

Public Security Division ..... قسم الأمن العام

Date ..... التاريخ ٢٠٠٥/١١/١٠م

To ..... إلى عبد النبي عبد المجيد النشابة

م/ ١٧١٥ ٤٢٢/ب تحج/١٤٠٤

I have to inform you that your attendance is required in the above mentioned Public Station.

أشعركم بضرورة حضوركم في مركز الشرطة المذكور أعلاه

on ..... بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٦ at ..... في الساعة ٩,٠٠ صباحاً

in regard of ..... وذلك بخصوص طلب شرطة عرينة محمد

حكمت الشريعة

الساعة ٦,٢٠

إدارة أمن منطقة مدينة حمد
مملكة البحرين
وزارة الداخلية
KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF THE INTERIOR
TOWN SECURITY DIRECTORATE

مسئول قسم الأمن العام
OC Public Security Division

PS 12
Public Security Division orders

ملحق 9 :

صورة لمسجد ممنوع البناء في مدينة حمد

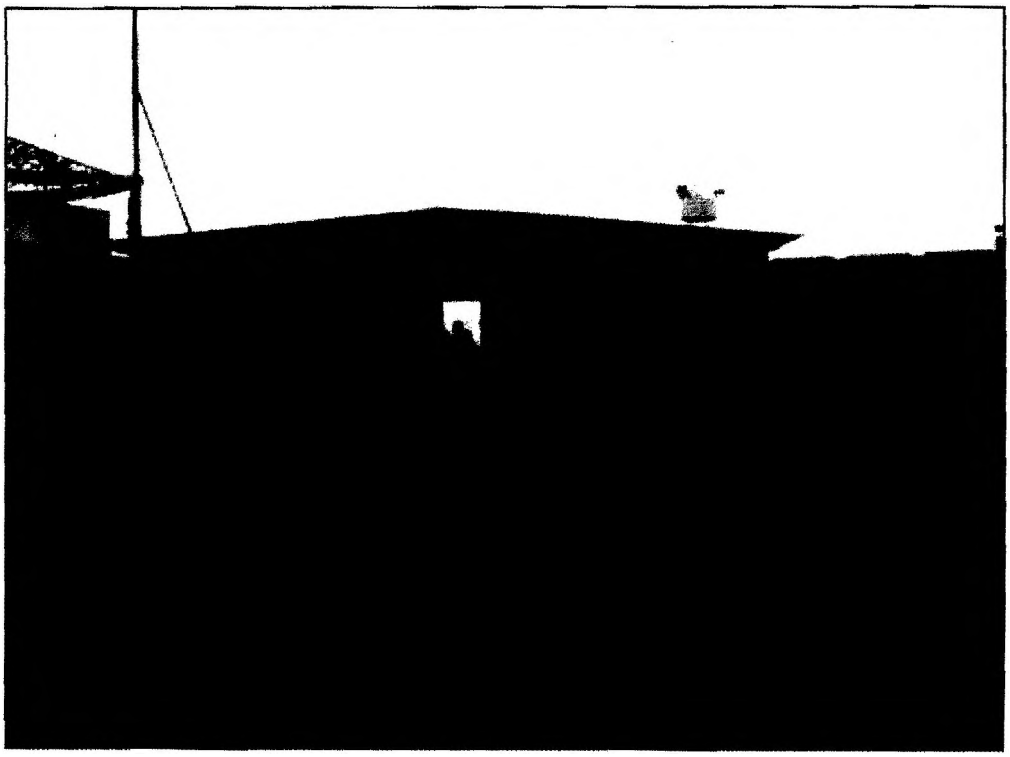

ملحق 10 :

صورة لجامع البستكي.

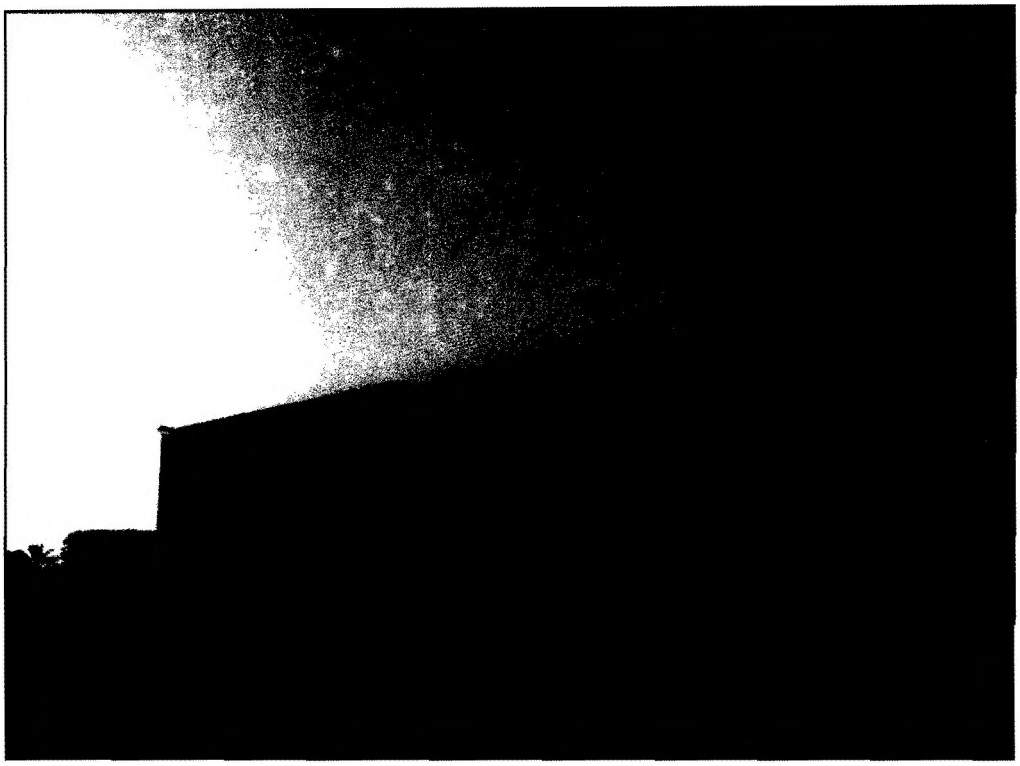

ملحق 11:

صورة لمسجد في منطقة مقابة – الشاخورة

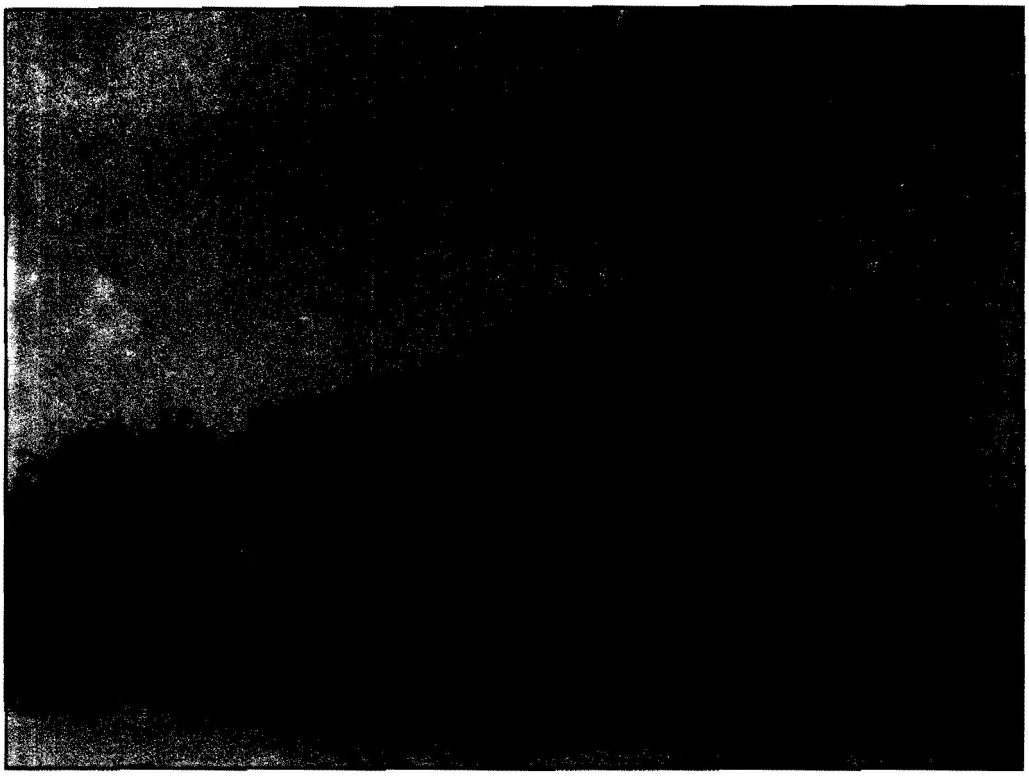

ملحق 12:

صورة لجامع شيخة خليل كانو :

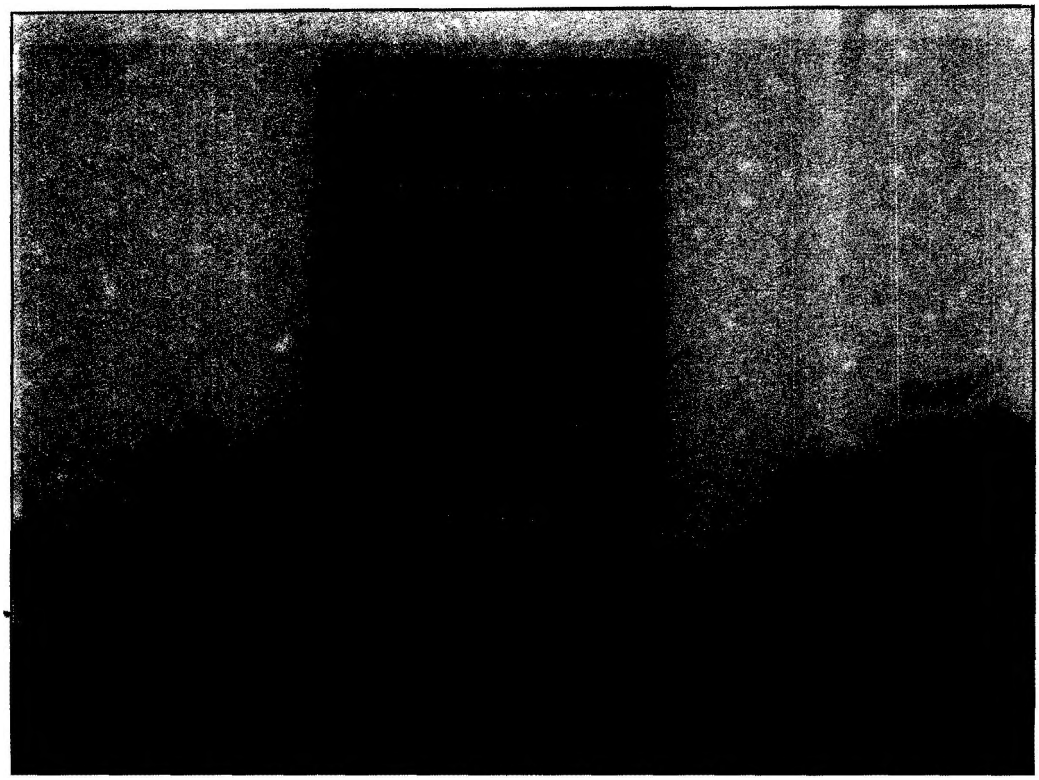

ملحق 13 :

صورة لمسجد سمي باسم مسجد المغيرة بن شعبة ويقع في جزيرة سترة في قرية الخارجية

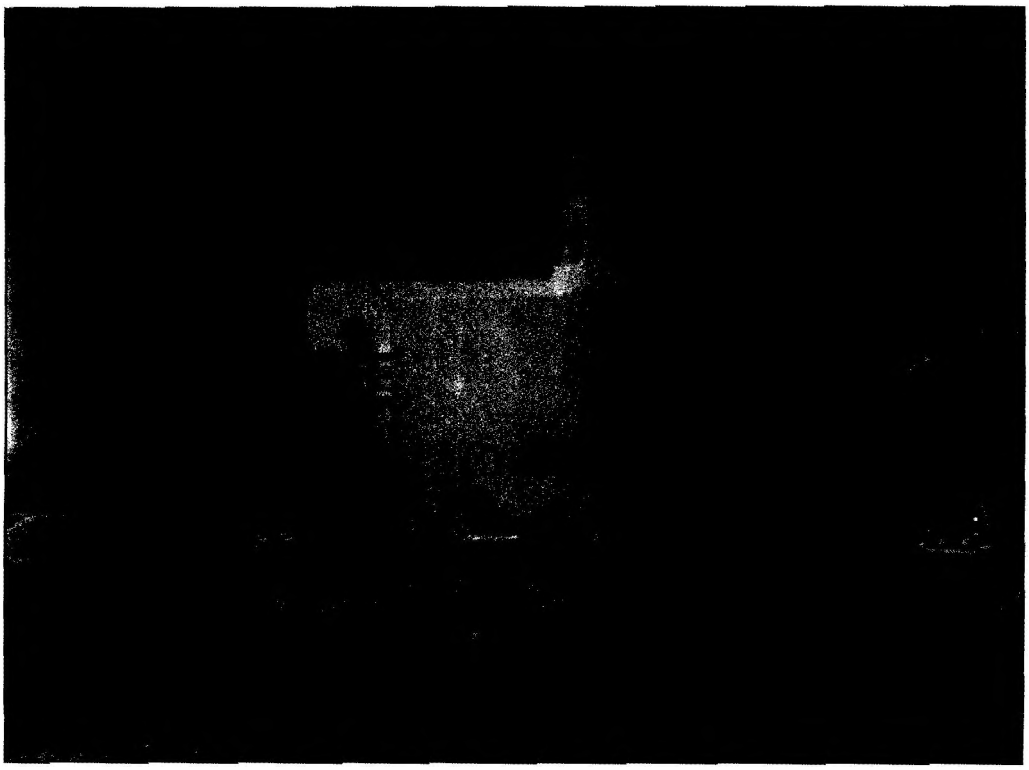

ملحق 14 :

نص رسالة سماحة السيد علوي الغريفي والسيد جواد الوداعي لحاكم البحرين:

التاريخ 1996/4/16

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة صاحب السّمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله ورعاه أمير دولة البحرين الموقر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم السلام على أشرف خلقه أجمعين محمد المصطفى وعلى آله بيته أعدال القرآن وثقله سفن النجاة التي من ركبها نجى ومن تخلف عنها غرق وهلك وعلى صحبه الميامين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

لقد نمى إلى علمنا اعتزام سموكم إنشاء مجلس أعلى للشؤون الإسلامية في البلاد يختص بوضع البرامج وبعد الدراسات لتطوير الأنشطة الإسلامية بما يتفق وروح العصر مع الحفاظ على التراث الإسلامي العريق ويعمل على وحدة الصف بين المسلمين والمحافظة على القيم والتقاليد الإسلامية السمحة وترسيخها وتنقية الفكر الإسلامي من الشوائب التي تنال منه وقد نصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أن يكون من صلاحيات المجلس النظر في ترشيحات تعيين الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المآتم والمواكب الحسينية المقدمة من دائرتي الأوقاف إضافة إلى ابتعاث ومتابعة طلاب العلوم الشرعية في الداخل والخارج وتوجيههم والعمل على توفير الأعمال المناسبة لهم بغد التخرج، ولنا على هذا المشروع عدة ملاحظات ونرى بأن إصداره ليس من المصلحة العامة للبلاد، ونجمل ملاحظاتنا بالآتي :

أولا: لا شك أن دولة البحرين تحكمها الأسرة الحاكمة الكريمة منذ ما يربو على المائتي عام لم يحصل خلالها ما يعكر صفو الوحدة الوطنية فالطائفتان

تعيشان في جو من التآلف السمح وقد عالجت الدولة هذا الموضوع الحساس بحكمة حيث تركت لكلا الطائفتين تدبير شؤونهما عن طريق رجال الدين المرموقين بما يتناسب مع حرية أبناء كل طائفة في اختيار من تراه من علمائها.

ثانيا: لقد نص دستور دولة البحرين في المادة 22 منه على أن حرية الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد، ولما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلتزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها، فإذا ما ورد بالدستور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى لزم إعمال النص الدستوري وإهدار ما سواه ويعتبر كل حكم مخالف له كأن لم يكن، وحيث أن نص المادة 22 من الدستور صالح بذاته للإعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى مما يتوجب معه إعمال هذا النص وكفالة حرية الضمير وحرمة دور العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلاد والمتوارثة جيلا بعد جيل.

وعليه فلا يجوز اصدار قوانين تحد من حرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية ولا يجوز أن تقوم إدارة الأوقاف الجعفرية بتحديد لائحة بالخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المآتم والمواكب الحسينية ذلك أنّ إدارة الأوقاف الجعفرية تنحصر وظيفتها في إدارة الأوقاف وتنميتها وليست بالجهة المؤهلة التي تستطيع أن ترشح أو تبدي الرأي في الأئمة والخطباء وغيرهم إذ أنّ هذه العلاقة خاصة بين الإمام وبين المأموم الذي له مطلق الحرية في الصلاة وراء من يراه وبين الخطيب والمأتم الذي يكلفه طبقا للإتفاق الذي يتم بينهما ولا شأن بإدارة الأوقاف بذلك وكذا الحال لخطباء المواكب الحسينية وغيرهم.

ثالثا: لقد جاء في المشروع على أن يكون تعيين المجلس والأئمة والوعاظ والمرشدين الدينيين وغيرهم وهنا لنا وقفة حيث أنّ الطائفتين تختلفان بشأن إمام الجماعة اختلافا بيّنا فبينما يجيز أئمة المذاهب السنية الصلاة وراء أي شخص بر كان أو فاجرا فإنّ فقهاء المذهب الجعفري اجتمعت كلمتهم على وجوب الصلاة وراء العادل الجامع للشرائط، وتعيين أئمة المساجد من قبل المجلس الأعلى

للشؤون الإسلامية المقترح يجعل المصلين في حرج كبير حيث أنّ من قد يعين ربما قد لا يكون عدلا في رأي بعض المصلين وهو الأمر الذي يعّد تدخلا في صميم حرية العبادة الأمر الذي سوف يضيق على المصلين سيّما وأنّ للمامموم الحرية المطلقة في أن يرى عدالة الإمام من عدمها.

رابعاً: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم ارحم خلفائي ثلاث مرات، قيل يا رسول الله (ص) ومن خلفاؤك ؟ قال الذين يأتون من بعدي ويروون أحاديثي فيسلمونها الناس من بعدي.

كما قال الإمام الحسين عليه السلام: مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالدين الأمناء على حلاله وحرامه.

وعليه فإنّ علماء الدين مستقلون عن الدولة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقدمون النصح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا وأنّ تغيير هذا الحق يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية للطائفة الشيعية ذلك أنّ وزارة العدل والشؤون الإسلامية تعين أئمة المساجد والوعاظ للطائفة السنية بل أنه وعقب نشرة الأخبار يتم الإعلان عن برنامج الوعظ والإرشاد في المساجد السنية، فإنّ النص الذي جاء بالمادة الثالثة البند القاني يقصد منه تقييد حرية الطائفة الشيعية في اختيار أئمة المساجد والوعاظ والخطباء وخطباء المآتم والمواكب الحسينية، إذ أنّ هذا التعيين بالنسبة للطائفة السنية هو تحصيل حاصل لما هو جار عليه العمل في الوقت الراهن كما أنّ اخضاع التعليم الديني للمذهب الجعفري داخل البحرين وخارجها لسلطة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية يتعارض تماما والأسس القطعية للتشريع الإسلامي وقواعد العبادة الخالصة لله الأمر الذي يعني حرماننا من ممارسة شعائرنا طبقا لما تطمئن إليه ضمائرنا وإدارة مؤسساتنا بما يتفق وأصول شريعتنا المقدسة.

خامساً: لقد نص مشروع القانون في المادة الرابعة على أن يشكل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية برئاسة وزير العدل وعضوية أربعة من العلماء في الشريعة ورئيسي محكمة الاستئناف الشرعية السنية والجعفرية ورئيسي دائرتي الأوقاف السنية والجعفرية، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وهذا النص يجعل الطائفة الشيعية تابعة للطائفة السنية إذ أنّ ممثلوا الطائفتين ليسوا

بمتساويين إذ أنّه وكما هو معلوم للجميع أنّ سعادة وزير العدل من أفراد الطائفة السنية وبالتالي فإنّ عدد الأصوات يكون خمسة للطائفة السنية وأربعة للطائفة الشيعية هذا مع تأكيدنا على نبذ المنطلق الطائفي وبقاء أبناء الطائفتين المسلمتين متحابين كما هو حاصل الآن ومن أمد بعيد.

فضلاً عن ذلك فان رؤساء دائرتي الأوقاف ليسا من أهل الخبرة في الشريعة الإسلامية الغراء حيث تعاقب على رئاسة الدائرتين رؤساء ليسوا ممن درسوا الشريعة أو لهم علاقة بتعاليمها وإنّما كل ما يتمتع به هؤلاء الرؤساء لا يزيد على ما يتمتع به باقي مدراء الإدارات بوزارات الدولة المختلفة.

لذلك نأمل من سموكم العدول عن إصدار المرسوم بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية منعا لتعكير صف التسامح والتآلف الذي يتميز به هذا الشعب المسلم الأبي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد علوي السيد أحمد الغريفي الموسوي

السيد جواد السيد فضل الوداعي

نسخة منه :
1- لسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر.
2 – لسعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة.
وزير العدل والشؤون الإسلامية الموقر.

ملحق 15 :

خطبة الجمعة لسماحة الشيخ حسين النجاتي 2005/9/30 ميلادي الموافق 25 شعبان 1426 هـــجري.

في هذه الخطبة الثانية نريد أن نتحدث عن المسالة المطروحة فعلاً في البلد خصوصاً في أوساط العلماء وطلبة العلوم الدينية والحوزات العلمية في المملكة، وهي مسألة الرواتب التي تنوي الدولة توزيعها على طلبة العلوم الدينية من أئمة المساجد والخطباء، وذلك في نقاط:

النقطة الأولى: لقد أوضحت في مقابلة جريدة (الوسط) بتاريخ 2003/11/12 م موقفي من هذا المشروع، وهو موقف الرفض، حيث ان هذا المشروع طرح من ذلك الوقت ولكن ينوي تنفيذه في الوقت الحاضر. واكرر اليوم نفس الموقف، وابين بشكل واضح ان الأخذ حرام، وانني، أعتذر من إخواني العلماء، وطلبة العلوم الدينية مما قد يتسبب فيه هذا الرأي من الضيق المادي عليهم وقد أكون بحاجة هنا الى بيان خلفيات هذا الرأي وموجباته، وبهذا الصدد أشير الى سببين:

السبب الأول: من المسائل الأساسية التي يجب الإلتفات اليها، ان حوزاتنا العلمية وطلبة العلوم الديني في كل مكان – خصوصاً الحوزات الام – كانت ولا يزال لها الدور الأساسي في حفظ الدين والمذهب، ونشر الأحكام وصيانة الإعتقادات الحقة، وتوضيح مفاهيم الدين وبيان قيمه، ونشر الفضيلة والأخلاق، والموعظة الحسنة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأليف الكتب والمصنفات، والدفاع عن حرم الدين وحياضة وحقائقه، والتصدي لشبهات المشككين – كل هذا يدخل في دور وواجبات ورسالة الحوزات العلمية وطلبة العلوم الدينية –، بل وحتى تأسيس المدارس والجامعات الدينية العلمية، والمساجد والجوامع والحسينيات، بل وحتى المشاريع الخيرية كالمستشفيات والمراكز العلاجية، ودور الأيتام، وتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين خصوصاً عند نزول المحن والمصائب والكوارث الطبيعية والبشرية وغيرها..

وجانب آخر من رسالة الحوزات العلمية وطلبة العلوم الدينية هو الدور

السياسي المشرف الذي قامت ولازالت تقوم به هذه الحوزات العلمية وعلمائها في الدفاع عن بلاد المسلمين وإستقلالها وعزتها وكرامتها، فكم كان لهذه الحوزات من مواقف مشرفة ومناضلة في الدفاع عن حرمات المسلمين وبلادهم ومقدساتهم، لقد ملأوا التاريخ نوراً وكرامة بمواقفهم المشرفة والمضيئة، ما اكثر الذي استشهد منهم من العلماء والمراجع في الدفاع عن هذه المقدسات، وكم منهم صعد على المشانق، وكم منهم قتل، وكم منهم احرق جثمانه، وكم وكم وكم ... وذلك عند الله تعالى لا يضيع.

وعلى الجملة: لا يمكن ان نعد هنا ونحصر خدمات الحوزات العلمية في هذا الحديث المختصر، من خدمات دينية وفكرية وإجتماعية وسياسية وإقتصادية وغيرها.

إن إشباع الحديث في كل جانب من هذه الجوانب المشرفة يجتاج الى تأليف مئآت المجلدات والكتب لتوضيح حدود ومعالم الدور الريادي المشرف الذي تقوم به الحوزات في الدفاع عن الدين ومقدساته.

عوامل نجاح الحوزات في رسالتها:

ما هو سر النجاح والتوفيق في عمل حوزاتنا العلمية؟

والجواب: أن سر النجاح متقوم بمجموعة من العوامل والعناصر، من: نقاء المعرفة وصفاء مصدرها، والإرتباط الصادق الحقيقي بالدين وتعاليم أهل البيت(ع)، الى الإخلاص في العمل لله سبحانه وتعالى، والإستقامة في العمل، والتفاني من أجل الأهداف الربانية، وبذل المال والنفس لذلك، والتوكل العظيم عليه سبحانه وتعالى في جميع الامور، والزهد في الدنيا وزخارفها وزبارجها على مستوى الحياة الشخصية، والإهتمام بالقيام بالواجب والتكليف مع قطع النظر عن نتيجته، وغير ذلك من العوامل والعناصر التي لا يمكن حصرها هنا.

لكن من جملة أهم عوامل النجاح وعناصره إستقلالية الحوزات العلمية عن المؤسسات والسياسات الرسمية والحكومات القائمة في مختلف البلاد، فالحوزات العلمية دائماً كانت تشكل كيانات مستقلة عن الأنظمة السياسية وسياساتها الرسمية، وهذه الإستقلالية هي التي كفل لها إستقلالية المواقف في مختلف القضايا من الدينية الى السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية والشفافية وغيرها،

فبالإعتماد على عامل الإستقلالية تمكنت الحوزات في مدى التاريخ من القيام برسالتها الربانية في الدفاع عن الدين وقيمه وعن بلاد المسلمين وحياض الإسلام، وبالإعتماد على عامل الإستقلالية تمكنت الحوزات من صنع تاريخها العظيم والمضئ والمشرف.

وأهم عنصر في تأمين هذه الإستقلالية هو الإستقلال المالي، فمن الواضح ان كل مؤسسة أو شخصية ترتبط وتعتمد على جهة اخرى في الجانب المالي فإنها ستفقد إستقلاليتها لصالح الجهة المؤمنة للجانب المالي، ومعنى فقدان الإستقلالية أنها لا تملك مواقف مستقلة لا ترضى بها الجهة الممولة، ومن الواضح ان ثوابت الدفاع عن الدين لا تلتقي ولا تتفق دائماً مع مصالح السلطة الرسمية التي تكون على حفظ سلطتها أحرص من المحافظة على الثوابت الدينية، نعم قد تلتقي الثوابت مع المصالح المذكورة أحياناً، لكنها في كثير من الأحيان لا تلتقي، والإرتباط المالي بالسلطة الرسيمة سيؤدي الى خسارة السلطة الدينية لمواقفها الصادقة في الدفاع عن الدين لصالح مواقف السلطة الرسمية، وسيؤدي ذلك الى تغليب مصالح السلطة على مصالح الدين، وسيؤدي الى ضياع فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كثير من الأحيان خوفاً على المصالح المادية والاطماع الشخصية.

فهذه معادلة واضحة أقرب الى البداهة، من هنا فلا يمكننا ان نغش انفسنا ولا أن نغش الآخرين بكتمان هذه الحقيقة، ان ارتباط حوزاتنا العلمية وطلبة العلوم بالسلطة الرسمية سيؤدي في المستقبل المتوسط او البعيد، أي في خلال بضع سنوات – الى ذوبان وانصهار المؤسسة الدينية في المؤسسة الرسمية، وهذا يعد أكبر ضربة يمكن ان توجه الى الدين معالمه وحماته ومقدساته، مما سيؤدي الى إصابة المؤسسة الدينية بالشلل التام أو شبه التام في القيام بواجباته الدينية والتاريخية الرسالية، وهل هناك خسارة اكبر من هذه الخسارة، وهل هناك ضياع اكبر من هذا الضياع في عملية الدفاع عن الدين وحياضه ومعالمه؟!

بل حتى إذا لم تكن تحقق هذه النتيجة المشؤومة محرزاً وواضحاً – جدلاً – فإحتمال حصولها حتى إذا كان الإحتمال ضعيفاً مادام أن المحتمل خطير جداً يجعل الامر في دائرة المحرمات الشرعية الكبرى.

السبب الثاني: ان هذه السياسية الحكومية وإمضائها وإعطائها الصبغة

الشرعية من ناحية علماء الدين سيؤدي الى هجوم في ليست لهم الأهلية للإنضام الى الحوزات وإمامة المؤمنين في الصلاة والقيام بدور التوجية والإرشاد والموعظة، سيؤدي ذلك الى هجوم غير الصالحين الى الحوزات والإلتحاق بها، وذلك طمعاً في الاموال والمبالغ، وبما ان إدارة الحوزات لا يمكنها ضبط الأمر ورفض المتقدمين غير الصالحين، وبما ان قرار الدفع المالي واقع بيد الجهة الرسمية، فمن ذلك سينتج التصارع على المساجد وغيرها، وينتج عن ذلك أيضاً دخول العناصر غير الصالحة الى الحوزات وإفسادها من الداخل – لا سمح الله تعالى –، مما سيدخل الحوزات في نفق مظلم خطير، ولا يجوز لنا شرعاً ان نوافق الى ما سيؤدي الى هذه العواقب الخطيرة.

ملحق 16 :

خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى في موسم الحج:

أمّا بعدُ، فإنّ هذا الطّاغية قد فَعَلَ بنا وبشيعتِنا ما قد رأيتُم وعلِمتُم وشهدتُم.
وإنّي أريد أن أسألكُم عن شي، فإنْ صدقتُ فصدقوني، وإن كذبتُ فكذبوني.
اسمعوا مقالتي واكتبوا قولي، ثمّ ارجعوا إلى أمصاركُم وقبائِلِكُم، فمَن أمِنْتُم من النّاس وَوَثِقْتُم بهِ فادعوهم إلى ما تعلمونَ من حقنا . فإنّي أتخوّفُ أن يُدرسَ هذا الأمرُ، ويذهبَ الحق ويُغلب (وَاللهُ مُتِم نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ).
أنشدكم الله: أتعلمون أنّ عليّ بن أبي طالب كان أخا رسول الله – صلّى الله عليه وآله وسلّم – حين آخى بين أصحابهِ فآخى بينه وبين نفسه، وقال: أنت أخي وأنا أخوك في الدّنيا والآخرة ؟
قالوا: اللّهمّ نعم،
قال: أنشدكم الله: هل تعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم اشترى موضعَ مسجدِهِ ومنازلِهِ فابتناهُ ثُمّ ابتنى فيه عشرة منازل، تسعة له، وجعل عاشرها في وسطِها لأبي، ثمّ سَدَ كُلَ بابٍ إلى المسجد غيرَ بابه، فتكلمَ في ذلك من تكلمَ،
فقال: ما أنا سددتُ أبوابَكُمْ وفتحتُ بابَهُ ولكنّ الله أمرني بسد أبوابكُم وفتح بابه، ثمّ نهى النّاس أن يناموا في المسجد غيره، وكان يُجنب في المسجد ومنزله في منزل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فوُلِدَ لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وله فيه أولاد
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أ فتعلمون أنّ عمر بن الخطاب حَرصَ على كُوَةٍ قدْرَ عينهِ يَدَعُها في منزلهِ إلى المسجد فأبى عليه، ثُمّ خطب فقال: إنّ الله أمرني أن أبني مسجداً طاهراًلا يسكُنُهُ غيري وغير أخي وبنيه ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أنْشُدُكم الله: أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نصبه يوم غدير خمّ فنادى له بالولايةِ وقال: ليبلّغ الشّاهدُ الغائب ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أنْشُدُكم الله: أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال له في غزوة تبوك: أنت منّي بمنزلةِ هارونَ منْ مُوسى، وأنت ولي كُل مُؤمنٍ بعدي ؟

قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أنشُدُكم الله: أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حين دعا النّصارى من أهل نجرانَ إلى المباهلةِ لم يأتِ إلاّ بهِ وبصاحبَتِهِ وابنيهِ ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أنشُدُكم الله: أتعلمون أنّهُ دفع إليه اللّواء يومَ خيبر ثمّ قال: لأدفعه إلى رجلٍ يحبهُ الله ورسولُهُ ويُحِب الله ورسولَهُ كرّار غير فرّار، يفتحُها الله على يديه ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أتعلمون أنّ رسول الله بعثه ببراءَةٍ وقال: لا يبلّغ عنّي إلاّ أنا أو رجل منّي ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لم تنزل به شدّة قط إلاّ قدّمَهُ لها ثقةً بهِ وأنّه لم يدْعُهُ باسمِهِ قط إلاّ يقول: يا أخي، وادعُوا لي أخي ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أتعلمونَ أنّ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قضى بينهُ وبينَ جعفرٍ وزيدٍ فقال: يا علي أنتَ منّي وأنا منك، وأنت ولي كُل مُؤمنٍ بعدي ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.

قال: أتعلمون أنّهُ كانت مِنْ رَسُولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كلَ يوم خلوة وكُلَ ليلةٍ دخْلة، إذا سألهُ أعطاهُ وإذا سكت ابتدأه ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أتعلمونَ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فضّله على جعفرٍ وحمزة حين قال: لفاطمة عليها السلام: زوّجْتُكِ خيرَ أهل بيتي، أقدمَهُمْ سِلْماً، وأعظمَهُمْ حِلْماً، وأكثرَهُم عِلْماً ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال: أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: أنا سيّدُ وُلْدِ بني آدَمَ، وأخي عليّ سيّدُ العرَبِ، وفاطمة سيّدةُ نساءِ أهل الجنّةِ، والحسنُ والحسينُ ابناي سيّدا شبابِ أهل الجنةِ ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.
قال :أتعلمونَ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أمره بغسلِهِ وأخبَرهُ أنَ جبرئيلَ يُعينُهُ عَلَيْهِ ؟
قالوا: اللّهمّ نعم.

قال: أتعلمونَ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال في آخر خطبة خَطَبَها: إنّي تركتُ فيكُمُ الثّقلَيْن كتابَ الله وأهلَ بيتي، فتمسكُوا بهما لن تَضِلوا ؟

قالوا: اللّهمّ نعم.

ثمّ ناشَدَهُم أنّهم قد سمعوه يقول: (مَن زَعَم أنّهُ يُحبني ويُبغِضُ عليّاً فقد كَذِبَ، ليسَ يُحبّني ويُبغضُ عليّاً)، فقال له قائل: يا رسول الله وكيف ذلك ؟ قال: لأنّه منّي وأنا منهُ، من أحبَهُ فقد أحبّني، ومَن أحبّني فقد أحبَ الله، ومَن أبغضَهُ فقد أبغضَني، ومن أبغضني فقد أبغض الله ؟

قالوا: اللّهمّ نعم، قد سمعنا. . .

اعتبروا أيها النّاسُ بما وَعظ الله به أولياءَهُ من سُوءِ ثنائِهِ على الأحبار إذْ يقول: (لَوْلا ينهاهُمُ الرّبّانيّوُنَ وَالأحْبارُ عَنْ قولِهُم الإثْمَ) وقال: (لُعِنَ الّذينَ كَفَرُوا مِنْ بَني إسْرَائيلَ – إلى قوله – لبئْسَ ما كانُوا يَفْعَلُون)

وإنّما عابَ الله ذلك عليهم، لأنّهم كانوا يَرَوْنَ من الظّلَمَةِ الّذين بين أظْهُرِهِم المُنكرَ والفساد فلا ينهونهم عن ذلك رَغبةً فيما كانوا ينالونَ منهم، ورهبةً ممّا يحذرون، والله يقول: (فلا تَخْشوا النّاسَ وَاخشَوْن) وقال: (المُؤْمِنُونَ والمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أولياءُ بَعْضٍ يأمرونَ بالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ) . فبدأ الله بالأمر بالمعروفِ والنّهي عن المنكر فريضةً منه لعلمِه بأنّها إذا أديَتْ

وأقيمت استقامتِ الفرائضُ كلها هَيّنُها وصَعْبُها، وذلك أنّ الأمرَ بالمعروفِ والنّهيَ عَنِ المُنْكر دعاء إلى الإسلام مع رد المَظالِمِ ومخالفةِ الظّالمِ وقسمةِ الفيء والغنائم وأخذِ الصّدَقاتِ من مواضِعِها ووضعِها في حقّها.

ثمّ أنتم أيّتُها العصابةُ عصابة بالعِلْمِ مشهورة وبالخير مذكورة وبالنصيحة معروفة وبالله في أنفس النّاس مهابة، يهابُكُمُ الشّريفُ وَيُكْرِمُكُمُ الضعيفُ وَيُؤْثِرُكُم مَنْ لا فضلَ لكم عليه، ولا يدَ لكم عنده، تشفعون في الحوائج إذا امتنعت مِنْ طُلابِها، وتمشُونَ في الطّريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر . أليس كُلّ ذلك إنّما نِلتُموهُ بما يُرجى عندكُم من القيام بحق الله وإن كنتم عن أكثر حقّهِ تقصُرُونَ فاستَخْفَفْتُمْ بحقّ الأئمّة، فأمّا حقّ الضعَفاءِ فَضَيّعْتُمْ، وأمّا حقّكم بزعْمِكُمْ فَطَلَبْتُم، فَلا مالاً بذلتموه، ولا نفساً خاطرْتُم بها للّذي خلقها، ولا عشيرةً عاديتموها في ذاتِ الله.

أنتُم تتمنّونَ على الله جَنّتَهُ ومجاورة رُسُلِهِ وأماناً من عذابِهِ

لقد خشيتُ عليكم – أيها المُتَمَنّونَ على الله – أن تَحِلَ بكُم نقمة مِن نقماتِهِ لأنّكم بلغتم من كرامة الله منزلة فُضّلتمْ بها، ومن يُعرَفُ بالله لا تُكْرِمُونَ، وأنتُم بالله في

عباده تُكْرَمُونَ.
وقد تَرَوْنَ عهودَ الله منقوضَةً فلا تَفْزَعُون، وأنتُم لبعض ذِمَمِ آبائِكُمْ تَفْزَعُون وَذِمّةَ رسولِ الله مخفورة، والعُميُ والبُكْم والزَمنى في المدائنِ مهملة لا تَرحَمُونَ ولا في مَنْزلتِكُم تعملون، ولا مَنْ عَمِلَ فيها تُعينون . وبالادّهان والمُصَانَعَةِ عند الظلَمَةِ تأمنون.
كُلّ ذلك ممّا أمركم الله بهِ من النّهي والتّناهي وأنتم عنه غافلونَ.
وأنتُم أعظم النّاس مصيبة لما غلبتم عليه من منازلِ العلماء لو كنتُم تشعرون، ذلك بأنّ مجاريَ الأمور والأحكام عَلَى أيدي العُلماء بالله الأمناءِ عَلَى حَلاَلِهِ وَحَرَامِهِ، فأنتُم المَسْلوبونَ تلك المنزلةِ وَما سُلِبْتُم ذلك إلاّ بتفرقِكُم عن الحقّ واختلافِكُم في السُنّة بعد البيّنة الواضحة، ولَوْ صَبَرْتُم على الأذى وتحمّلْتُم المؤونة في ذاتِ الله كانت أمور الله عليكُم تَرِدُ وعنكم تصْدُرُ وَإِلَيْكُمْ تَرْجِعُ، ولكنّكُم مكّنْتُم الظلَمَةَ مِنْ منزلتِكُمْ، وأسلمتم أمور الله في أيديهم، يَعملون بالشبُهاتِ، ويَسيرونَ في الشّهَواتِ، سلّطهم على ذلك فرارُكُم مِنَ الموتِ وإعجابُكُم بالحياة الّتي هي مفارقتُكُم، فأسلمتم الضعفاءَ في أيديهم فمن بين مُستعبَدٍ مقهور، وبين مستضعَف على معيشتِهِ مغلوبٍ، يتقلّبون في المُلكِ بآرائِهم، ويستشعِرونَ الخِزْيَ بأهوائهم، اقتداءً بالأشرار وجرأةً على الجَبار، في كُلّ بَلَدٍ منهم على مِنْبَرِهِ خطيب مُصْقع.
فالأرضُ لهم شاغرة، وأيديهم فيها مبسوطة، والنّاسُ لهم خَوَل، لا يدفعون يد لامسٍ، فمن بين جبّار عنيدٍ، وذي سطوةٍ على الضعفةِ شديدٍ، مُطاع لا يَعْرِفُ المُبْدِئ المعيدَ.
فيا عجباً ! وما لي لا أعجبُ ! والأرض من غاش غَشُوم، ومتصدق ظلوم، وعامِلٍ على المُؤمنينَ بهم غيرُ رحيمٍ!
فالله الحاكمُ فيما فيه تنازعنا، والقاضي بحكمه فيما شجر بيننا.
اللّهمّ إنّك تعلم أنّه لم يكن ما كان منّا تَنافساً في سُلْطانٍ، ولا التِماساً من فضول الحطام، ولكن لنُريَ المعالِمَ من دينك، ونُظْهِرَ الإصلاحَ في بلادِك، ويأمنَ المظلُومونَ مِنْ عبادِك، ويُعْمَلَ بفرائِضِكَ وسُنَنِك وأحكامِك.
فإنّكُم إن لا تَنْصُرونا وتنصفونا قويت الظّلمة عليكم، وعَمِلُوا في إطفاءِ نُورِ نَبيكُم . وحسبُنا الله وعليه توكّلنا وإليه أنَبْنا وإليه المصيرُ.

ملحق 17

بيان لعلماء الدين حول رواتب أئمة الجمعة والجماعة:

بيان بشأن القرار الصادر لإلحاق أئمة الجمعة والجماعة في البحرين بالكادر الوظيفي للخدمة المدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى صحبه المنتجبين.

إن أهمّ ما على الأمة المسلمة هو دينها الذي هو سرّ عزّها وشرفها وكرامتها، وعنوان وحدتها، وسبب تقدّمها وسيقها دنيا، ونجاحها أخرى. وما استطاع للأمة أن تغلب أو تتقهر أو يسبقها سابق في خير مطلقاً لو أدامت التمسك بإسلامها القويم.

وستبقى أمّتنا قادرة على لمّ الشمل، وجمع الصف، واستعادة العزّ والمجد ما بقي لها استمساكها بالدين، واعتزازها به، وفهمها له، وهي إن سمحت لأحد بتقييد معرفتها للإسلام الكامل، وإسقاط التفاعلي أخرجته.

والمسجد مساهم دور بارز رئيسي جداً في الحفاظ على الهوية الأصيلة من الدين رغم مكائد المواصف والأعاصير والتحدّيات، وإذا غلبت الأمة على مساجدها لم يبق لها موقع يدافع عن حريم الإسلام، ويذود عنه عيث المفسدين.

وبقاء المسجد دوراً ونفاذاً دور محتاج إلى النأي به عن التأثيرات السلبية للأوضاع السياسية الزمنية ومصالحها المتقلبة، وعدم تحكّمها في مصيره، وهيمنتها على العملية الدينية المنطلقة من منبره.

وتقف حرصات مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في كلّ تاريخها وهو تاريخ رسالي على طول الخط على استقلالية المسجد والحوزة العلمية الدينية والمؤسسة الإسلامية الشعبية عموماً ودورها التثقيفي والتربوي عن كلّ السياسات الزمنية المتخالفة مفاظاً على الصفاء والنقاء الذي يتمتع به الإسلام، وذلك رغم كلّ الظروف المادية والأمنية الحرجة والتي واجهت هذه المدرسة وراعتها في أكثر الشهور فتحمّلت أعباء مواجهتها بكلّ مسرّ وثبات، وتقدّمت من تضحية إلى تضحية، ومرّ الأذى ما قاست من أجل تلك الغاية النبيلة.

إن ما تشهده الحالة السياسية في البلدان المختلفة من تقلّبات واضحة، وتبدّل في ميزان القوى المؤثرة على القرار، وتحوّل في التحالفات المحلية والخارجية، وتغيّر في النظر إلى المصالح وتقديرها وتشخيصات الموضعية المتغيّرة بتغيّر النظر والتقدير لتلك المصالح، لمجعل المسجد تحت اليد الرسمية يعيش حالة التقلّب والتذبذب وفي تأرجح دائم فيما يطرحه باسم الدين وعلى لسان الشريعة وبعنوان مكونه من الإسلام تبعاً لما عليه الحالة السياسية من تقلّب وتذبذب وتأرجح.

والإسلام لا يسعه أن يحكون راسمالياً مرة، واشتراكياً أخرى، أو أن يكون رأسمالياً مرة ودكتاتورياً ثانية، وفي وشرّق ويغرّب حسب هوى الدول الكبرى الحاكمة.

ولذا خضع المسجد لهوى السياسة خلاياً أن يتقدّم كلّ يوم إسلاماً آخراً هو غير ما قدّمه قبله أو يتقدّمه بعده، وحسبما عليه هوى السياسة والزمان.

فإذا أبت السياسة أن تأخذ برأي المسجد ورأي الإسلام، فعليها أن لا تجور أكثر من ذلك فتحتكر المسجد والإسلام لإرادتها، وتجعل المؤسسة الدينية والعبادية واحداً من مآثر التفوّقات الفاشلة بإرادة السلطة، المنفّذة لرغباتها.

ثم إنه من منطلق ما قدّمناه هكذا، وغيره، ومما يشهد به الواقع في عدد من بلاد المسلمين من فقد المسجد المستقل من قبل السلطات الزمنية لدوره الديني وتقزّم الحالة العبادية فيه، وتحوّله إلى شبه مؤسسة رسمية من حيث الإجراءات المتعلقة به والدور الذي يمارسه والوظيفة المكلّف بأدائها، وكذلك من منطلق رؤية فقهية جليّة، وفهم متيقّن للحكم الشرعي، وعلى رغم ما قد تكون من نيّة سليمة في إلحاق أئمة الجماعة والجمعة بالنظام الوظيفي للخدمة المدنية، وما قد يهدف إليه من تسهيلات وتوسعة في الحالة المعيشية لخدمة الدين، نرفض القبول بهذا الأمر جملة وتفصيلاً ولأصل أخذ راتب أو جعلٍ تعتمده الدولة لهذه الخدمة، ونرجئ مسألة الجمعة والجماعة بنظام التعيين والفصل الرسمي، مشدّدين على هذا الرفض، مؤكّدين وداعين الجميع إلى ضرورة التعاون للإبقاء على استقلالية الدور المسجدي، وسدّ المنافذ الغاشمة على هذه الاستقلالية التاريخية الدائمة، وأن يكون اختيار أئمة الجماعة والجمعة كما هو دائماً حقاً للمصلّين من المؤمنين من أبناء الشعب، وهو حال تاريخنا هكذا.

ونحن واثقون كلّ الوثوق بأن الخضوع لمسألة الرواتب، والامتيازات المادية الأخرى المطروحة اليوم تنتهي غداً حتماً إلى تبعية المسجد للمصالح السياسية المتغيّرة.

ونحن مخوفون جداً من المسجد من دور إسلامي لا إقليمي، ولا إسراري، وموحّد لا مفرّق، وهادٍ لا مضلّ.

والدور المسجدي يجب أن يكون دائماً على وعي لأهداف الدين وأحكامه، وبمتطلبات زمانه ومكانه، «هو لا ممرّط، ولا منزيد، ولا غالٍ ولا مائج، ولا متساهل بحرمات المسلمين وأمن أوطانهم وحفظ مصالحهم.

وتكليف هذا الدور أن يدل على الإسلام، ويدعو إليه، ويدفع عنه الشبهة، ويرغّ عنه الزيف، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويجادل بالتي هي أحسن.

ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي تحصل فيه استجابة جزئية هنا أو هناك في بعض البلدان العربية والإسلامية للمطالبة بتخفيف القيود على الحرية السياسية والصحافية، وتفتح فيه أبواب الحرية واسعة للحركة الباطنية خلقياً، والسائمة للدين والمقدسات، يُشدّد الخناق على المسجد وعموم المؤسسة الدينية، وتُحاصر حريتها الشرعية الإلهية، وحقها الدستوري.

وإذا قيل بأن الأمن يحتاج إلى هامش من الحرية الفكرية العامة وفي مجال السياسة والصحافة، وقد أذعن الوجود الرسمي العربي والإسلامي حديثاً لهذا القول وربما مكّن على طريق درجة أكبر من الإذعان لهذه المقولة، فهل قيل قولاً صادقاً كذلك بأن الأمن يحتاج في المقابل إلى أكبر تضييق ممكن على الحكمة الدينية، وعلى الإسلام نهائياً، والهيمنة بالكامل على خطابه وكذلك التضييق هنا أكبر، والتفاعل أوسع وأسرع، وأرخص بالمقولة أيضاً؟

الصحيح الثابت الذي لا محيد عنه أنه إذا كان الأمن محتاجاً إلى هامش من الحرية السياسية والصحافية والفكرية العامة وإلى عدل اقتصادي واجتماعي، فإنه محتاج بدرجة أكبر إلى حرية الممارسة الدينية خاصة وبالنسبة إلى دين يمثل محور الفكر والشعور والقلب والروح وحركة الحياة بتفاعيلها الحساسة التي تقطن بلاد المسلمين، وتأتلف منها ومن غيرها أمة عملاقة هي الأمة الإسلامية المجيدة وعلى أرض هذه الأمة وفي ديارها العريقة.

وقد عبّر التلاحم بين الحرية الدينية والأمن عن نفسه بلغة الواقع وبلا تكلف الدارون وفي تكفل شبر من الأرض يشهد حالة تديّنية سواء على المستوى الإسلامي أو غيره، حتى أصبح هذا التلاحم يحكم البديهيات في عالم السياسة والاجتماع.

ومستوى الحرية الدينية حسب الضوابط الإلهية لا الرسمية أدعى للأمن، وأبعد عن القلق، وأحفظ للحقوق، وأبقى على المصالح، وأثبت للإخوة، وأنأى بحياة المجتمعات عن الانزلاق في الصراعات المريرة.

والحمد لله أولاً وأخراً، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمّد وآله الأوفياء، وعلى صحبه النجباء.

٢٦ ذي الحجة ١٤٢٤هـ

٢٠٠٤/٢/١٧م

الموقعون

جواد الوداعي	حسين علي الديهي	مالك محمد علي درويش	عقيل رضي
عبدالحسين علي الستري	محمد جواد الشهابي	حسن علي الكوري	محمد علي عبدالله السهلا
محمد سند	سعيد الوداعي	السيد علوي الموسوي البلادي	علي أحمد علي حميدان
عبدالله القريني	رائد ميرزا عبدالله الستري	السيد علوي السيد محسن	السيد ياسر السيد محفوظ هاشم
عيسى أحمد قاسم	علي سلمان سديف	جاسم أحمد علي	السيد مرتضى الموسوي
محمد صالح التويجي	السيد صادق السيد مجيد	عادل أحمد	حسن سلمان محمود مختار
علي سلمان	فتحي عبدالله أحمد	إبراهيم علي ناصر	علي حسن علي
حسين الدجالي	علي فيصل أحمد	يوسف صالح	عبدالله جاسم عبدالرضا
محمد منتظر	محمد عطية علي	الشيخ عبدالهادي المادوهر	حسين إبراهيم محمد
علي أحمد رحمة	حسين عبدالله جمعة	السيد مجيد السيد حمزة العلوي	أحمد خليل عبدالنبي
علي أحمد علي عبدالهادي هويدي	عبدالكريم جاسم محمد	الشيخ علي محفوظ حبيب	أحمد الشهابي
عادل الشالة	حسين عبدالله الشويخ	عبدالله علي أحمد الدقاق	عقيل صباح القائمي
مصطفى صالح السرو	علي عبدالله الجمري	السيد صادق السيد عبدالله الشرقاوي	مصطفى علي العلي
حسين عبدالله القائمي	حسن عبدالله سعد أحمد	محمد جواد كاظم	علي أحمد كاظم
السيد محمد هادي الشربني	أحمد عبدالنبي الزاكي	هاني محمد جواد البزاز	السيد طالب محمد حسن
محسن السيد عبدالله القريني	السيد حسن علوي حسن هاشم	صادق العاقبة	علي فاضل الصندي
محمد ميرزا سلمان الخرسي	عقيل علي عبدالله	الشيخ محمد التيتون	عقيل مكاظم المالي
ناظر حسن الحواج	السيد هاني السيد عبدالأمير الملم	الشيخ فاضل عبدالجليل الزاكي	علي عبدالنبي علي الشيخ
عقيل حسن الماضي	علي عبدالنبي حسن	صلاح عبدالعزيز العكري	
السيد علي السيد أحمد	محمود حسن علي حبيب العالي	ناظم جمعة حبيب التيتون	

تم كتابة الأسماء المتقدمة حسب ما ورد في نص البيان الموقّع من قبلهم.

١

ملحق رقم 18

فتاوى الفقهاء حول راتب أئمة الجمعة والجماعة

الاستفتاء وجواب المراجع العظام
آية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي (دام ظله)
آية الله العظمى الشيخ محمد فاضل اللنكراني (دام ظله)
آية الله العظمى الشيخ حسين نوري الهمداني (دام ظله)
آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري (دام ظله)
آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشاهرودي (دام ظله)
آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على محمد وآل محمد

الموضوع: كادر الأئمة والوعاظ

إلى سماحة المرجع الديني آية الله العظمى دام ظله الوارف.

بعد السلام على جنابكم والدعاء لكم بأن يمتّع الله تعالى المؤمنين بطول عمركم وبدوام عزكم نود أن نستفتيكم في مسألة نرجو أن تنال سامي اهتمامكم نظراً لعظيم أثرها وقعاً وباهظ عبئها الطائفة في بلدنا البحرين.

وتلك تتمثل مشروع تم إقراره في مجلس الوزراء يقضي بإخضاع أئمة المساجد للكادر وتقضي بأن تتبع وزارة أئمة المساجد والوعاظ إلى موظفين للدولة يتقاضون رواتب شهرية تُصرف من خزينة الدولة وتكون لهم مستحقات وظيفية كسائر الموظفين في سلك الدولة على أن يلتزموا بمجموعة من المهام تم النص عليها ضمن لائحة عمل الأئمة والمؤذنين الصادرة عن مجلس الوزراء حينما ورد فيها ما نصه:

"بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١) في جلسته رقم "١٧٧٧" بشأن إخضاع المتفرغين من ائمة المساجد والمؤذنين لكادر وظيفي خاص يعمل به اعتباراً من دورة الموازنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ قد تقرر ما يلي:

مادة 1: تسري أحكام هذه اللائحة على الموظفين الشرعيين البحرينيين الذين يشغلون وظائف مؤذن وإمام وواعظ وبتفرغ تام.

ثم استعرضت اللائحة المهمات الوظيفية الشرعية والدرجات الوظيفية والرواتب وجدول درجات الوظائف والعلاوات المستحقة وشروط التعيين والترقية والتثبيت والدوام الرسمي وأيام الراحة الأسبوعية والأحكام العامة والمهمات الوظيفية، وقد أرفقنا نص اللائحة مع هذا الاستفتاء.

والجدير بالذكر أن من المهمات الوظيفية الواردة في نص اللائحة هي أن على الإمام والواعظ ما يلي:

١- ((أن يتابع ما يصدر من فتاوى وبحوث شرعية من الجهات المعتمدة)).

القول: نحن لا ندري ما هي الجهات المعتمدة عند الدولة.

٢- يتأكد من الإعلانات قبل وضعها في المسجد من ناحية مطابقتها للأنظمة والقوانين.

القول: لم يتم توضيح الأنظمة والقوانين.

٣- يُبلّغ المسؤولين بالأوقاف عند حدوث أي خلل في المسجد يعوق الصلاة أو المصلين.

القول: الظاهر من الخلل الذي يلزم الإمام تبليغه لدائرة الأوقاف الرسمية لا يرتبط بالبناء والأثاث وما أشبه ذلك لأن هذه المهمة قد تم النص عليها في سياق استعراض المهام فيتعين إرادة الشئون الأخرى التي قد تعود الإمام الموظف من إقامة الصلاة كأن ينصدع إمام غير موظف للصلاة في المسجد أو يأبى المصلون حتى الإمام الموظف إقامة الصلاة في المسجد.

[illegible] الوزارة [illegible] الموظف [illegible] الأمر المرتقب هذا بالإضافة على أن [illegible] بين الموظف وصاحب العمل تقتضي الالتزام بكل العهود سواء تعاقدية به فعلاً أو لاحقاً.

على أن عدد الالتزام بالعهود يخول الوزارة فصل الأمر المجمعة و تجماعة و توعلة عن وظيفته كما هو منصوص عليه في المادة رقم ٢٣ حيث نصت على أنه تطبق أنظمة الخدمة المدنية للموظفين المشرعين وعلى قد نصت على صلاحية الدائرة الرسمية في إقرار ما تفعل كل من تم يقرره بالشروط والأنظمة المقررة من قبل الدائرة التي يعمل فيها.

بعد هذا العرض المفصل لمشروع الكادر الوظيفي للجماعة والتوعلة والذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء نرجو من سعادتكم التفضل علينا ببيان الوظيفة الشرعية التي يلزم الالتزام العمل وفقها تجاه هذا المشروع. فهل يجوز لإمام الجماعة أن ينتمي لهذا المشروع ويوظف في سلك الدولة تحت مسمى إمام جماعة أو جمعة أو عيد وواعظ.

هذا ونحن منا جزيل الشكر والثناء

الشيخ محمد منظور

بتفويض من المجلس الإسلامي الخماسي

برئاسة سماحة الشيخ عيسى أحمد لقمه

١١ شهر رمضان المبارك ١٤٣٦

[illegible] المجلس الشيخ عيسى أحمد لقمه [illegible]

[illegible]

بعد أن المشروع المذكور ليس مشروع ديني وهذا لأهل الدين وتخالفه وصحتها لصيرة علماء المقاصد في الإستدلال بالأمور السياسية فلا يجوز تأييده فإن تمثل من تمثاله قولاً أو فعلاً بل قد يؤدي إلى تأييده بدوره من الجملة من قبل عموم المؤمنين وخصوصاً أهل العلم والحفظة وتشابه العلوم الشرعية والوجيهة أمر غير جائز وذلك أنه لا يجوز تأييده لما لا يجوز فيه الترغيب أو الوسائط عند متحدثنا أن ذلك يوجب وهن أهل الدين وعلماء المذهب وأن الله جميع المؤمنين لما فيه عزة المسلمين ويحول دون تحقيق الإسلام والمسلمين من كل سوء ونرفع الرؤساء إلى سواء السبيل.

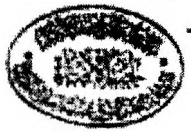

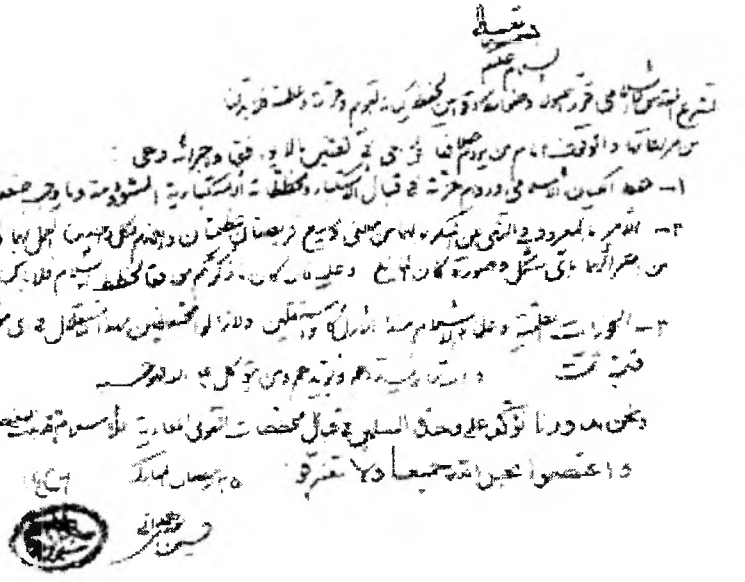

بسمه تعالى
لا يجوز اخذ الراتب.
قسم الاستفتاءات في مكتب آية الله العظمى السيد عبد الحسين الشاهرودي.
رقم الاستفتاء: 2946
WWW.SHAHROUDI.NET
INFO@SHAHROUDI.NET

-----Original Message-----
From: alrahmani@hotmail.com [mailto:alrahmani@hotmail.com]
Sent: Saturday, November 26, 2005 3:09 PM
To: istefa@shahroudi.net
Subject: السلام الزواتب لائمة الجمعة والجماعة

اصحاب السماحة لجنة الاستفتاءات في مكتب سماحة آية الله العظمى السيد عبد الشاهرودي دام ظله ..

لقد تم إرسال هذا الاستفتاء عن طريق موقع مدرسة الامام الكاظم عليه السلام www.alkadhum.org ..

اسم المرسل: الرحماني

<هيم جدا> الذي أفاد أن الاستفتاء:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
هل يجوز لأئمة الجمعة والجماعة استلام الراتب من الدولة

لأننا نحن في البحرين استحدث عندنا كادر جديد لتوظيف ائمة الجمعة والجماعة فتعطى لهم الزواتب وفقا لمستواهم التعليمي وشهاداتهم الدراسية

وقد اختلفت وجهات النظر بين طلبة العلوم الدينية لعلهم من يستلم وعلهم من امتنع وذلك خوفا من ان يكون الخراب والكلمة بيد الدولة

فما هي وجهة نظركم في ذلك افيدونا مأجورين

دمتم عزا للاسلام والمسلمين

بسمه تعالى

حضرة صاحب هذا الجواب المكرم

فبما أن المشروع المذكور ليس في صالح المذهب، لأنه يترتب عليه آثار غير سليمة، منها أن العلماء يقومون بمسؤولياتهم و يحضرون بحث الموسسة والدائرة الحكومية كما هو الحال عند بعض العلماء الذين عاشوا تحت رعاية الحكم وذلك ينتج الحاكم و الوزارة في المحضرة الدينية وبذلك تشل الحركة الدينية والمذهبية عند علماء المذهب، لأنهم في المستقبل لا يتحركون و لا يتكلمون و لا يؤمرون الجماعة الا بالإذن منهم و تحت مشروطات وقوانين معينة يكون مورد الرضا عنه، وهذه الأمور مخالفة لسيرة علماء المذهب لأنهم عاشوا مستقلين في الأمور الدينية و المذهبية، فيجب على علماء المذهب و المحتاطين الدينية أن يعتنوا بالمستقلين في الأمور الدينية و المذهبية من مساكن الجمعة وغيره والمحضرات و غيرها من أمور جميع شؤونهم المتعلقة بالدين و الأكثار بما يجعل لهم من الحقوق الشرعية أو عن طريق الملتزم أو مساعدة و دعم الموسسين لهذه الأمور و كذلك المحافظين على الثلث أن يصرفوا في حد التصرف ليصرفوا على مثل هذه الأمور الدينية و خدمة المذهب، ويجب على علماء المذهب و المحترمين من الفقهاء و المراجع مساعدة تصدي الأمور الدينية بكل و سيلة لئلا تكون ذريعة لهم من أحد الراتب من الموسسات و الدوائر الحكومية، و بهذه الأمور الحفاظ لهم على دينهم و الله المستعان و هو خير الرازقين

و نرجو من حضرتكم أيها المكرم لم نألو جهدا في بيان أهمية العلوم الدينية و خدمة المذهب المعصوم ليشعروا علوم آل محمد (ص) و الدفاع عن مسلوماتهم ليثابروا على خدمة الدين و المذهب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

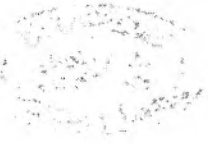

[illegible] في قانون [illegible] مشروع قانونه الدولة وهو الحاضر [illegible] قد شهري لائمة الجمعة و الجماعة بشرط المحافظة على صلاة الجمعة والجماعة المستلم لموقف نصب لائمة عمل لائمة و معين و نسي نظريه [illegible] لو سعد المصدر في الجريدة الرسمية العدد ١٣٣٠ في يوم الخميس ٦ | تشرين الأول ٢٠٠٥ الموافق ١٠ رمضان ١٤٢٦ وهو مبني [illegible] على قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) يتعلق بحصة [illegible] المقرر عن من الأئمة و المؤذنين المكلفين وظائف مخصصة يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في [illegible] فقد قرر مايلي: الفصل الأول مادة ١ يشترى بأحكام هذا النظام على الموظفين الذين يشغلون وظائف مدنية و عسكرية و الموظفين [illegible] الفصل الثاني [illegible] الموظفين الذين يشغلون وظائف مدنية مدنيين و عسكريين [illegible] موضح [illegible] موظفين [illegible] وتحدد الأداء في الوزارات [illegible] حسب [illegible] الوزير المعني للمملكة و المحافظة على قسمها و مستوياتها، عدا [illegible] المعينين بقرار من مجلس الوزراء و [illegible] المعينين، يوضح [illegible] الموظفين الذين [illegible] مادة ٢ يكون [illegible] الجمعة بموجب هذا النظام على الفصل الخدمي الفصل الثالث [illegible] الوظيفية الشرعية مادة ٤ | ١ تكون الوظائف الوظيفية الشرعية الموصوفة في الجدول الآتي: | موظف الدرجة الرابعة العمومية ٢ امام الدرجة الخامسة العمومية ٣ خطيب و امام الدرجة السادسة العمومية الفصل الرابع المواصفات و شروط التعيين مادة ٥ | يكون أحد الآتي للوظائف و مستوفيا لشروط التعيين في الوظيفة الشرعية على النحو الآتي

إمام الجمعة الأدنى: شهادة الإعدادية مع خبرة سنتين في مجال العمل عمله ٢ خطيب شهادة الثانوية العامة من المعهد السبتي مع خبرة سنتين في مجال العمل عمله أو شهادة الثانوية العامة و شهادة من معاهد العلوم الحكومية أو الخصوصية المعترف [illegible] و شهادة معهد من هذه المعاهد من وزارة الشؤون الإسلامية وخبرة سنتين في مجال العمل

ملحق 19:

صورة من عريضة طلاب وفضلاء الحوزة العلمية في قم المقدسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

إن تأسيس " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " في البحرين هو من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتعدي على الحريات الدينية لأبناء الشعب، وضرب للوحدة الإسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين.

وقد أفتى الفقهاء بحرمة الإنتماء إلى هذا المجلس، وحرمة التعامل معه، وسقوط عدالة أي شخص يعمل فيه أو يستجيب لتعليماته وأوامره.

لذا نهيب بعلماء الأسلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، انكارا للمنكر، وحفظا للدين من عبث العابثين. كما نهيب بشعب البحرين أن يقاطع هذا المجلس وألا يتعامل مع أي شخص يستجيب لتعليمات هذا المجلس مهما كانت هذه التعليمات، وليرجع إلى فتاوى الفقهاء التي تفسق هؤلاء وتبطل العدالة خلفهم أو الاستماع لخطبهم.

وما النصر إلا من عند الله

فضلاء وطلاب الحوزة العلميّة البحرينيّة

قم المقدسة

١٤ جمادى الثانية ١٤١٨هـ

الإسم	التوقيع	الإسم	التوقيع
الشيخ عادل المشعلة			
الشيخ منذر رضي معتوق			
الشيخ ابراهيم حمزة			
الشيخ محمد حبيب المقداد			
الشيخ محمد [illegible]			
الشيخ [illegible]			
الشيخ [illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
الشيخ [illegible]			
الشيخ خليل سلطان			
الشيخ عبدالخالق المقداد			
الشيخ ياسر ميرزا			
الشيخ علي [illegible]			
الشيخ هاني عبدالله			
الشيخ [illegible]			
الشيخ [illegible]			

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

إن تأسيس " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " في البحرين هو من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتحدي على الحريات الدينية لأبناء المذهب، وضرب للوحدة الإسلامية القائمة في البلاد منذ مئات السنين.

وقد أفتى الفقهاء بحرمة الانضمام إلى هذا المجلس، وحرمة التعامل معه، وسقوط عدالة أي شخص يعمل فيه أو يستجيب لتعليماته وأوامره.

لذا نهيب بعلماء الأعلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، انكارا المنكر، وحفظا للدين، من عبث العابثين. كما نهيب بشعب البحرين أن يقاطع هذا المجلس وألا يتعامل مع أي شخص يستجيب لتعليمات هذا المجلس مهما كانت هذه التعليمات، وأن يرجع إلى فتاوى الفقهاء التي تفرق هواه وتبطل الصلاة خلفهم أو الاستماع لخطبهم.

وما النصر إلا من عند الله

فضلاء وطلاب الحوزة العلمية البحرينية

قم المقدسة

١٤ جمادي الثانية ١٤١٨هـ

الاسم	التوقيع	الاسم	التوقيع
الشيخ سامي محمد احمد			
السيد عصام السيد حسن الدمخ			
السيد عصام السيد جعفر			
الشيخ عبدالله علي أحمد الدماك			
جعفر كاظم ابراهيم			
علي [illegible]			
الشيخ جعفر [illegible]			
سماحة السيد [illegible]			
سيد صادق [illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			
[illegible]			

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

إن تأسيس " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " في البحرين هو من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتعدي على الحريات الدينية لأبناء الشعب، وضرب للوحدة الإسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين.

وقد أفتى الفقهاء بحرمة الإنتماء إلى هذا المجلس، وحرمة التعامل معه، وسقوط عدالة أي شخص يعمل فيه أو يستجيب لتعليماته وأوامره.

لذا نهيب بعلماء الأسلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، انكارا للمنكر، وحفظا للدين من عبث العابثين. كما نهيب بشعب البحرين أن يقاطع هذا المجلس وألا يتعامل مع أي شخص يستجيب لتعليمات هذا المجلس مهما كانت هذه التعليمات، وليرجع إلى فتاوى الفقهاء التي تفسّق هؤلاء وتبطل الصلاة خلفهم أو الاستماع لخطبهم.

وما النصر إلا من عند الله

فضلاء وطلاب الحوزة العلميّة البحرينيّة

قـم المقدسة

١٤ جمادى الثانية ١٤١٨هـ

الإسم	التوقيع	الإسم	التوقيع
الشيخ [illegible] عبد الوهاب [illegible]	[signature]	سماحة آية الله السيد [illegible] محمد سند	[illegible]
الشيخ عبد الحسين [illegible]	[signature]	ما هي الوظيفة الشرعية اتجاه [illegible]	[illegible]
السيد عدنان [illegible]	[signature]	[illegible] المجلس الأعلى [illegible]	[illegible]
الشيخ ناصر [illegible]	[signature]	[illegible]	
الشيخ [illegible]	[signature]	بسم الله الرحمن الرحيم: لا يجوز التعامل مع هذا المجلس	
السيد [illegible]	[signature]	بأي شكل وصورة [illegible] أرباب المذهب وكما ذكر	
السيد [illegible] الموسوي	[signature]	ذلك الفقهاء حفظهم الله تعالى. محمد سند	
السيد محمود [illegible]	[signature]		[signature]
الشيخ محمد جواد كاظم [illegible]	[signature]		
الشيخ فاضل صالح جواد	[signature]		
الشيخ أحمد [illegible]	[signature]		
الشيخ جعفر [illegible]	[signature]		
الشيخ علي أحمد [illegible]	[signature]		
الشيخ [illegible]	[signature]		
[illegible]	[signature]		
الشيخ جعفر [illegible]	[signature]		

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

إن تأسيس " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " في البحرين هو من أشد أنواع الاضطهاد الديني والطائفي، والتعدي على الحريات الدينية لأبناء الشعب، وضرب للوحدة الإسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين.

وقد أفتى الفقهاء بحرمة الانتماء إلى هذا المجلس، وحرمة التعامل معه، وسقوط عدالة أي شخص يعمل فيه أو يستجيب لتعليماته وأوامره.

لذا نهيب بعلماء الأعلام في الداخل أن يتصدوا لهذا المجلس الجائر، إنكارا للمنكر، وحفظا للدين من عبث العابثين. كما نهيب بشعب البحرين أن يقاطع هذا المجلس وألا يتعامل مع أي شخص يستجيب لتعليمات هذا المجلس مهما كانت هذه التعليمات، وليرجع إلى فتاوى الفقهاء التي تفسق هؤلاء وتبطل الصلاة خلفهم أو الاستماع لخطبهم.

وما النصر إلا من عند الله

فضلاء وطلاب الحوزة العلميّة البحرينيّة

قم المقدسة

١٤ جمادى الثانية ١٤١٨هـ

الإسم	التوقيع	الإسم	التوقيع

ملحق 20:

بيان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تأسروا الشريعة

هناك ثوابت تاريخية في البحرين؛ من أبعدها عمقاً في أعماق التاريخ الإسلامي للبلاد وأشدّها رسوخاً ووضوحاً استقلالية المساجد والحسينيات والمواكب العزائية والحوزات العلمية، وبُعدها عن تدخّلات السلطة الزمنية وسياساتها، وعلى هذا جرى تاريخ البحرين كلّه

والخروج على ذلك لئن أهمّنا منه أنّه يمثّل خرقاً للأعراف والتقاليد الحميدة المستقرة، لكن إنما يفزعنا منه كثيراً جداً انّه يتصل مذهبياً بحرام منكر ويمثّل نسفاً لمقررات مذهبية ثابتة. والكلام هنا عن أي مؤسّسة تُنشأ لهذا الغرض إنّما هو بلحاظ الناحية الدينية والمذهبية والحكم الشرعي في المقام، بعيداً عن كل الحساسيات السياسية ومماشاة السياسة أو معارضتها والموضوع موضوع مذهبي حادّ جدّاً وفوق العادة.

وبالنظر إلى الزاوية الدينية المذهبية المذكورة يحرم على الشخص أن يقبل منصب إمامه الجماعة بتعيينه من قِبل أيّ مؤسّسة تُنشأ لإلغاء تلك الاستقلالية، وقبوله لذلك مسقط لعدالته والائتمام به عند ذلك غير جائز، والصلاة خلفه باطلة. وكذلك قبول خطيب المنبر الحسيني للتعيين لهذه الوظيفة مطلقاً أو في مأتم معيّن من قِبل تلك المؤسّسة حرام ومسقط للعدالة، ويُجتنب حضور خطابته عند تلك. ولا يجوز لأساتذة الحوزات العلميّة ولا طلابها أن يدخلوا تحت مظلّة هذا المشروع. ولا يجوز المساعدة والإسهام فيه بأيّ وجه من الوجوه

هذا ما لزم بيانه ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم.

عيسى أحمد قاسم
قم المقدّسة
26 ذي القعدة 1416هـ

ملحق 21:

بيان ثان لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّد المرسلين محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين

لم يشهدْ مذهب آل محمدٍ (صلَّى الله عليه وآله) في تاريخه الطّويل والمتجدّر في البحرين ــ طول وتجذّر تاريخ الاسلام ــ تهديداً جدياً كما يشهده اليوم من خلال مؤسّسة المجلس الأعلى للشّؤون الاسلاميّة الّذي يمثّل بصلاحيّاته الّتي تصادر كلّ صلاحيّات المذهب أشد ألوان الاضطهاد الدّيني والفكريّ الصّارخ

وما يؤلم بصورةٍ أشدّ أنَّ تشكيلة المجلس المذكور جاء اعلانها بعد أن امتلأت ساحة البحرين بفتاوى فقهاء المذهب المحرّمة للمجلس، المحذّرة من خطورته، المستنكرة لتدخّلاته، فلم يفهم أهل المذهب هذا الاعلان الاّ استخفافاً بمذهبهم وفقهائه ومرتكزاته جملة وتفصيلاً

وقد أوجبت الفتاوى على أتباع مذهب آل محمدٍ (صلَّى الله عليه وآله) الامتناع من الدّخول في المجلس وتشكيلاته وأعماله، والانصياع الى قراراته، وأسقطت العدالة عن كلِّ متعاون معه، وعمَّن يستجيب لخططه المتدخّلة في شؤون المذهب ممَّا يساعد على تنفيذ رغباته، حتى أسقطت عدالة امام الجماعة والخطيب وكلّ من يقبل ان يقوم بدور كبير أو صغير تحت مظلّته وان كان هذا الدور من الاعمال القريبة في نفسه كالدَّرس والتَّدريس والخطابة وامامة الجمعة والجماعة

وهذه الفتاوى ذات الهم الديني البحت، والمنطلقة من الاحساس

بالمسؤولية الشرعية الصارمة تمثّل امتحاناً للمؤمنين كلّ المؤمنين في تقواهم والتزامهم وأمانة دينهم، واني لأشدّد على التذكير بهذه الفتاوى من المنطلق الذي انطلقت منه نفسه

وان علماء الطّائفة كملاً في البحرين لأولى النّاس فيها بأنْ يخاطبوا الحكومة بلسان الحكمة بالتّخلي عن هذا المشروع أو يتخلوا هم عنه لامضادّة سياسيّة ولكن التزاماً بعهد الدّين وحرصاً على مودّة محمّدٍ وآل محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله) واشفاقاً من استيائهم وسخطهم.

ولاحول ولاقوة الا بالله العلي العظيم

والسّلام على ملأ المؤمنين ورحمة الله وبركاته

عيسى أحمد قاسم
قم المقدّسة
9 جمادى الثاني 1418هـ

ملحق 22 :

بيان ثالث لسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى حول الوضع في البحرين والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين :

بسم الله الرحمن الرحيم

التقى بي الأخوان الكريمان كلّ من سماحة الشيخ حسن المالكي والدكتور علي جعفر العريبي في مجيئهما من البحرين إلى قم المقدسة يوم الأحد 23/صفر/1418هـ وعرضا عليّ اقتراح مبادرة باسمهما واسم كلّ من فضيلة الشيخ عبد المحسن بن ملاّ عطية والحاج أحمد منصور العالي لحلّ الخلاف القائم بين الحكومة والمعارضة في البحرين . وبناء على المقترح المذكور وطلب الأخويين الإجابة على ذلك أذكر التالي :

1- نُرحّب بأيّ اقتراح أو خطوة تؤدي إلى حوار جادّ عادل بشأن الأزمة في الوطن العزيز بين طرفي القضية الحقيقيين والقادرين على تبادل التعهّد والإلتزام والضمان، وعلى أساس ورقة عمل واضحة يتقدّم بها كلّ من الطرفين.

2- مسألة التدخل في شؤون المذهب الجعفري من قبل السلطة بأيّ صورة من الصور وبأيّ مستوى من المستويات، ومن أيّ حيثية من الحيثيات وتحت أيّ عنوان من العناوين كالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أو غيره ... هذه المسألة برأسها تُمثّل أزمة مستقلّة لا يُجدي معها لأمن البلد والأخوّة المطلوبة فيه والوفاق المنشود بين الحكومة والشّعب حلّ أيّ أزمة أخرى وعدم التّدخل المذكور ليس خاضعاً للحوار، وهو شرط لأيّ حوار، ومقدّم على أيّ شيئ وأهمّ من أمننا كطائفة وأموالنا وأرواحنا

3- نحن من قبلنا كشعب ــ وفي نظري ــ مستعدون أن ندخل الحوار المحدّد في رقم (1) ممثّلين بمن يقدر على التعهد والإلتزام والوفاء، وعلى أساس ورقة عملٍ واضحة ومحدّدة . ونحن في انتظار مثل ذلك من طرف الحكومة، وإذا تحقق من جانبها فسيوفر الخطوة الأولى في اتجاه مبادرة الحوار

عيسى احمد قاسم
قم المقدسة
26 صفر 1418هـ

ملحق 23 :

بيان العلماء المبعدين الثلاثة في لندن الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري.

بسمه تعالى

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية خطر على الدين

يتفق جميع أهل الأرض فضلا عن المسلمين على حرمة دور العبادة وضرورة الحفاظ عليها

وحمايتها كي تؤدي رسالتها ودورها على أكمل وجه، ولا شك أن دورها كبير وفاعل في

حياة الأمم والشعوب، والمسجد بالخصوص كان ولا يزال ويجب أن يبقى منطلقا للتعبئة

الروحية والفكرية والسياسية وحتى العسكرية، إلا أن آل خليفة الذين اقتفوا أثر أسلافهم الذين حاربوا الله ورسوله وأشار إليهم الجليل جل وعلا في كتابه الكريم بقوله: "و من أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أم يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم " فإنهم يعملون على إهانتها ويصرون على مصادرة هذا الدور الكبير، فاليوم وبعد أن هتكت حرمة المساجد على أيدي قوات الأمن المرتزقة حيث اقتحمتها واعتدت على المصلين الخاشعين لربهم فيها بعد أن حطمت أبوابها ونوافذها، وقامت باتلاف محتوياتها بما فيها القرآن الكريم وأغلقت العديد منها، يأتي دور وزارة العدل لتقوم بتأميم هذه المساجد ومصادرة دين الله وتقييد عباده عبر ما يسمى بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وذلك بدلا من حمايتها والاعتراض على هذه الأعمال البربرية بحقها وكف ايدي المرتزقة العابثين عن تدنيسها.

ومن الواضح أن آل خليفة يريدون من هذا المجلس ليس فقط وضع اليد على المساجد التي ناها أبناء الشعب في فترة زمنية تمتد إلى مئات السنين بمالهم وعرقهم ليؤدوا فيها عباداتهم ويأخذوا منها أحكام دينهم ودنياهم، بل الاستيلاء على

كل المؤسسات الإسلامية والشعائر الدينية للحيلولة دون استفادة المسلم منها الاستفادة المطلوبة، ولتنفيذ الخطط الخبيثة التي يرسمها جهاز المخابرات بقيادة الإرهابي أيان هندرسون لمحاربة الصحوة الإسلامية المتنامية في بلادنا، إن هذا المجلس لا يمثل إدارته غير رئيس الوزراء وجهاز المخابرات مهما حاول أن يضفي عليه الصفة الدينية والدستورية، فهو مخالف للشرع الأقدس ولدستور البلاد المعطل الذي يطالب به الشعب ويرفضه آل خليفة.

إننا وانطلاقاً من وعينا بخطورة هذا المجلس على الدين والمذهب والتزاماً بفتاوى مراجعنا وفقهائنا العظام الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم نرفض هذا المجلس ونواجه كل قرار يصدر عنه مهما كلف الثمن.

إننا على يقين أن أبناء شعبنا الميامين الذين ضحوا وقدموا أرواحهم رخيصة في سبيل إعزاز الدين وإعطائه مساحة أكبر في حياتهم لن يسمحوا بفصلهم عنه وتدميره مهما طالت المواجهة وغلت التضحيات ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز.

اللهم ارحم شهداءنا وفك قيد أسرانا وأعنا على من ظلمنا.

لندن – علماء الدين المبعدون
الشيخ علي سلمان
الشيخ حمزه الديري
سيد حيدر الستري
10 / 10 / 1977 م

ملحق 24:

بيان مكتب سماحة الشيخ النجاتي بشأن الموقف الشرعي من أخذ الرواتب التي خصصتها الدولة لأئمة المساجد والخطباء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .....

وبعد،،،

جواباً على أسئلة جمع كبير من العلماء وطلبة العلوم الدينية حول الموقف الشرعي من أخذ الرواتب التي خصصتها الدولة لأئمة المساجد والخطباء، وأنه هل يجوز ذلك أم لا، يعلن مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي النقاط التالية:

1- أن سماحته قد أوضح موقفه الرافض لذلك في مقابلة جريدة (الوسط) المنشورة في تاريخ 2003/11/12م، وأعاد التأكيد عليه مع توضيح بعض خلفياته وخصوصياته في خطبة الجمعة 25/ شعبان/ 1426 هـ،2005/9/30م، ويمكن لمعرفة التفاصيل مراجعة المقابلة والخطبة.

2- أن موقف سماحته هو تحريم الأخذ، لما يحمله من الأخطار الكبيرة على إستقلالية الحوزات العلمية وقيامها بواجباتها الرسالية، بل وأيضاً لما قد تؤول إليه الأمور مع موافقة العلماء على هذا المشروع، من التصارع على إمامة المساجد وغيرها، وتغلغل العناصر غير الصالحة والكفوؤة إلى داخل كيانات الحوزات العلمية مما قد ينذر بمصير مظلم للحوزات العلمية وكياناتها ومؤسساتها المقدسة.

3- أن سماحته يعتذر إلى إخوته العلماء وطلبة العلوم الدينية مما قد يسببه – الراي الشرعي الذي ذكره – يسببه لهم من الضيق المالي، لكنه سيسعى قدر جهده وبقدر الإمكانيات المتوفرة لسد حاجة العلماء وطلبة العلوم الدينية الأعزاء زادهم الله عزّاً وشرفاً وكرامة.

4- أن سماحته يرى أنه لا يجوز شرعاً تفسيق من يأخذ من طلبة العلوم إذا علم أو احتمل في حقه أن يكون له مستند شرعي في الأخذ من ناحية فتوى

المرجع الذي يقلده، ولا يجوز تأليب المؤمنين ضد الآخذ الذي يعلم أو يحتمل فيه ذلك، ولا يجوز تحريك الناس نحو عدم الصلاة خلفه، بل هذا التأليب والتحريك هو من المحرمات الكبرى أيضاً، ولا يجوز هتك حرمة الناس – خصوصاً العلماء وطلبة العلم – لعمل يعتقدون حليته إستناداً إلى فتوى مرجعهم، سواءً أعلم بإستنادهم إلى حجة شرعية أو إحتمل ذلك في حقهم.

5- أن التحريم المذكور يختص بالعلماء وطلبة العلوم الدينية، ولا يعم المؤذنين والقيمين للمساجد والجوامع.

6- أن سماحته يرى ضرورة تذكير المؤمنين بأن يتوجهوا في عملية الوقف بوقف الأملاك والعقارات لصالح الصرف على العلماء وطلبة العلوم الدينية، وينصح بذلك نصحاً مؤكداً، ويرى أن ذلك – إن شاء الله تعالى – لا يقل ثوابه من ثواب الوقف على أهل البيت (ع) والإمام الحسين (ع)، لأن الوقف على العلماء وطلبة العلوم الدينية واقع في صراط إحياء ذكرهم (سلام الله عليهم أجمعين) بل وقد يكون الوقف على علماء وطلبة العلوم الدينية في الوقت الحاضر أولى من الوقف للأغراض الخيرية الأخرى، فالجدير بالمؤمنين خصوصاً المتمكنين أن لا يغفلوا عن هذا الجانب، مع الأخذ بعين الإعتبار أن يكون الوقف لصالح العلماء وطلبة العلوم الدينية خاضعاً لإدارة وإشراف كبار العلماء الأمناء على الحوزات والأموال العامة، حتى لا يتلاعب بتلك الأوقاف مستقبلاً من قبل غير المؤهلين، ولا بد في ذلك من دراسة مستفيضة للأمر ثم إقرار الوقف، وذلك من منطلق الإحتياط التام المانع من التلاعب وسوء الإستعمال والإستفادة مستقبلياً.

مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي

27/ شعبان /1426هـ

الموافق 2005/10/2م

ملحق 25 :

استفتاء سماحة آية الله العظمى الشيخ التبريزي

بسم الله

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الكبير الشيخ جواد التبريزي دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقام في أحد البلدان الاسلامية مجلس من قبل الدولة يضم مجموعة من الشيعة ومجموعة من غيرهم والهدف منه إخضاع المساجد والحسينيات للمجلس المذكور بحيث يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور كما يتم الاشراف على ما يلقى في المنابر والمواكب العزائية من قبل المجلس المذكور

فالرجاء منكم توضيح تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة لعامة المؤمنين

جمع من المؤمنين ٢٥ ذو القعدة ١٤١٦

بسمه تعالى

بيان المشروع المذكور غير مشروع ويُعد وهنًا لأهل الدين وعلمائه ومخالفًا لسيرة علماء المذهب في الاستقلال بالأمور الدينية فلا يجوز تأييده بأي شكل من أشكاله قولًا أو فعلًا، بل كل ما يؤدي الى تأييده نوع من الصلة من قبل عموم المؤمنين وخصوصًا أهل العلم والخطباء وطلاب العلوم الدينية والوجهاء أمر غير جائز.

حفظ الله الاسلام والمسلمين من كل سوء وأرشد الرؤساء الى سواء السبيل.

٢٥ ذو القعدة ١٤١٦ هـ

جواد التبريزي

ملحق 26 :

استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الوحيدي:

إلى سماحة آية الله العظمى السيد الوحيدي (دام ظله الوارف) .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقام في أحد البلدان الاسلامية مجلس من قبل الدولة يضم مجموعة من الشيعة ومجموعة من غيرهم والهدف منه إخضاع المساجد والحسينيات للمجلس المذكور بحيث يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور كما يتم الاشراف على ما يلقى في المنابر والموكب العزائيه من قبل المجلس المذكور

فالرجاء منكم تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة لعامة المؤمنين.

جمع من المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

محمد الحسيني الوحيدي

ملحق 27 :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي:

إلى سماحة آية الله المجاهد الشيخ أحمد الآذري القمي (دام عزه).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقام في أحد البلدان الاسلامية مجلس من قبل الدولة يضم مجموعة من الشيعة ومجموعة من غيرهم والهدف منه إخضاع المساجد والحسينيات للمجلس المذكور بحيث يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور كما يتم الاشراف على ما يلقى في المنابر والموكب العزائيه من قبل المجلس المذكور

فالرجاء منكم تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة لعامة المؤمنين.

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

لعبد التحية والسلام على علماء الاسلام والمؤمنين وبنات فاطمة الزهراء في البحرين الشقيق وتسليهم بمناسبة الجريمة النكراء والتي لرمات العلماء والمؤمنون لها قرعا وجزعا ما كانوا ملومين فيجب عليهم اجراء النقاقة العاشورائية في مقابل الخونة والعملاء واجراء الكفر والزندقة والنفاق وهدم المجلس المذكور والعمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله مع المسجد الضرار وهدمه وتخريبه لانه مؤامرة شنيعة على الاسلام لا على المذهب فقط واحسن وجوه الجهاد الاعلامات العالمية وطرد اعضائه وموديهم من البلاد والخطباء وطلاب العلوم الدينية والمؤمنين والمؤمنات بتفسيقهم وعدم الصلوة خلفهم وعدم الاعتناء بهم لانهم كجيش يزيد بن معاوية وعبيد الله بن زياد لعنهم الله فاهل بيت العصمة والطهارة احق بالاتباع نسئل الله تعالى فرج آل محمد (ص) واتباعهم سيما المؤمنين والمؤمنات في البحرين الاسلامي

٢٧ / ٥ / ٥

ملحق 28 :

استفتاء سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي :

استفتاء سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقام في أحد البلدان الاسلامية مجلس من قبل الدولة يضم مجموعة من الشيعة ومجموعة من غيرهم والهدف منه إخضاع المساجد والحسينيات للمجلس المذكور بحيث يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور كما يتم الاشراف على ما يلقى في المنابر والمركب العزائيه من قبل المجلس المذكور

فالرجاء منكم تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة لعامة المؤمنين.

جمع من المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم .

لا يجوز اخضاع المساجد والمنابر والشؤون الدينية بشكل عام لمثل هذه المجالس المؤسسة من قبل تلك الدول بل هي خاضعة للمرجعية والولاية الشرعية للأمر. قال سبحانه وتعالى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ..»

قم المقدسة - محمود الهاشمي

٢٧ / ذو القعدة

١٤١٦

ملحق 29 :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تقام في أصالة الدولة الإسلامية مجلس من قبل الدولة يضم مجموعة من الشيعة ومجموعة من غيرهم والهدف منه إخضاع المساجد والحسينيات للمجلس المذكور بحيث يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور، كما يتم الإشراف على ما يلقى في المنابر والمواكب العزائية من قبل المجلس المذكور..

فالرجاء منكم تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة للعاملة بالمؤمنين.

جمع من المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يجوز التمكين لهذا المشروع والمساعدة عليه، حسب الشرح المذكور في السؤال، ويجب على المؤمنين السعي للحفاظ على استقلالية المساجد والحسينيات ومراكز التبليغ الإسلامي من سيطرة ونفوذ الأنظمة غير الإسلامية، وقطع نفوذ هيمنة الأنظمة من أشكال هذه المؤسسات. وفي مقدمة من تتوقع منهم تحصين المساجد والحسينيات من النفوذ والسيطرة هذه الأنظمة هم أصحاب السماحة والمضيدة علماء الأقاليم. نسأل الله تعالى السداد والتوفيق وإعمار المساجد بأهله من ذوي الصلاح والتقوى

محمد مهدي الآصفي

١٤١٦ ق ٢٥ ج

ملحق 30 :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي :

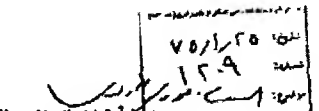

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الحاج الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (مدّ ظلّه العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُطرح هذه الأيام مشروع حكومي في بلد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيّات كمقدّمة، ومن ذلك استبدال أئمّة الجماعة الأصليّين إلى أئمّة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة، وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل التأكيد بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال، على أنّ المساجد والحسينيّات هي المنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وتأديبه. وهنا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بقبول منصب إمامة الجماعة عن طريقه؟

ج ١، اشتراك هذه الطائفة من المتظاهرين بالإسلام وتمكينهم من أمر كهذا
منذ الحصول على المقاصد حراماً.

٢ ـ وهل تبقى عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

ج ٢، إذا كان من المأيوس منه خروج من العدالة.

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه عند ذلك على ما فيه من طمس لمعالم الدين وسدّ للباب أمام بيان الأحكام إلا ما رضي به السلطان؟

ج ٣، إن هذه الشرائط التي ذكرتم لا تخلو من تمكّن.

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول التنصيب) في المجلس الذي يخطّط لمثل هذه السيطرة على آخر مرفق من مرافق التبليغ الإسلامي، على أنّ الزيارات هنا للمجلس لا تتمّ إلا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

ج ٤، الدخول في هذه المجالس يلزم منه مفاسد كبيرة جداً.

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتجلوا بهذا المشروع الذي يحلي السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

ج ٥، لا يحل للعلماء أن يبيحوا لأنفسهم هذه الأمور وعليهم أن يجتنبوها كل الاجتناب.

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنّه ترتيب بشكل ابتدائي؟

ج ٦، الاحتراز عن حضور الخطباء لازم.

٧ ـ ومن مخطّطات هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية واستقلالاتها في الخارج، فهل يجوز لطلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟

ج ٧، لا يجوز لهم ذلك.

قم ـ ناصر مكارم الشيرازي

الفقراء إلى الله

جمع من المؤمنين / ٢١ ذي القعدة ١٤١٦ هـ.ق

ملحق31 :

استفتاء آية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي :

سماحة آية الله السيد عبدالكريم الأردبيلي (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتضح هذه الأيام مشروع حكومي في بلاد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيات عاملاً. ومن ذلك تسديد أئمة الجماعة الأصليين إلى أئمة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني من قبل التنفيذ بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال على أن المساجد والحسينيات هي المنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وآدابه. وهذا يتضح أكثر من سؤال:

١ - هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بقبول منصب إمامة الجماعة عن طريقه؟

بسمه تعالى

ج - لا يجوز المساعدة والتمكين لدولة البحرين في عمله هذا ولا يجوز قبول منصب إمامة الجماعة عن طريقها والحال هذه لأنه مخالفة لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم

٢ - وهل تبقى عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

بسمه تعالى

ج - من حدث منه التمكين و القبول فلا يبقى عدالته و لو كان عادلاً من قبل بل يسقط جائز الغيبة.

٣ - وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه بعد ذلك على ما فيه من مخالفة لأحكام الدين وسد الباب أمام بيان الأحكام إلا ما رضي به السلطان؟

بسمه تعالى

ج - لا يجوز الصلاة في خلفهم فمن صلى خلفهم فصلاته باطلة وغير مستطيع للتكليف وعليه إعادتها وقضائها

٤ - وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في المجلس الذي يمثل هذه السيطرة على أكثر من واحد من مرافق التبليغ الإسلامي، على أن تؤدي هذا المجلس لا شيء إلا بتزييف وتزوير الحق في تلك الدولة؟

بسمه تعالى

ج - لا يجوز الدخول في هذا المجلس (في البحرين) وقبول المنصب و اخذ الاجرة لهذا العمل لوجوب الاجتناب وهو اسوء من بيع الخمر و أكل لحم الخنزير.

٥ - وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يمثل السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

بسمه تعالى

ج - يحرم لخطباء المنبر قبول دعوة دولة البحرين والحضور في مجالسهم حتى لبيان احكام الدين ومصائب اهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

٦ - وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنه ترتيب يتخذ لبضاعة

بسمه تعالى

ج - لا يجوز لاخواننا المؤمنين في البحرين الحضور في مجالسهم حتى في المجالس التي انعقدت لغير لترويج الدين و ذكر مصائب الحسين عليه السلام

٧ - ومن مستلزمات هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية واستقلالها في الخارج. فهل يجوز لطلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرتبطوا إلى ذلك؟

بسمه تعالى

ج - لا يجوز لطلاب العلوم الدينية واصحاب الفضيلة من العلماء المحترمين ان يكونوا مرتبطين معهم ويجب عليهم ان يجتنبوا منهم حتى لا يكونوا من اعوان الظلمة وعمال السلاطين و

انتهينا ملخصين

اصداء الدين - الاثنين ١٤ ذو القعدة ١٤١٦ هـ ق

وفرن شمالهم وخزرهم [illegible] جمع من المؤمنين في البحرين

ملحق 32 :

استفتاء آية الله الشيخ يوسف الصانعي :

بسمه تعالى

إلى سماحة المرجع الديني الشيخ يوسف الصانعي (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد أصدرت الإدارة العامة لمجلس من قبل الدولة قرارا بمنع تجوله من الشيعة وتجوله من غيرهم والصدق فيه إضفاء المشاجرة وتبيان للمجلس المذكور كيف يتم تعيين أئمة الجماعة وخطباء المساجد والمنابر من قبل المجلس المذكور وكيف الإشراف على ما يلقى في المنابر والمكاتب العقائدية من قبل المجلس المذكور.

فالرجاء منكم تحديد الوظيفة الشرعية في هذا الموضوع بالنسبة للعلماء والمؤمنين

جمع من المؤمنين

٢٧ ذي القعدة ١٤١٦ للهجرة

بسمه تعالى

الواجب على المسلمين الورع من تدخل المحكومات غير الشرعية في مثل هذا الأمر الذي هو من مثل هذا المنكر لا يجوز لأئمة الجمعة والجماعات والخطباء وغيرهم من العلماء التسليم والتبعية لمثل هذا المجلس لكونه موجبا لوهن الإسلام والمسلمين ولسبب الإضلال للإسلام واستقلال علماء الإسلام والحوزات العلمية الدينية وانتمائهم إلى حكومة غير شرعية والإعانة لهؤلاء الأفراد حتى بالسنة والصدقة المستحبة محرمة فضلا عن الواجب من الخمس وغيره وعلى المسلمين ترك المراودة معهم وعدم الحضور في مجالسهم ومن عاد منهم وانتسب في المشروع المذكور المشار إليه في السؤال يخرج عن العدالة فالجماعة معهم باطل

٢٨ ذي القعدة ١٤١٦ للهجرة

ملحق 33 :

استفتاء آية الله الشيخ حسين المؤيد :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الشيخ حسين المؤيد (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تطرح هذه الأيام مشروع حكومي في بلد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيّات كاملاً. ومن ذلك استبدال أئمّة الجماعة الأصليّين إلى أئمّة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل التقيّد بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال. على أنّ المساجد والحسينيّات هي العنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وآدابه. وهذا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بقبول منصب إمامة الجماعة عن طريقه؟

بسمه تعالى بما أن هذا المشروع المشار اليه في ديباجة الاستفتاء ينتسب الى حكومة جائرة غير شرعية فلا تجوز المساعدة ولا يجوز التمكين له والله العالم.

٢ ـ وهل تبقى عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

بسمه تعالى إعانة الظالم وتقويته من المحرمات الكبيرة الموجبة لثلم العدالة والله العالم.

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه عند ذلك على ما فيه من طمس لمعالم الدين وسدّ للباب أمام بيان الأحكام إلّا ما رضي به السلطان؟

بسمه تعالى لا يجوز الصلاة وراءه في الفرض المذكور والله العالم.

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في المجلس الذي يخطّط لمثل هذه السيطرة على أخر مرفق من مرافق التبليغ الإسلامي، على أنّ قرارات هذا المجلس لا تتمّ إلّا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

بسمه تعالى لا يجوز الدخول في مفروض السؤال والله العالم.

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يحطي السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

بسمه تعالى لا يجوز الارتباط به في مفروض السؤال والله العالم.

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنّه ترتيب يتّخذ ابتداءً؟

بسمه تعالى يجب على المؤمنين إفشال هذا المشروع والله العالم.

٧ ـ ومن مخطّطات هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية وامتداداتها في الخارج، فهل يجوز لطلّاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟ بسمه تعالى لا يجوز الرضوخ في مفروض السؤال ويجب العمل على افشال هذا المخطط والمحافظ على استقلالية المؤسسة الدينية ونزاهتها والله العالم

٢٣ ذو القعدة ١٤١٦هـ

افترنا مأجورين

جمع من المؤمنين / ٢١ ذي القعدة ١٤١٦هـ. ق

ملحق 34 :

استفتاء سماحة آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري

سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحائري (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُطرح هذه الأيام مشروع حكومي في بلد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيّات كاملاً ومن ذلك استبدال أئمة الجماعة الأصليّين إلى أئمة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل التأييد بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال. على أنّ المساجد والحسينيّات هي المنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وآدابه. وهنا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بما يؤول منتسب إمامة الجماعة من طريقه؟

بسم الله الرحمن الرحيم
لا يجوز التمكين لذلك

٢ ـ وهل ينفي عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

يفسق الشخص لهذا التمكين مقدمة

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه عند ذلك على ما فيه من تلبس لمعالم الدين وسدّ الباب أمام بيان الأحكام إلا ما رضي به السلطان؟

لا تجوز الصلاة وراءه

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في المجلس الذي يخطّط لمثل هذه السيطرة على أكثر مرافق من مرافق التبليغ الإسلامي، على أنّ تواريات هذا المجلس لا تتمّ إلا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

لا يجوز الدخول في المجلس إلا لغرض الإصلاح أما الغرض المذكور في هذه الاستفتاء فهو فساد وليس إصلاحاً

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يعطي السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما ترى؟

لا يجوز

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنه ترتيب يُخطّط ابتداءً؟

لا يجوز

٧ ـ ومن مخطّطات هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية وامتداداتها في الخارج، فهل يجوز لطلاّب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟ لا يجوز

٢١ ذي القعدة الحرام ١٤١٦

كاظم الحسيني الحائري

الفقراء مأجورين

جمع من المؤمنين / ٢١ ذي القعدة ١٤١٦ هـ ق

ملحق 35 :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ شمس الدين الواعظي :

سماحة آية الله الحاج الشيخ شمس الدين الواعظي (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُطرح هذه الأيام مشروع حكومي في بلد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيات كمقدمةٍ ومن ذلك استبدال أئمة الجماعة الأصليين إلى أئمة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل التأثير بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال على أنّ المساجد والحسينيّات هي المنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وقيمه. وهنا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتلائي بقبول منصب إمامة الجماعة من طرفه؟

بسم الله تعالى

في مفروض السؤال لا يجوز المساعدة اذا كان الغرض من ذلك الخضوع للحكومة الجائرة والمتعهد بما تمليه سياستها والمنع من مباشرة احكام الدين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الطقوس الدينية

شمس الدين

٢ ـ وهل تبقى هذه الشبهة هي التي يحدث هذا التمكين والمساعدة؟

بسم الله تعالى

مساندة الحكومة الجائرة حرام فلا يبقى مجال للشخص

شمس الدين

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه عند ذلك على ما فيه من خلل لعدم الدين وسدّ الباب أمام بيان الأحكام إلا ما رضي به السلطان؟

بسم الله تعالى اذا كانت المساندة محرمة فالاقتداء غير جائز

شمس الدين

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في المجلس الذي يخطط لدخل هذه السيطرة على آخر مرافق من مرافق التبليغ الإسلامي، على أن قرارات هذا المجلس لا تتم إلا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

بسم الله تعالى

لا يجوز الدخول وقبول المنصب اذا لم تكن حرية لتبليغ الاحكام ونشر الشريعة المحمدية

شمس الدين

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يهدف السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

بسم الله تعالى

هذا أيضا مما لا يجوز المساندة والمعاونة معهم فلا فرق في الخطيب لمام الجامع وغيرها في ذلك

شمس الدين

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنّه ترتيب يتّخذ ابتداءً؟

بسم الله تعالى

لا يجب على المؤمنين الحضور في تلك المجالس

شمس الدين

٧ ـ ومن مخطّطات هذا العدو أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية وإشعاعاتها في الخارج، فهل يجوز لطلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟

بسم الله تعالى

لا يجوز الخضوع للعملاء المشروع بل لابد لكل طالب وصاحب الفضيلة ان لا يتنازلوا ذلك اللهم ايّد الدين وانصر حزب الدين وافضل من اراد السوء بهم

شمس الدين

جمع من المؤمنين / ٢١ ذي القعدة ١٤١٦هـ.ق

سيد المرسلين امين رب العالمين

٢٤ ذي القعدة ١٤١٦

ملحق 36 :

استفتاء آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي

سماحة آية الله الشيخ أحمد الآذري القمي (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله و ...

يُطرح هذه الأيام مشروع حكومي في بلد من البلدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيات كاملاً. ومن ذلك استبدال ألسنة الجماعة الأصليين إلى ألسنة جماعة معيّنين خاضعين في كل كلمة يقولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل التنفيذ بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال. على أنّ المساجد والحسينيات هي المنبر الأخير لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وآدابه. وهذا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل يجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بقبول منصب إمامة الجماعة عن طريقه؟

لا يجوز لأحد دخول إمام الجماعة من طريق ذلك المجلس فضلاً عن التصدي لإمامة الجماعة فيه لأنه حارب الله ورسوله وإن ادعى أنه لا يريد إلا الإصلاح

٢ ـ وهل تبقى عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

كيف تبقى عدالته مع محاربته لله ولرسوله وللمؤمنين بل يجب على المؤمنين إذلالهم وتكسيرهم وإسقاطهم وإسقاطهم للمؤمنين حتى لا يرضوا عنهم.

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه هذا فضلاً على ما يجب من طعن له هو وأمثاله أمام الدين وسد الباب أمامهم لئلا يتولى الأحكام إلا ما يرضى به السلطان؟

كيف يجوز الصلاة خلفه مع أنه محارب لله ورسوله وساعٍ في الأرض فساداً فهو مستحق للقتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي من الأرض

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في المجلس الذي يخطّط لمثل هذه السيطرة على أخطر مرفق من مرافق التبليغ الإسلامي، على أنّ قرارات المجلس لا تتمّ إلا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

لا يسعى في تحريم المسلمين ما حرم الله ورسوله

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يعطي السيطرة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

يحرم ارتباطهم بهذا المشروع ولو لم يعطهم السيطرة على كلمة المنبر وإن كان لا محيص عن حصول ذلك

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنّه ترتيب بُنِّد ابتداءً؟

لا يجوز حضور أي أحد من المؤمنين في مجلس تعزيته فهم كمن ينزع الخلخال عن يد بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يسبي فهم لا يأتون على النواح والبكاء بل ليعزوا

٧ ـ ومن هنا فلطالما هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية واستقلالها في الخارج، فهل يجوز لطلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟

وضع اليد على كامل الحوزة العلمية وشقوقها وخطبائها كمحاربة الله ولا ينفع الشرك بالله وإن كان كتنفير غير من الذنوب لكن لا ينفع

الأحقر الأحمد الآذري القمي
٧٥/١/٢٧

الفقراء مأجورون

جمع من المؤمنين ٢١/ ذي القعدة ١٤١٦هـ. ق

ملحق 37 :

استفتاء سماحة آية الله الشيخ مرتضى بني فضل

سماحة آية الله الشيخ بني فضل (دام ظله العالي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بشرح هذه الأيام مشروع خطير في بلده هو الابتدان الإسلامية يستهدف السيطرة ابتداءً على المساجد والحسينيات كاملاً، ومن ذلك استبدال أئمة الجماعة الأصليين الى أئمة جماعة معينين خاصين في كل كادة يتولونها لسياسة الدولة وتوجيهاتها المباشرة. وكذلك تعيين خطباء المنبر الحسيني، من أجل استغلاله بما تمليه سياسة الدولة في هذا المجال، على أن المساجد والحسينيات هي المنبر الأصلي لتبليغ أحكام الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية ناشئة المسلمين على الإسلام وآدابه. وهذا ينتج أكثر من سؤال:

١ ـ هل تجوز المساعدة والتمكين لهذا المشروع الابتدائي بدون سعي لإعادة الجماعة عن طريقه؟

بسم الله ان كان المشروع الحكومي في البلد المزبور لا اهمية له شرعاً لزعزعة الأمة الإسلامية وتحطيم امورهم الشرعية وكان كاد رحتال الاستعمار هو اكثر المالك الإسلامية فلا تجوز المساعدة والتمكين له بأي وسيلة حتى تزول منصب امام الجماعة من طريقه ز

٢ ـ وهل تبقى عدالة الشخص الذي يحدث منه هذا التمكين والمساعدة؟

بسم الله اذا فرضنا عدم مشروعية المشروع الحكومي شرعاً فلا تبقى عدالته لمن يقبل المنصب عن طريقه ز

٣ ـ وهل تجوز الصلاة من المؤمنين وراءه بعد ذلك على ما قيه من طعن في معالم الدين وسدّ الباب أمام بيان الأحكام إلا ما رضي به السلطان؟

بسم الله اذا فرض فقد عدالته فلا تجوز للمؤمنين الصلوة وراءه ز

٤ ـ وهل يجوز الدخول (أي قبول المنصب) في أي مجلس الذي يخطط لمثل هذه السيطرة على أحد مرافق التبليغ الإسلامي، على أن قرارات هذا المجلس لا تتم إلا بترجيح وزير العدل في تلك الدولة؟

بسم الله لا يجوز الدخول في المجلس الذي فرض في السؤال ز

٥ ـ وهل يجوز لخطباء المنبر الحسيني أن يرتبطوا بهذا المشروع الذي يعطي الصبغة على كلمة المنبر لسياسة الدولة وما تريد؟

بسم الله لا يجوز لخطباء المنبر الحسيني الارتباط بالمشروع المذكور في السؤال ز

٦ ـ وهل يجوز للمؤمنين حضور مجلس التعزية لخطيب يدخل في هذا الترتيب على أنه ترتيب يتخذ ابتداءً؟

بسم الله لا يجوز للمؤمنين الحضور في مجلس تعزية الخطيب المنصوب الى المشروع الحكومي المزبور فضلاً عن الخطيب المنصوب من طريقه بل يجب عليهم اظهار التنفر عن الخطيب الكذائي ز

٧ ـ وإن مخططات هذا المشروع أن يضع اليد على كامل الحوزة العلمية وامتداداتها في الخارج، فهل يجوز لطلاب العلوم الدينية وأصحاب الفضيلة العلماء أن يرضخوا إلى ذلك؟

بسم الله يجب على طلاب العلوم الدينية التجنب عن الورود في الحوزة العلمية التي وضع المشروع الحكومي يده عليها، بل تجب عليهم اشاعة معاداته المنحوسة لتنبيه المؤمنين، اللهم ايد الإسلام واهله واخذل الكافرين وانا فقيت بمنعهم افتونا مأجورين

وأكد سطاء هرين في ٢٠ ذي القعدة ١٤١٦ هـ

جمع من المؤمنين / ٢١ ذي القعدة ١٤١٦ هـ. ق

ملحق 38 :

مثال للتمييز الطائفي، مقال في جريدة الوسط، عدد الخميس 12-8 - 2004 ميلادي.

منذ ثلاث سنوات بسبب "التمييز المذهبي"...

مواطن ممنوع من الزواج من مواطنة

الخميس0

12 - 8 - 2004

الوسط – محرر الشئون المحلية

بينما قال المندوب الدائم للبحرين في جنيف سعد محمد الفيحاني امام الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان أمس الأول انه لايوجد "تمييز" بين المواطنين في مملكة البحرين، اشتكى بحريني أن جهة رسمية تمنعه منذ ثلاث سنوات من الزواج من بحرينية من دون أن تبدي أسبابا مقنعة لتمسكها بالمنع.

وذكر المواطن "ن.ع" الذي يعمل في منصب "حساس" أنه يرغب في الزواج من فتاة اختارها زوجة لكن الجهة الرسمية المعنية اشترطت الحصول على إذن منها قبل زواجهما، وان الجهة تقف عائقا أمام هذه الزيجة "بسبب أن الفتاة من مذهب اسلامي آخر"، معتبرا هذا التبرير يخالف التلاحم الوطني والأسرة الواحدة التي تعيشها المملكة.

وأضاف أنه بذل جهودا كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية لاقناع الجهة الرسمية بالموافقة على زواجه كون الأمر يتعلق بشخصه وتقدم بخطاب رسمي للحصول على الموافقة وجاء الرد بالرفض بعد ثمانية شهور على رغم أن البت – كما يقول – لم يكن يحتاج لفترة طويلة. وحاول معرفة سبب الرفض غير أن الجهة اكتفت بالقول "إن الزواج لن يتم" ما جعله يتقدم بطلب نقله إلى عمل اخر كي يتمكن من إتمام الزواج لكن طلبه رفض ايضا، كما رفضت استقالته. وفي الوقت ذاته اتخذ قرار ضده بتوقيف رواتبه المستحقة كعقاب له جراء التفكير في

الزواج من الفتاة التي يحبها.

وفيما اعتبر المواطن الضغوط الممارسة ضده لثنيه عن الزواج محل الاعتراض "تصرفات شخصية" دعا المسئولين إلى مساعدته للحصول على حقوقه كمواطن لتكوين أسرة مع من اختارها.

من جانبها تساءلت المواطنه "إذا كان يوجد قانون أو قرار يمنع الزواج بين المواطنين بدوافع التفرقة المذهبية" في وقت قضت ثلاث سنوات تنتظر فيها حل المشكلة. وقالت إنهما لم يقدما خلال الفترة الماضية على الزواج لمعرفتهما بما سيترتب على ذلك مستقبلا من نتائج أولها عدم الحصول على شهادة المواليد للابناء إضافة إلى حرمانهم من الحصول على خدمات الدولة وتعطيل الكثير من الاجراءات.

ملحق 39:

بيان بشأن تكرار التعدي على المرجعية الدينية

في خطوة تعكس حالة من الهذيان المتواصل والرغبة المحمومة في تحقير مرجعيات الأمة الفقهية الكبرى والإساءة الوقحة لرموزها الدينية والإمعان المتعمد في إهانة ملايين من المؤمنين وإثارة أسباب الفتنة في صفوف الأمة، طالعتنا صحيفة الأيام في عددها(5952) هذا اليوم الإثنين 27 / 6 / 2005م بكاريكاتير يسيء إلى مقام المرجعية الكبير بصورة ليس فيها سوى الرغبة في الاستعداء والاستهتار الذي لا يوجد ما يبرره على المستوى الديني والأخلاقي والوطني في أجواء يحرص الجميع على أن تتسم بالهدوء وتبتعد عن التشنج وكل ما يضر ويهدد المصلحة العامة للبلد ووحدة وأخوة أبناء هذا الشعب الكريم.

ومن هنا فإننا نؤكد:

أولا: استنكارنا الشديد لهذا التعدي السافر وغير المسؤول.

ثانيا: نطالب بالاعتذار عن هذا الجرم الفاحش من قبل الصحيفة المذكورة ومن قبل وزير الإعلام باعتباره المسئول عن المهمات الملقاة على كاهل الجهاز الإعلامي وخطورة التسيب والانفلات من قبل هذا الجهاز على أوضاع وطننا الأمنية والاجتماعية.

ثالثا: نناشد كافة المؤمنين الغيورين على دينهم ووطنهم ومقدساتهم مقاطعة الصحيفة المذكورة لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدور البيان.

ونحن على ثقة بأن تحمّل المؤمنين لمسؤولياتهم من شأنه إحباط أمثال هذه الحماقات المتكررة والتجاوزات الخطيرة المستمرة في الاستهتار والتجني على مرجعيات الأمة والتي تستبطن تحديا صارخا للمؤمنين وامتحانا لغيرتهم الدينية.

المجلس الإسلامي العلمائي
الاثنين 20 جمادى الأولى 1426هـ
2005/5/27 م

الفهرس

المقدمة..... 5

أجواء إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية..... 7

نص مسودة وزير العدل حول مشروع المجلس 9

الهدف من إنشاء المجلس..... 12

مجلس غش وخداع 18

قراءة في بنود المجلس (مسودة 1996)..... 23

أعمال عنف ضد المؤسسات الشيعية..... 28

راتب المجلس..... 48

سبب حرمة أخذ الرواتب..... 55

المعهد الديني الجعفري 57

كادر الأئمة والمؤذنين 57

اعتراضات علمائية وشعبية على المجلس 61

حرمة معونة الظالم ونماذج من تاريخنا الإسلامي 69

حرمة معونة الظالم 69

نماذج من تاريخنا..... 74

الإمام الحسين (ع) يوبخ الساكتين عن الحق 74

الصحابي أبو ذر الغفاري يرفض رشاوي معاوية..... 77

الإمام السجاد (ع) يحذر الزهري..... 79

الإمام الصادق (ع) يردع المنصور 82

صفوان الجمال يتخذ الموقف الصعب 83
الشريف الرضي يرفض رشاوي وزير بهاء الدولة 84
السيد باقر الصدر يستشهد رافضا إعطاء شرعية لطاغية زمانه 85
حرمة الإنضمام إلى المجلس إجماع فتاوي الفقهاء 87
تحديد الوظيفة الشرعية في موضوع مشروع المجلس 88
عدالة الشخص الذي يصدر منه التمكين والمساعدة..... 90
حول الدخول في المجلس وعدمه 91
حول ارتباط خطباء المنبر الحسيني بهذا المجلس 92
عدم جواز رضوخ المؤسسة الدينية لهذا المجلس 93
فتاوي الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه 94
الحكم يدعم التعدي على الشيعة..... 98
تحطيم محتويات مسجد في سماهيج 98
الجهات الرسمية تمنع التلاحم الوطني 98
ممنوع بناء مسجد شيعي في " مدينة زايد "..... 99
موقع الكتروني رسمي يتعدى على الشيعة 99
منع مشروع المجمع الإسلامي 100
أقلام صحفية هادمة 100
دُمى مجلس الشورى 100
توزيع اسطوانات ليزرية ضد الشيعة..... 101
التعدي على المرجعية الشيعية 101
ملاحق الكتاب 103

دار الصقر للطبع والنشر
بيروت - لبنان